

أخبار عالمية

قطر تخسر 42% من إيراداتها النفطية



كشف أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن تراجع إجمالي إيرادات الدولة بنسبة 42% خلال النصف الأول من العام الحالي، نتيجة التداعيات الاستثنائية للحرب مع إيران وانعكاساتها على قطاع الطاقة. وأوضح، خلال افتتاح دور الانعقاد السنوي الـ55 لمجلس الشورى، أن إجراءات خفض الإنفاق لم تؤثر على الخدمات الأساسية أو الأولويات التنموية. وأشار إلى أن قطر توفر نحو 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، مؤكداً أن إغلاق مضيق هرمز والأضرار التي لحقت بمنشآت رأس لفان تسببا في اضطرابات كبيرة بالصادرات. وشدد على استمرار حماية الاقتصاد وسلاسل التوريد.

هجوم سبيراني يضرب عمالقة التجزئة الفرنسية



تعرضت مئات المتاجر الكبرى في فرنسا لهجوم إلكتروني واسع النطاق، تسبب في تعطيل أنظمة التبريد وارتفاع درجات حرارة الفلاجات والمجمدات إلى نحو 50 درجة مئوية، ما أدى إلى تلف كميات كبيرة من المنتجات الغذائية. وشملت الهجمات متاجر تابعة لسلاسل «كارفور» و«مونوري» و«إنترمارشيه» و«كوبيراتيف يو»، وتسببت في توقف بعض الأقسام عن العمل. ووصف الرئيس التنفيذي لـ«كوبيراتيف يو»، دومينيك شيلشر، استهداف معدات حفظ الأغذية بأنه تطور خطير وغير مسبوق. وأثار الهجوم مخاوف متزايدة بشأن هشاشة البنية التحتية الرقمية لقطاع التجزئة.

العقارات الأمريكية تنتعش رغم ضغوط الفائدة المرتفعة



سجلت مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة أول ارتفاع لها منذ أربعة أشهر، رغم استمرار الضغوط التضخمية وصعود معدلات الفائدة على قروض الرهن العقاري، وفق بيانات الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين الصادرة الثلاثاء. وأوضح كبير الاقتصاديين في الرابطة، لورانس يون، أن ارتفاع تكاليف الاقتراض خلال الأسابيع الأخيرة قلص أعداد المشترين المؤهلين للحصول على التمويل العقاري. ورغم التحسن الشهري، لا تزال المبيعات ضعيفة على أساس سنوي، ما يعكس استمرار التحديات التي تواجه سوق الإسكان الأمريكية. وتشكل قوائد سندات الخزنة المرتفعة عاملاً إضافياً يضغط على تكلفة التمويل.

«فيتش»: الأصول السيادية تدعم الجدارة الائتمانية لدول الخليج رغم تداعيات الحرب

الكويت.. متانة مالية تفتح أبواب التعافي

- 1 صافي الأصول الأجنبية السيادية للكويت الأعلى نسبةً للنتائج بين الدول المصنفة
- 2 تصنيف الكويت عند «AA-» بنظرة مستقرة تدعمه قوة المركزين المالي والخارجي
- 3 تعافي الإنتاج النفطي إلى مليوني برميل يومياً في أغسطس الماضي
- 4 المصدات الخليجية ودخل الاستثمارات يعززان القدرة على استيعاب الصدمات



أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن قوة الأصول السيادية والمصدات المالية الكبيرة أسهمت في دعم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية، مشيرة إلى أن الكويت تتمتع بميزانية عمومية مالية وخارجية قوية بشكل استثنائي، وأن صافي أصولها الأجنبية السيادية، نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، هو الأعلى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وأوضحت «فيتش»، في تقريرها التحليل الائتماني للأقران في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر في 12 أكتوبر الجاري، أن التصنيفات السيادية في المنطقة أظهرت مرونة رغم الضغوط التي فرضتها الحرب على إنتاج الطاقة ومسارات التصدير، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، واستئناف جانب من الصادرات عبر الأنابيب والتحويل المباشر، فضلاً عن الاحتياطي المالية الضخمة. وأورد التقرير تصنيف الكويت عند «AA-» بنظرة مستقبلية مستقرة، موضحاً أن قوة المركزين المالي والخارجي تمثل دعامة رئيسية لجدارتها الائتمانية، وتمنحها قدرة على استيعاب التبعات المالية للصراع، رغم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الاستراتيجية وتعطل حركة الملاحة.

وتوقعت الوكالة نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 20.1% في عام 2027، بعد انكماش متوقع بنسبة 13% خلال 2026، ثم تسجيل نمو بنسبة 2.4% في 2028. وتأتي هذه التقديرات في إطار سيناريو أساسي يفترض التوصل إلى اتفاق دائم لإعادة فتح مضيق هرمز في حدود الربع الأول من العام المقبل، بما يجعل تحسن حركة التصدير عاملاً مهماً في مسار التعافي. وأشارت إلى تعافي إنتاج الكويت النفطي

وأشارت إلى أن تعطل الإنتاج والتصدير سيؤثر في النمو والموازنات والحسابات الجارية لمعظم دول الخليج، مع تفاوت حجم التأثير تبعاً لقدرة كل دولة على استخدام مسارات بديلة واستجابتها على صعيد الإنفاق العام. كما توقعت تباطؤ النمو غير النفطي في معظم هذه الدول، نتيجة اضطراب الصناعات التحويلية والتصديرية وضعف معنويات المستهلكين والأعمال وتراجع السياحة.

اضطرابات إنتاج النفط وتصديره. وفي المقابل، قدرت اتساع عجز الموازنة، وفق الأعراف الحكومية التي تستثني تقديرات دخل استثمارات الهيئة العامة للاستثمار، إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/2027، مقارنة بنحو 15% في السنة المالية السابقة، مع تمويل أغلب العجز عبر الاقتراض. وتوقعت بلوغ دين الحكومة العامة 23.7% من الناتج المحلي في 2026، وصولاً إلى 27.1% في 2028. وأوضحت أن

إلى مليوني برميل يومياً في أغسطس الماضي، بعدما تراجع بنسبة 70% إلى نحو 780 ألف برميل يومياً خلال الفترة من مارس إلى مايو 2026. وقدرت متوسط الإنتاج عند مليوني برميل يومياً خلال السنة المالية المنتهية في مارس 2027. وعلى مستوى الحسابات الخارجية، توقعت «فيتش» أن تسجل الكويت فائضاً في الحساب الجاري يعادل 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2026، بما يعكس استمرار قوة وضعها الخارجي رغم

«النقد الدولي» يرسم آفاق العام المقبل

الاقتصاد الكويتي يترقب استعادة النمو

صادرات الخام الخليجية تبلغ 88% من مستويات ما قبل الصراع

بحلول أكتوبر 2027. وأشار الصندوق إلى تحسّن حركة الشحن، مع بلوغ متوسط صادرات النفط الخام الخليجية خلال سبتمبر 88% من مستويات ما قبل الصراع، فيما تظل اضطرابات الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين عوامل مؤثرة في النشاط الاقتصادي. **طالع.....ص5**

وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشمل توقعات التعافي الكويت والبحرين والعراق وقطر، بعد تراجعات بمعدلات من خانتين خلال 2026. وتستند التقديرات إلى افتراض بدء إعادة فتح مضيق هرمز تدريجياً في مارس المقبل، وعودة الأوضاع إلى مستويات ما قبل الحرب

توقع صندوق النقد الدولي تعافي الاقتصاد الكويتي بمعدل من خانتين خلال 2027، بعد انكماش متوقع بنسبة 16.7% في العام الجاري، ضمن تقديرات ترتبط بتحسّن حركة الملاحة وتدفقات الطاقة والتجارة، عقب الضغوط التي فرضتها الحرب في الشرق الأوسط على اقتصادات المنطقة.

«أوبك» تتوقع تسارع الطلب العالمي عام 2027

البرميل الكويتي يصعد إلى 106.95 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي إلى 106.95 دولار خلال تعاملات الاثنين، بزيادة بلغت 1.27 دولار مقارنة بمستواه البالغ 105.68 دولار في تعاملات الجمعة، بالتزامن مع تأكيد مؤسسة البترول الكويتية استمرار الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها حول العالم، رغم التحديات الراهنة. وأكد الرئيس التنفيذي للمؤسسة، نواف سعود الصباح، خلال جلسة حوارية ضمن أعمال مؤتمر البترول العالي 25 في الرياض، دور المؤسسة في دعم أمن الطاقة والمساهمة

في استقرار الأسواق العالمية. مشدداً على أهمية المحافظة على أمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل الإمداد، لضمان استمرارية وصول الطاقة إلى الأسواق. وبالتوازي، تبحث المؤسسة إنشاء خطّي أنابيب لنقل النفط الخام عبر السعودية والإمارات، بما يتيح بحرية خارج مضيق الكويتية إلى منافذ بحرية خارج مضيق هرمز، في إطار تحركات لتعزيز مرونة منظومة التصدير وتنويع طرق الوصول إلى العملاء. **طالع.....ص4**



وسط اعتراضات تشريعية برفض الصفقة تصاعد أزمة «اتفاق الديزل» في الولايات المتحدة

سيفيد المزارعين ومربي الماشية في الولايات المتحدة. وقرر سعر الديزل بأكثر من 60% منذ أن بدأ ترعب حرباً على إيران قبل 7 أشهر، وأصبحت الأسعار المرتفعة تهدّد فرص الجمهوريين في الاحتفاظ بأغليبتهم الضئيلة في الكونغرس خلال انتخابات التجديد النصفي في الثالث من نوفمبر.

صادرات النفط الروسية سيساعد على خفض أسعار الوقود المرتفعة. غير أن بعض المحللين شكّوا في أن كمية الديزل التي قال ترعب إن روسيا ستوفرها خلال الأشهر الـ3 المقبلة ستكون كافية لإحداث أثر ملموس في الأسعار، إذ تعادل نحو 12 ساعة فقط من الاستهلاك العالمي للوقود. وأوضح الرئيس الأميركي أمس، أن الاتفاق

دافع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن «اتفاق الديزل» مع روسيا، في وقت اشتكى فيه مشرّعون من الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، من أن الاتفاق يخالف، فيما يبدو، قانوناً أميركياً يحظر واردات الطاقة الروسية إلى أن تنهي موسكو عدوانها على أوكرانيا. وقال ترامب إن اتفاق رفع العقوبات عن

أخبار
الشركات«الدولية الكويتية» تخفض ملكيتها
في «إيفا» إلى 4.332 %

خفضت الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة حصتها في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» من 30.54 مليون سهم، تمثل 5.116 % من رأس المال، إلى 25.85 مليون سهم، تعادل 4.332 %، بانخفاض قدره نحو 4.68 مليون سهم. وأظهر الإفصاح المنشور على بورصة الكويت أمس الثلاثاء أن التغيير تحقق في 8 أكتوبر الجاري، وأن الملكية بعد التغيير تتوزع بين حصة مباشرة تبلغ 16.82 مليون سهم بنسبة 2.818 %، وحصتين غير مباشرتين لدى الشركة العربية للاستثمار ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، بنسبتي 1.253 % و0.261 % على التوالي. وفي شأن متصل بالشركة، أعلنت «إيفا» استدعاء عضو الإحتياط الأول، شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات، عقب استقالة شركة منارة الأفق العقارية من عضوية مجلس الإدارة. وأوضحت، في إفصاح لاحق، أن «موارد الأفق» عينت رامي إيه حبلي ممثلاً عنها في المجلس. وبلغت أرباح «إيفا» خلال النصف الأول من 2026 نحو 5.22 مليون دينار، مقابل 10.32 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع 49.4 %.

«الخليج للتأمين»: تصنيف سندات
بـ100 مليون دينار عند «A-»

الإصدار إلى تمويل الأغراض العامة للمجموعة، بما يشمل إمكانية إعادة تمويل الالتزامات القائمة. وأكدت المجموعة متابعة إجراءات استكمال موافقات هيئة أسواق المال لطرح السندات وتسويقها، والإفصاح تبعاً عن التطورات المرتبطة بالإصدار. وحققت المجموعة أرباحاً بلغت 23.76 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة 89.2 % مقارنة بـ12.56 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين منح وكالة «إس أند بي جلوبال» سندات الدين الدائمة المزمع إصدارها ضمن الشريحة الثانية من رأسمال المجموعة، بقيمة إجمالية تبلغ 100 مليون دينار، تصنيفاً ائتمانياً بدرجة «A-»، مع خضوع الإصدار للحصول على الموافقات الرقابية اللازمة. وأوضحت المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن الإصدار المتوقع يتوزع على

«أوريدو» و«أجيال» و«بيتك»
تحدد مواعيد النتائج

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «أوريدو» انعقاد مجلس إدارتها يوم الأربعاء 21 أكتوبر الجاري، في الثانية ظهراً، لمناقشة النتائج المالية المرحلية للربع الثالث من 2026، مشيرة إلى عدم وجود أثر مالي مترتب على إعلان موعد الاجتماع. وحدد صندوق بيتك كابيتال ريت يوم الاثنين 19 أكتوبر الجاري، في الواحدة

سبتمبر 2026. كما أعلنت شركة أجيال العقارية الترفيهية انعقاد مجلس إدارتها في اليوم نفسه، عند الواحدة والنصف ظهراً، لمناقشة المعلومات المالية المرحلية المكثفة الممجة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2026.

«وفرة» تخفض حصتها
في «سنام» إلى 8.33 %

لـ«وفرة» من 20.98 مليون سهم إلى 19.28 مليون سهم، بانخفاض يقارب 1.7 مليون سهم، مع بقاء الهدف من التملك للاستثمار قصير الأجل، دون تغيير عن الإفصاح السابق المؤرخ في 23 سبتمبر 2026. ويبلغ رأس المال المدفوع لـ«سنام» نحو

23.15 مليون دينار، موزعاً على 231.53 مليون سهم، فيما تمتلك مجموعة الديرة القابضة حصة تبلغ 19.22 % من الشركة. وحققت «سنام» أرباحاً بلغت 970.07 ألف دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة 159.74 % مقارنة بـ373.48 ألف دينار في الفترة ذاتها من 2025.

خفضت شركة وفرة للاستثمار الدولي حصتها المباشرة في مجموعة سنام القابضة إلى 8.33 %، مقابل 9.06 % في الإفصاح السابق، بانخفاض قدره 0.73 نقطة مئوية. وأظهر إفصاح لبورصة الكويت أمس الثلاثاء تراجع عدد الأسهم المملوكة

صفقة على «كفيك» بقيمة 297.5 ألف دينار

وسجلت «كفيك» أرباحاً بلغت 51.22 ألف دينار خلال النصف الأول من 2026، بانخفاض 98 % مقارنة بنحو 3 ملايين دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وأوضحت البورصة، في بيان أمس الثلاثاء، أن الصفقة نُفذت وفق الإجراءات المعمول بها، دون الكشف عن هوية البائع والمشتري أو أثرها على هيكل ملكية الشركة.

أعلنت بورصة الكويت تنفيذ صفقة متفق عليها على أسهم شركة كفيك للاستثمار، شملت 1.75 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 297.5 ألف دينار، وبسعر 170 فلساً للسهم.

السميط ممثلاً لـ«الكويتية»
للخدمات الطبية» في «الميدان»

تمثل الشركة الكويتية للخدمات الطبية في المجلس. وارتفعت أرباح «الميدان» خلال الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2026 بنسبة 36.43 %، لتبلغ 4.23 مليون دينار، مقابل 3.10 مليون دينار في الفترة المناظرة من 2025.

لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أنها بدأت اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال التغيير وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها. وكانت «الميدان» قد تسلمت في 8 أكتوبر الجاري استقالة الخرس من منصب رئيس مجلس الإدارة ومن

أعلنت شركة عبادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تلقيها كتاباً من الشركة الكويتية للخدمات الطبية بشأن تغيير ممثلها في مجلس الإدارة، ليصبح وليد حمد السميظ بدلاً من طلال أحمد الخرس. وأوضحت الشركة، في إفصاح

«جي إف إتش» يدخل
قطاع الطيران بمحفظة
تتجاوز مليار دولار

أعلن بنك جي إف إتش تعاونه مع شركتي «بريدجوينت» و«إيه أي بي كابيتال» لتأسيس محفظة متنوعة من محركات الطائرات التجارية، تتجاوز قيمتها مليار دولار، لخدمة شركات الطيران والمشغلين حول العالم.

وأوضح البنك، في منشور على حسابه الرسمي، أنه سينضم إلى المشروع شريكاً استراتيجياً ومستثمراً رئيسياً، في خطوة تمثل دخوله الأول إلى قطاع الطيران. وأشار إلى أن الاستثمار يعزز استراتيجيته المدعومة بالأصول، ويوفر للمستثمرين فرصاً تستند إلى الطلب العالمي طويل الأجل على خدمات الطيران.

«ميزان» تعيد
تشكيل لجان
بمجلس الإدارة

أعلنت شركة ميزان القابضة قرار مجلس إدارتها حل لجنة الحوكمة وإسناد مهامها إلى لجنة الترشيحات والمكافآت، مع إعادة تشكيل لجنتي إدارة المخاطر والاستثمار. وأوضحت الشركة أن لجنة إدارة المخاطر تضم محمد خالد الوزان رئيساً، ومحمد أحمد السيد عمر عضواً مستقلاً، وسليمان خالد الوزان عضواً. فيما تضم لجنة الاستثمار خالد طاهر الوزان رئيساً، وثامر أحمد الصالح عضواً مستقلاً، ومحمد خالد الوزان عضواً. وأكدت الإبقاء على تشكيل بقية اللجان دون تغيير، مشيرة إلى عدم وجود أثر على المركز المالي للشركة.

ارتفاع 9 قطاعات.. والأول والعام بالأخضر

بورصة الكويت.. تداولات بـ56.08 مليون دينار

السوق الأول يرتفع 0.11 % والمؤشر العام يضيف 0.06 %

2

تداول 205 ملايين سهم عبر تنفيذ 15.73 ألف صفقة

1

الجلسة في أرقام

بلغت قيمة التداولات 56.08 مليون دينار، مقابل تداول 205.03 مليون سهم، من خلال تنفيذ 15.73 ألف صفقة. وسجلت الجلسة ارتفاع 44 سهماً وتراجع 78 سهماً واستقرار 13 سهماً، فيما ارتفعت مؤشرات 9 قطاعات مقابل انخفاض 4 قطاعات.

مؤشرات الإغلاق

احتفظ السوق الأول والسوق العام باللون الأخضر، بارتفاع نسبته 0.11 % و 0.06 % على الترتيب. وفي المقابل، تراجع السوق الرئيسي بنسبة 0.19 %، وانخفض مؤشر الرئيسي 50 بنسبة 0.36 %، مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الاثنين.



كتب مساعد طالح

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الثلاثاء على تباين في مؤشراتها الرئيسية، مع احتفاظ مؤشري السوق الأول والسوق العام بالمكاسب، وارتفاع 9 قطاعات، في جلسة جمعت بين صعود عدد من الأسهم وتراجع أخرى. وأظهرت المحصلة قدرة المؤشرين على إنهاء التعاملات في المنطقة الخضراء، رغم تفوق عدد الأسهم المنخفضة على المرتفعة، فيما بلغت قيمة التداولات 56.08 مليون دينار.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.11 %، وصعد مؤشر السوق العام بنسبة 0.06 %، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.19 %، وانخفض مؤشر الرئيسي 50 بنسبة 0.36 %، مقارنة بإغلاق الاثنين. وعكست هذه التحركات اختلاف الأداء بين مكونات السوق، مع ميل إيجابي في المؤشرين الأول والعام، مقابل انخفاض محدود على مستوى مؤشري السوق الرئيسي.

وشهدت الجلسة تداول نحو 205.03 مليون سهم، موزعة على 15.73 ألف صفقة، بينما تباينت حركة الأسهم والقطاعات في مسار لم يمنع ظهور مكاسب لافتة لبعض الشركات. وتصدر سهم «الكوت» قائمة الارتفاعات، فيما جاء سهم «وطنية» في مقدمة الأسهم من حيث الكميات المتداولة، وقاد سهم «بيتك» نشاط السيولة.

تماسك المؤشرات

وحمل إغلاق السوق الأول على ارتفاع

دلالة إيجابية في محصلة الجلسة، إذ استطاع المؤشر الاحتفاظ بمكاسبه وسط تحركات متباينة لبقيّة مؤشرات البورصة. ورغم أن نسبة الارتفاع جاءت محدودة، فإن إنهاء التعاملات فوق مستوى الإغلاق السابق منح أداء السوق الأول وجهة إيجابية، انعكست كذلك في صعود المؤشر العام. ويكتسب هذا التماسك أهميته عند مقارنته باتساع قائمة الأسهم المتراجعة، التي ضمت 78 سهماً، مقابل ارتفاع 44 سهماً. فحركة المؤشرات لا ترتبط بعدد الشركات الصاعدة وحده، وإنما تتأثر أيضاً بالأوزان النسبية لمكوناتها، وهو ما يفسر إمكان صعود المؤشر العام في جلسة تراجع خلالها أسعار عدد أكبر من الأسهم. وبذلك، قدمت الجلسة صورة متعددة الجوانب: فالمحصلة على مستوى المؤشرين الأول والعام كانت إيجابية، بينما أظهرت حركة بقية الأسهم تفاوتاً في اتجاه الأسعار. ويتيح الجمع بين هذين الجانبين قراءة أكثر دقة للأداء، بعيداً عن الاكتفاء بلون المؤشر أو عدد الشركات المرتفعة والمنخفضة كل على حدة.

مكاسب قطاعية واسعة

وشكل ارتفاع 9 قطاعات أحد أبرز الملامح الإيجابية لتعاملات أمس، مقابل تراجع 4 قطاعات، بما يعني أن غالبية المؤشرات القطاعية أنهت الجلسة على

مكاسب. وتصدر قطاع التكنولوجيا الارتفاعات بنسبة 2.41 %، بينما جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات المتراجعة بانخفاض بلغ 3.77 %.

ويظهر هذا التوزيع أن الأداء الإيجابي على المستوى القطاعي لم يقتصر على قطاع واحد، بل شمل قطاعات متعددة، وإن تفاوتت حركة الأسهم داخلها. كما يكشف اختلاف اتجاه المؤشرات القطاعية عن تعدد مسارات التداول، بحيث تزامنت المكاسب في جانب من السوق مع انخفاضات في جانب آخر خلال الجلسة نفسها.

ومع ذلك، فإن ارتفاع مؤشر قطاع معين لا يعني بالضرورة صعود جميع شركاته، إذ يمكن أن تختلف حركة مكوناته تبعاً لأوزانها وتغير أسعارها. ومن هنا، تبرز أهمية قراءة المكاسب القطاعية بالتوازن مع أداء الأسهم، خصوصاً في جلسة جمعت بين اتساع عدد القطاعات الراحبة وزيادة عدد الشركات المتراجعة.

نشاط التداولات

وعلى صعيد التعاملات، سجلت البورصة سيولة بقيمة 56.08 مليون دينار، جرى تداولها عبر 205.03 مليون سهم، من خلال تنفيذ 15.73 ألف صفقة. وتوفر هذه الأرقام صورة عن حجم النشاط الذي صاحب تباين المؤشرات، وتوضح أن حركة الأسعار جاءت بالتزامن مع تداولات موزعة على آلاف العمليات خلال الجلسة.

وبقسمة إجمالي قيمة التداولات على عدد الصفقات المعلن، بلغ متوسط قيمة الصفقة نحو 3.57 ألف دينار، فيما بلغ متوسط كميتها قرابة 13 ألف سهم. وتظل هذه المتوسطات مؤشرات حسابية إجمالية، إذ تختلف الصفقات الفعلية من حيث القيمة والكمية، ولا تعكس بالضرورة حجم العملية المعتادة على كل سهم.

وتساعد قراءة القيمة والكمية وعدد الصفقات معاً على فهم طبيعة النشاط بصورة أشمل؛ فارتفاع كمية التداول على سهم لا يعني بالضرورة تصدّره السيولة، كما أن اختلاف أسعار الأسهم يؤثر في العلاقة بين عدد الأسهم المتداولة وقيمتها. وقد ظهر هذا التباين بوضوح في اختلاف متصدر الكميات عن متصدر السيولة أمس.

«بيتك» في صدارة السيولة

وتصدر سهم «بيتك» الأسهم من حيث قيمة التداولات بسيولة بلغت 4.19 مليون دينار، تعادل نحو 7.5 % من إجمالي سيولة البورصة خلال الجلسة. وأبرزت هذه الحصة موقع السهم في نشاط التعاملات، مع استحوازه على أكبر قيمة تداول بين الأسهم، وفق البيانات الواردة، وتعكس صدارة السيولة حجم الأموال المتداولة على السهم، لكنها لا تحدد بمفردها اتجاه سعره أو صافي توجه المستثمرين نحوه. فكل عملية تداول تضم طرفاً بائعاً وآخر مشترياً، ولذلك تظل قراءة النشاط أكثر اكتمالاً عند ربطها بتغير السعر، وهي نقطة مهمة عند تقييم الأسهم الأكثر حضوراً في التعاملات. وفي المقابل، تشير حصة «بيتك» إلى أن نحو 92.5 % من قيمة تداولات الجلسة توزعت على بقية الأسهم. ويضع ذلك صدارة السهم في إطارها الرقمي الصحيح، باعتبارها المركز الأول في السيولة بين الشركات، ضمن إجمالي تعاملات أوسع شهدته البورصة خلال اليوم.

«وطنية» يقود الكميات

وعلى مستوى أحجام التداول، جاء سهم «وطنية» في المقدمة بتداول 20.23 مليون سهم، بما يمثل نحو 9.9 % من إجمالي الكميات المتداولة. وبذلك، اقترب نصيب السهم من عُشر عدد الأسهم التي جرى تداولها في البورصة، ليكون الأبرز في نشاط الكميات خلال جلسة أمس.

ويؤكد اختلاف متصدر الكميات عن متصدر السيولة أهمية التمييز بين معياري النشاط، إذ يقيس الأول عدد الأسهم التي انتقلت بين المتعاملين، بينما يقيس الثاني قيمتها المالية. ولا تكفي صدارة أي من القائمتين وحدها للحكم على اتجاه السهم، لكنها تبرز موقعه بين الأسهم الأكثر تداولاً بحسب كل معيار.

مكاسب لافتة للأسهم

وشهدت الجلسة ارتفاع أسعار 44 سهماً، تصدرها «الكوت» بمكاسب بلغت 9.79 %، ليقدّم أحد أبرز التحركات الإيجابية في تداولات أمس. وجاء هذا الارتفاع في وقت سجلت فيه المؤشرات الرئيسية تغيرات محدودة نسبياً، بما يظهر اتساع الفارق أحياناً بين حركة سهم

وحدها لتحديد اتجاه ممتد. وتزداد أهمية هذه القراءة في الجلسات المتباينة، حيث قد تختلف الصورة الإجمالية عن تجربة المستثمر بحسب الأسهم الموجودة في محفظته.

ومن الجانب الإيجابي، أظهرت تعاملات أمس استمرار وجود أسهم قادرة على تسجيل مكاسب واضحة، إلى جانب ارتفاع غالبية القطاعات. ويمنح ذلك المشهد تنوعاً في الأداء، مع بقاء الحكم على قوة التحركات واستمراريتها مرتبطاً بما ستسجله الجلسات التالية من تغيرات في الأسعار والتداولات واتساع المشاركة في الصعود.

محصلة إيجابية متوازنة

في المحصلة، أنهت بورصة الكويت جلسة أمس بمكاسب محدودة للمؤشرين الأول والعام، وارتفاع غالبية القطاعات، إلى جانب تداولات تجاوزت 56 مليون دينار. وهي عناصر منحت الإغلاق جانباً إيجابياً، رغم انخفاض مؤشري الرئيسي والرئيسي 50 وتفوق عدد الأسهم المتراجعة على المرتفعة.

وتبقى أبرز ملامح الجلسة في قدرة المؤشرين على التماسك، وظهور مكاسب فردية لافتة، وتنوع صدارة النشاط بين «بيتك» في السيولة و«وطنية» في الكميات. أما اتساع الصعود ليشمل عدداً أكبر من الأسهم، فسيكون عنصراً مهماً في تقييم أي تحسن لاحق، إلى جانب استمرار الأداء الإيجابي للقطاعات وتطور مستويات التداول.

3

التكنولوجيا يقود القطاعات الراحبة بارتفاع نسبته 2.41 %

4

تباين الأسهم يبرز أهمية الانتقائية في قرارات الاستثمار

مؤسسة البترول تؤكد الوفاء بالتزاماتها.. ودراسة مسارات جديدة للصادرات عبر السعودية والإمارات

النفط الكويتي يرتفع إلى 106.95 دولار

1 مكاسب البرميل تبلغ 1.27 دولار مقارنة بـ 105.68 دولار في تعاملات الجمعة

2 إنتاج الكويت يبلغ 1.77 مليون برميل يومياً في سبتمبر.. والخامس بين أعضاء «أوبك»



كتب خالد فهاد

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي إلى 106.95 دولار خلال تعاملات الاثنين، محققاً زيادة بلغت 1.27 دولار مقارنة بمستواه البالغ 105.68 دولار في تعاملات الجمعة، وفق السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية، بالتزامن مع تأكيد المؤسسة استمرار الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها حول العالم، ومواصلة دورها في دعم أمن الطاقة والمساهمة في استقرار الأسواق العالمية.

وجاءت هذه التطورات في وقت تشهد فيه حركة الإمدادات النفطية تحديات مرتبطة بأمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل التوريد، فيما تواصل الكويت بحث خيارات إضافية لنقل صادراتها إلى الأسواق العالمية، من بينها دراسة إنشاء خطي أنابيب عبر السعودية والإمارات، بما يتيح الوصول إلى منافذ بحرية خارج مضيق هرمز.

وعلى صعيد التسعير، حددت الكويت أسعار البيع الرسمية لخام التصدير الكويتي والخام الخفيف الممتاز المتجهين إلى آسيا لشهر نوفمبر عند خصم 6.75 دولار للبرميل عن متوسط أسعار خامي عمان ودبي. وفي المقابل، أظهر التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، الصادر أمس، بلوغ إنتاج الكويت 1.77 مليون برميل يومياً خلال سبتمبر، لتحلل المرتبة الخامسة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

مكاسب البرميل

وبحسب الأسعار المعلنة، ارتفع النفط الكويتي بنحو 1.2% مقارنة بتعاملات الجمعة، مستفيداً من زيادة قدرها 1.27 دولار للبرميل، ليصل إلى 106.95 دولار. ويأتي هذا التحرك السعري ضمن متابعة تطورات السوق النفطية، بالتوازي مع المستجدات المتعلقة بالإنتاج وحركة الصادرات وتسعير الشحنات الموجهة إلى الأسواق الآسيوية. ويختلف السعر المعلن لبرميل النفط الكويتي عن أسعار البيع الرسمية للشحنات الشهرية، التي يجري تحديدها بالنسبة إلى خامات مرجعية. ولذلك، فإن ارتفاع سعر البرميل في التعاملات، وتعديل الخصم المقرر لشحنات نوفمبر، يعبران عن جانبين مختلفين من تسعير النفط، ولا تعني زيادة الخصم أن سعر البرميل المباع يساوي قيمة الخصم المعلنة.

وفي حالة الشحنات الكويتية المتجهة إلى آسيا، يرتبط التسعير الرسمي الوارد في وثيقة الأسعار بمتوسط خامي عمان ودبي، مع تحديد الفارق السعري بالنسبة إلى هذا المتوسط. ومن

ثم، فإن خصم نوفمبر البالغ 6.75 دولار يمثل مقدار الانخفاض عن السعر المرجعي، بينما يتحدد السعر النهائي وفق المتوسط المعتمد للشحنات المعنية.

الوفاء بالتزامات

وأكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، نواف سعود الصباح، استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها حول العالم، رغم التحديات الراهنة، مشيراً إلى دورها في دعم أمن الطاقة والمساهمة في استقرار الأسواق العالمية. وجاءت تأكيدات الصباح خلال جلسة حوارية عقدت ضمن أعمال مؤتمر البترول العالمي 25 في الرياض، حيث تناول أهمية استمرارية الإمدادات، والمحافظة على الظروف التي تتيح وصول الطاقة إلى الأسواق. وتعكس تصريحاته تمسك المؤسسة بالتزاماتها التجارية، بالتوازي مع التعامل مع الصعوبات المحيطة بحركة نقل النفط والتطورات الإقليمية المؤثرة فيها.

وشدد الصباح على أهمية المحافظة على أمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل الإمداد، لضمان استمرارية وصول الطاقة إلى الأسواق العالمية. وتضع هذه التأكيدات سلامة النقل في صلب الجهود المرتبطة بأمن الطاقة، إذ ترتبط قدرة المنتجين على إيصال الشحنات إلى وجهاتها بتوافر مسارات آمنة واستمرار حركة الناقلات.

وتكتسب هذه المسألة أهمية للكويت مع مواصلة المؤسسة تلبية التزاماتها، وبحثها في الوقت نفسه خيارات إضافية للتصدير. ويجمع هذا التوجه بين متابعة احتياجات العملاء والشركاء، والعمل على توسيع الخيارات المتاحة أمام نقل الخام، بما يدعم قدرة المنظمة النفطية على التعامل مع الظروف المتغيرة.

تسعير شحنات نوفمبر

وفي جانب التسعير، خفضت الكويت سعر البيع الرسمي لخام التصدير الكويتي المتجه إلى آسيا لشهر نوفمبر، ليصبح بخصم 6.75 دولار للبرميل عن متوسط أسعار خامي عمان ودبي، وفق وثيقة الأسعار المعلنة أمس. وشمل التعديل كذلك الخام الكويتي الخفيف الممتاز، الذي تحدد سعر بيعه الرسمي للشهر نفسه عند خصم 6.75 دولار للبرميل عن المتوسط المرجعي ذاته. وبذلك، جاء تسعير الخامين عند مستوى الخصم نفسه لشحنات نوفمبر، مقارنة بخصم قدره 2.75 دولار للبرميل

خلال أكتوبر.

وتوضح المقارنة بين الشهرين أن الخصم اتسع بأربعة دولارات للبرميل لكل من خام التصدير والخام الخفيف الممتاز. وكانت الكويت قد رفعت أسعار البيع الرسمية لشحنات أكتوبر مقارنة بالشهر السابق، قبل أن تتجه إلى خفضها لشهر نوفمبر وفق المستويات الجديدة المعلنة. وتتعلق هذه التعديلات بالشحنات الموجهة إلى الأسواق الآسيوية، وبالفارق المحدد عن متوسط عمان ودبي. وتتيح المقارنة المباشرة بين أسعار أكتوبر ونوفمبر الوقوف على مقدار التغيير في شروط التسعير المعلنة، من دون الخلط بينها وبين حركة سعر برميل النفط الكويتي المسجلة في التعاملات اليومية.

الإنتاج الكويتي

وعلى مستوى الإنتاج، أظهر التقرير الشهري لـ«أوبك» تراجع إنتاج الكويت من النفط الخام خلال سبتمبر بمقدار 140 ألف برميل يومياً، ليلعب 1.77 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ1.91 مليون برميل في أغسطس. ورغم الانخفاض الشهري، احتفظت الكويت بموقعها بين أكبر خمسة منتجين داخل المنظمة، إذ جاءت في المرتبة الخامسة، بعد السعودية والعراق والإمارات وإيران، وفق بيانات التقرير. وتصدرت السعودية القائمة بإنتاج تجاوز ثمانية ملايين برميل يومياً، فيما بلغ إنتاج العراق والإمارات نحو 3.92 مليون برميل يومياً لكل منهما، وإيران نحو 1.96 مليون برميل.

وكان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية قد أعلن خلال الشهر الحالي أن إنتاج الكويت بلغ 75% من مستواه قبل اندلاع الحرب مع إيران، مع تزايد عدد ناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز. وتزامن ذلك مع تأكيد استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والشركاء رغم التحديات.

وتتناول هذه الأرقام فترات ومقارنات مختلفة؛ فبيانات سبتمبر تقيس التغير الشهري مقارنة بأغسطس، بينما يتعلق تصريح استعادة 75% بمقارنة الإنتاج بمستواه قبل الحرب. وتظل متابعة الإنتاج إلى جانب حركة النقل ضرورية لفهم تطورات الإمدادات الكويتية، خصوصاً مع استمرار البحث عن مسارات إضافية للصادرات.

منافذ إضافية للتصدير

وفي هذا الإطار، تبحث مؤسسة البترول الكويتية إنشاء خطي أنابيب لنقل النفط الخام

عبر السعودية والإمارات، بما يتيح وصول الصادرات الكويتية إلى منافذ بحرية خارج مضيق هرمز، ضمن تحركات تستهدف تعزيز مرونة منظومة التصدير وتنويع طرق الوصول إلى الأسواق العالمية.

ويكتسب بحث المشروعين أهميته من ارتباطه المباشر بملف استمرارية الإمدادات، الذي أكدته المؤسسة خلال مشاركتها في مؤتمر البترول العالمي. فوجود خيارات إضافية لنقل النفط يمنح منظومة التصدير مجالاً أوسع للتعامل مع تعطل المسارات البحرية أو تعرضها لضغوط، ويزيد البدائل المتاحة أمام إيصال الخام إلى العملاء. ولا يزال إنشاء الخطين مطروحاً للدراسة، وفق المعلومات المعلنة، بما يعني أن الحديث يتعلق بخيارات يجري بحثها لتعزيز قدرات النقل مستقبلاً. وتأتي هذه الخطوة إلى جانب استمرار عمليات المؤسسة والتزاماتها الحالية، لتضيف مساراً للعمل على تطوير مرونة الصادرات الكويتية.

وترتبط التحركات بين البنية الأساسية لنقل النفط ومتطلبات السوق، إذ لا يقتصر تأمين الإمدادات على مستويات الإنتاج وحدها، وإنما يشمل كذلك قدرة منظومة النقل على إيصال الخام إلى منافذ التصدير ثم إلى الأسواق المستوردة. وهو ما يمنح تنويع الطرق أهمية في التعامل مع التحديات الراهنة.

ارتفاع إنتاج «أوبك»

وعلى مستوى الدول الأعضاء، ارتفع إجمالي إنتاج «أوبك» خلال سبتمبر بمقدار 920 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 25.1 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ24.18 مليون برميل في أغسطس، وفق التقرير الشهري للمنظمة. وقادت السعودية زيادات الإنتاج بإضافة 744 ألف برميل يومياً، في حين سجلت ست دول أعضاء ارتفاعاً في إنتاجها. وفي المقابل، خفضت ست دول أخرى إنتاجها، تصدرتها الكويت بانخفاض قدره 140 ألف برميل يومياً، لتكون المحصلة الإجمالية للمنظمة زيادة واضحة خلال الشهر.

وتشير هذه البيانات إلى أن ارتفاع الإنتاج الإجمالي جاء رغم انخفاضه لدى نصف الدول الأعضاء، إذ تجاوزت الزيادات المسجلة لدى الدول الأخرى حجم التخفيضات. وشكلت الزيادة السعودية الجزء الأكبر من صافي النمو الشهري، بما انعكس على إجمالي إنتاج أعضاء المنظمة الاثني عشر.

طلب أقوى في 2027

في جانب الطلب، رفعت «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2027 إلى 2.6 مليون برميل يومياً، بدعم من نمو الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 500 ألف برميل يومياً. وفي المقابل، خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الطلب خلال 2026 للشهر السادس على التوالي، لتصل إلى 200 ألف برميل يومياً، بانخفاض طفيف عن تقديرات الشهر السابق. وتظهر الأرقام اتساع الفارق بين النمو المتوقع خلال العام الحالي والتقديرات الخاصة بالعام المقبل.

وتعبر هذه التوقعات عن مقدار الزيادة السنوية في الطلب، وليس إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط. وبالتالي، فإن خفض تقديرات النمو للعام الحالي يعني توقع زيادة أقل مما كانت المنظمة ترجحه سابقاً، فيما يشير رفع تقديرات 2027 إلى توقع تسارع نمو الطلب خلال العام المقبل.

استقرار توقعات الاقتصاد

على صعيد الإمدادات من خارج تحالف «أوبك+»، أبقت المنظمة توقعاتها لنمو الإنتاج خلال 2026 عند 600 ألف برميل يومياً، بدعم من الإنتاج في البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة وكندا، من دون تغيير عن تقديراتها السابقة. كما ثبتت توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي عند 3% خلال العام الحالي، و3.2% خلال العام المقبل. وبذلك، جمع التقرير بين استقرار النظرة إلى النمو الاقتصادي العالمي، وتعديل تقديرات الطلب النفطي، مع توقع زيادة أكبر في الاستهلاك خلال 2027.

وتتزامن هذه التقديرات مع ارتفاع سعر النفط الكويتي، واستمرار تأكيدات مؤسسة البترول بشأن التزاماتها، وبحث منافذ إضافية للتصدير. وتبقى سلامة الممرات البحرية واستمرارية سلاسل الإمداد عاملين أساسيين في إيصال النفط إلى الأسواق، فيما تواصل الكويت متابعة خيارات النقل والتسعير والإنتاج ضمن جهودها للحفاظ على حضورها مورداً للطاقة وشريكاً لعملائها حول العالم.

4 «أوبك» ترفع توقعات نمو الطلب في 2027 إلى 2.6 مليون برميل يومياً

3 دراسة خطي أنابيب للوصول إلى منافذ بحرية خارج مضيق هرمز

«النقد الدولي» يتوقع انكماشاً في 2026 وارتفاع خلال العام المقبل

الكويت.. تعود إلى النمو في 2027

1 **تعافي الكويت والبحرين وقطر والعراق في 2027 مرتبط بافتراضات تحسّن الإمدادات والملاحة**

2 **صادرات الخام الخليجية بلغت 88 % من مستويات ما قبل الصراع خلال سبتمبر**

استثماراته تزيد الضغوط التضخمية ومخاطر الأسواق، إذ تمثل دفعة كبيرة ومبكرة للطلب، مع تدفق الأموال إلى أشباه الموصلات ومراكز البيانات وتوليد الكهرباء قبل تحقق مكاسب إنتاجية واسعة.

وقد تدفع إعادة تقييم توقعات الربحية والإنتاجية الشركات إلى تقليص الاستثمارات المفرطة، بما يسبب تصحيحاً حاداً للأسهم. وفي سيناريو عدم تحقق المكاسب المتوقعة، قد تتراجع الأسهم الأميركية 20 %، وينخفض النمو العالمي بحلول 2028 بمقدار 1.1 نقطة مئوية عن التقديرات الأساسية، وبمقدار 1.7 نقطة في آسيا.

ضغوط الاقتراض

وفي المالية العامة، أشار الصندوق إلى ارتفاع عوائد السندات الحكومية القياسية بالاقترصادات المتقدمة إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، بفعل الضغوط التضخمية وتوقعات الفائدة والمخاوف المالية، فيما يضيف اقتراض شركات التكنولوجيا لتمويل استثماراتها ضغوطاً على تكاليف التمويل.

ولا تزال مستويات العجز الأولي في أكبر الاقتصادات أعلى كثيراً مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، مع ارتفاع الفائدة الحقيقية وقصر آجال استحقاق الديون وتزايد متطلبات الإنفاق الدفاعي. ودعت تينزيرو إلى إبقاء السياسة النقدية تقييدية بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى مستهدفاته، مؤكدة أهمية استقلالية البنوك المركزية مع تصاعد احتياجات الحكومات التمويلية. وشدد الصندوق على ضرورة استعادة الحيز المالي، وتوجيه دعم الطاقة والغذاء للأسر المستحقة بصورة مؤقتة، مع الحد من تشوهات الأسواق. وتظل المخاطر المحيطة بالتوقعات ماثلة إلى نتائج أضعف من السيناريو الأساسي.

خريطة النمو الخليجي في 2026

- الكويت: انكماش متوقع بنسبة 16.7 %.
- قطر: انكماش متوقع بنسبة 15.6 %.
- البحرين: انكماش متوقع بنسبة 11.3 %.
- الإمارات: انكماش متوقع بنسبة 3.9 %.
- السعودية: انكماش متوقع بنسبة 3.3 %.
- عُمان: نمو متوقع بنسبة 4.1 %.

الصين والهند

وبالنسبة إلى الصين، توقع الصندوق نمواً بنسبة 4.5 % خلال 2026 و 4 % في 2027، مع تأثر النشاط بارتفاع أسعار النفط والتحديات الهيكلية. وسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 4.3 % في الربع الثاني، دون التوقعات، بعدما تجاوز أثر ضعف الاستهلاك وضغوط العقارات قوة الصادرات.

وتظل الهند أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً، بتوقعات تبلغ 7 % في كل من العامين الجاري والمقبل، بزيادة 0.6 و 0.3 نقطة مئوية على التوالي مقارنة ببوليو، مدعومة بالطلب المحلي والخدمات والاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ويرى الصندوق أن الاقتصاد العالمي يعيد توزيع النمو بين الدول وفقاً لمدى تعرضها لصدمة الإمدادات وقوة استفادتها من الطلب التكنولوجي، وليس مجرد المرور بتباطؤ أو تسارع عام.

استثمارات ومخاطر

ورغم دور الذكاء الاصطناعي في دعم النشاط، حذر الصندوق من أن طفرة

الكويت.. ماذا تعني توقعات التعافي؟

يشير التقرير إلى انكماش متوقع للاقتصاد الكويتي بنسبة 16.7 % خلال 2026، ثم تعافٍ بمعدل من خانتين خلال 2027، من دون تحديد نسبة النمو الكويتي للعام المقبل في النص المعروف. وترتبط التقديرات بافتراض تحسّن الملاحة وإمدادات الطاقة. ولا تعني الإشارة إلى نمو من خانتين بالضرورة استعادة كامل مستوى النشاط السابق، إذ تختلف قاعدة احتساب النمو بعد الانكماش.

المتوقع أقل من مستوى العام الماضي البالغ 3.5 %، فيما أبقى الصندوق توقعاته لعام 2027 دون تغيير عند 3.4 %.

وفي التضخم، ثبت توقعاته للعام الجاري عند 4.7 %، لكنه رفع تقديراته لعام 2027 إلى 4.1 %، مقارنة بنسبة 3.9 % في يوليو، مع استمرار الضغوط المرتبطة بالطاقة والإمدادات.

وصدر التقرير خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في بانكوك هذا الأسبوع، بمشاركة وزراء المالية ومخافطي البنوك المركزية من الدول الأعضاء الـ191، لمناقشة التوترات الجيوسياسية وتصاعد الدين العام وتأثير الذكاء الاصطناعي.

قدرة على الصمود

وقالت سيلفانا تينزيرو، المستشارة الاقتصادية ومديرة إدارة البحوث في الصندوق، إن الاقتصاد العالمي أظهر قدرة على الصمود، لكنها حذرت من اقتراب هذه القدرة من حدودها، داعية إلى استعادة الحيز المالي وتعزيز أمن سلاسل الإمداد. وأوضح التقرير أن الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي دعمت الطلب العالمي، وساعدت النشاط الاقتصادي على تجاوز التوقعات خلال النصف الأول، رغم الحرب والتوترات التجارية. كما ظلت الأسواق المالية مستقرة إلى حد كبير، وهو ما قد يعكس جزئياً تفاؤلاً مفرطاً بهذه التقنيات.

وأشار إلى أن تنوع مصادر الوقود واستخدام الاحتياطيّات الاستراتيجية حدًا من اضطرابات الطاقة، لكن هذه الهوامش الزمنية تقلص بسرعة، مع

مسارات تصدير الطاقة السعودية. وتوقع عودة الاقتصاد السعودي إلى نمو قوي بنسبة 7.9 % العام المقبل، حال تحسّن مسارات الشحن وإعادة فتح مضيق هرمز تدريجياً. وفي المقابل، تبقى عُمان الاقتصاد الخليجي الوحيد المتوقع أن يسجل نمواً إيجابياً خلال العام الجاري، بمعدل 4.1 %.

افتراضات الملاحة

وعدّل الصندوق افتراضاته بشأن عودة الملاحة، بعدما كانت تقديرات يوليو تستند إلى إعادة فتح مضيق هرمز بحلول منتصف ذلك الشهر، وعودة الأوضاع بصورة عامة إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول مارس 2027.

أما التقديرات الجديدة، فتفترض بدء إعادة فتح المضيق في مارس المقبل، وعودة الأوضاع إلى طبيعتها بحلول أكتوبر 2027، بما يعكس استمرار الضغوط على صادرات النفط والغاز وتكاليف الشحن والتأمين وسلاسل التجارة.

ويتوقع الصندوق متوسطاً لأسعار النفط عند 96 دولاراً للبرميل في 2026، و 87 دولاراً في 2027. وفي سيناريو أكثر سلبية، قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى 130 دولاراً حتى الربع الأول من العام المقبل إلى إضعاف النمو العالمي وزيادة التضخم.

دفعة للنمو العالمي

وعلى المستوى العالمي، رفع الصندوق توقعاته للنمو خلال 2026 إلى 3.1 %، مقابل 3 % في يوليو، مدعوماً بطفرة الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، التي ساعدت على تخفيف بعض آثار ارتفاع تكاليف الطاقة.

ورغم المراجعة الإيجابية، يظل النمو

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الكويتي تعافياً بمعدل من خانتين خلال 2027، بعد انكماش متوقع بنسبة 16.7 % في العام الجاري، في تقديرات تستند إلى بدء إعادة فتح مضيق هرمز تدريجياً في مارس المقبل، وعودة الأوضاع إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول أكتوبر من العام نفسه.

وجاءت توقعات الكويت ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي خفض تقديرات أداء الاقتصادات الخليجية خلال 2026 تحت تأثير الحرب في الشرق الأوسط واضطرابات الطاقة والتجارة، فيما أشار إلى تعافٍ بمعدلات من خانتين للكويت والبحرين والعراق وقطر خلال العام المقبل، بعد تراجعات مماثلة من حيث عدد الخانات هذا العام.

وتظل هذه التقديرات مرتبطة بمسار الصراع وتوقيت انتظام حركة الشحن، في وقت أظهرت فيه صادرات النفط الخليجية تحسناً خلال سبتمبر، إذ بلغ متوسط صادرات الخام من المنطقة 88 % من مستويات ما قبل الصراع، بحسب الصندوق.

توقعات الخليج

ورجّح الصندوق انكماش الاقتصاد القطري بنسبة 15.6 % والبحريني بنسبة 11.3 % خلال العام الجاري، إلى جانب انكماش اقتصاد الإمارات بنسبة 3.9 %، قبل عودته إلى النمو بنسبة 7.7 % في 2027، إذا تحسنت الملاحة واستعادت تدفقات التجارة والطاقة مستويات أقرب إلى ما قبل الحرب.

وفي السعودية، خفض الصندوق توقعاته إلى انكماش بنسبة 3.3 % خلال 2026، مقارنة بتقديراته في يوليو بنمو قدره 1.7 %، وبعد نمو بلغ 4.6 % في 2025. لكنه توقع تراجعاً أقل حدة مقارنة باقتصادات خليجية أخرى، بفضل تنوع

3 **السعودية والإمارات مرشحتان للنمو بـ7.9 % و7.7 % العام المقبل.. وعُمان تحافظ على نموها**

النفط بين تحسّن الصادرات وتراجع المخزونات

بلغ متوسط صادرات الخام الخليجية في سبتمبر 88 % من مستويات ما قبل الصراع، لكن المخزونات العالمية تتراجع بنحو 2.7 مليون برميل يومياً. ويجمع المشهد بين تحسّن حركة الشحن واستمرار استنزاف الاحتياطيّات، ما يجعل انتظام الإمدادات عاملاً حاسماً لاستقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

التضخم.. احتمال أعلى لتجاوز 5 %

تقدّر نماذج الصندوق احتمال تجاوز التضخم العالمي 5 % في 2027 بنحو 35 %، مقابل 30 % في أبريل. أما التوقع الأساسي فيضع التضخم عند 4.7 % هذا العام و 4.1 % العام المقبل. ويعكس الفارق بين السيناريو الأساسي والمخاطر المحتملة استمرار حساسية الأسعار لتطورات الطاقة والإمدادات والطلب الاستثماري.

الدين العام يواصل الارتفاع

يتوقع الصندوق ارتفاع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة إلى 115 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2031، مقابل 108 % في 2025. وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، يُرجّح بلوغه 84 %، مقارنة بـ74 % خلال الفترة نفسها. وتزيد هذه المسارات أهمية ضبط الأوضاع المالية، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وتنامي الاحتياجات الدفاعية والضغوط على الموازنات.

تنسيق مع السعودية وعمان لتوفير مسارات بحرية بديلة. وتوسيع الشراكات التنموية والاستثمارية

الرفاعي: إجراءات طارئة لضمان الإمدادات وتعزيز الأمن الغذائي

1 دعم شحن بعض الواردات الأساسية وتذليل العقبات اللوجستية وتعزيز المخزون الاستراتيجي

2 تعاون مع البنك الدولي لتنمية قدرات الكوادر الوطنية وزيادة تمثيلها في المؤسسات المالية الدولية



المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين.

وتناولت المباحثات استكشاف فرص استثمارية جديدة، وتذليل التحديات التي تواجه الاستثمارات الكويتية في مصر، إلى جانب بحث خطوات عملية لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي وتحويل الفرص المتاحة إلى مشروعات ملموسة.

تمويل البنية التحتية

وبحسب بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء المصري اليوم الثلاثاء، بحث الوزراء تفعيل آلية لضمان تمويل مشروعات البنية التحتية في مصر، بالتعاون والتنسيق مع بنك الاستثمار القومي، بما يدعم تدفق الاستثمارات الكويتية إلى السوق المصرية.

وشملت المباحثات بحث آليات تمويل المشروعات التنموية وتوظيف الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يدعم خطط مصر لتطوير البنية التحتية، ويعزز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

كما تطرق اللقاء إلى أهمية أعمال اللجنة العليا المشتركة الكويتية - المصرية، المقرر انعقادها في نوفمبر المقبل، ودورها في دفع مسارات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وحضر اللقاءات سفير دولة الكويت لدى مملكة تايلند الدكتور مشعل المنصور، وعدد من المسؤولين في وزارة المالية.

شراكة دعم التنوع

كما التقى وزير المالية نائب الرئيس الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية «IFC» عماد فاخوري، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون القائم، واستعرضا فرص توسيع الشراكة في المجالات الداعمة للتنوع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يتماشى مع الأهداف التنموية لدولة الكويت ورؤيتها الاقتصادية. وتناول اللقاء جهود مجموعة البنك الدولي في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

وأكد الرفاعي أهمية تعزيز فرص مشاركة الكفاءات الوطنية في المؤسسات المالية الدولية، وإتاحة المزيد من الفرص المهنية والتدريبية أمام الشباب الكويتي.

تعاون اقتصادي مع مصر

وعلى صعيد العلاقات الثنائية، التقى الرفاعي وزير الخارجية والتعاون الدولي وشؤون المصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية الدكتور بدر عبدعاطي، ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتور أحمد رستم، والوفد المرافق لهما. وأكد الجانبان عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع الكويت ومصر، والحرص المشترك على تعزيز التعاون الثنائي في

3 مباحثات مع «التمويل الدولية» لتحفيز الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

4 الكويت ومصر تبحثان تفعيل آلية لضمان تمويل مشروعات البنية التحتية

5 الكويت ومصر تبحثان تفعيل آلية لضمان تمويل مشروعات البنية التحتية

والمجموعة في مجالات التدريب وتنمية قدرات الكوادر الوظيفية المشمولة بنظام الخدمة المدنية ورفع كفاءتها. وذكرت وزارة المالية، في بيان اليوم الثلاثاء، أن اللقاء تناول أهمية

في الاجتماع الوزاري، على أهمية مضيق هرمز باعتباره ممراً حيوياً لا يقتصر دوره على نقل إمدادات الطاقة، بل يشمل المواد الغذائية والأسمدة والسلع الأساسية.

وأوضح أن اضطرابات الملاحة عبر المضيق تنعكس على سلاسل الإمداد وتكاليف الشحن والأمن الغذائي، وتزيد الضغوط الاقتصادية، لا سيما على الدول النامية المعتمدة على الواردات، مستعرضاً الإجراءات التي اتخذتها الكويت لمواجهة هذه التحديات وضمان استمرارية وصول السلع الأساسية.

ورحب بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان المرور الآمن للإمدادات الأساسية عبر مضيق هرمز، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والدول المعنية، بما يسهم في استمرار تدفق السلع الأساسية وتنوع مسارات الإمداد، وتعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وأكد الرفاعي التزام دولة الكويت بمواصلة التعاون الدولي البناء، بما يسهم في حماية الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

تنمية الكفاءات الوطنية

وفي إطار لقاءاته على هامش الاجتماعات، بحث الرفاعي مع المدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي عبدالعزيز الملا سبل تعزيز التعاون بين الكويت

أكد وزير المالية الأستاذ الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي أن دولة الكويت اتخذت إجراءات طارئة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد، شملت تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لتوفير مسارات بحرية بديلة، إلى جانب دعم تكاليف شحن بعض الواردات الأساسية، وتذليل العقبات اللوجستية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية.

جاء ذلك خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بعنوان «الأمن الغذائي والممرات البحرية الاستراتيجية والحلول لمواجهة الأزمات»، الذي نظّمته مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع «UNOPS»، ضمن مشاركة دولة الكويت في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المنعقدة في مدينة بانكوك بمملكة تايلند خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر 2026.

وشهدت المشاركة الكويتية سلسلة لقاءات للوزير الرفاعي مع وزراء ومسؤولين في الشؤون المالية والاقتصادية، تناولت تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتحفيز دور القطاع الخاص، فضلاً عن توسيع التعاون الاقتصادي والمالي والاستثماري مع جمهورية مصر العربية.

استمرارية الإمدادات

وشدد الرفاعي، خلال مداخلة

ضمن متابعة الالتزام بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

«التجارة»: 155 ألف دينار غرامات على 31 منشأة

135 ألف دينار على 27 منشأة للمجوهرات والمعادن الثمينة و20 ألفاً على 4 سمسرة عقارات



الإبلاغ عن الاشتباه

وأشارت إلى أن المخالفات تتعلق بعدم إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية عند وجود مؤشرات اشتباه في المعاملة خلال يومي عمل. واستندت الوزارة في فرض الجزاءات إلى القرار الوزاري رقم 25 لسنة 2026 بشأن قواعد وإجراءات مصفوفة المخالفات والتدابير الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة، فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الخاضعة لأحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرارات الوزارية ذات الصلة.

تفاصيل الجزاءات

وبيّنت الوزارة أن الغرامات شملت 4 سمسرة عقارات بإجمالي 20 ألف دينار، بواقع 5 آلاف دينار لكل مخالفة، فيما بلغت الغرامات المفروضة على 27 منشأة تعمل في تجارة المجوهرات والمعادن الثمينة 135 ألف دينار، بواقع 5 آلاف دينار لكل منشأة.

في إطار جهودها لتعزيز الالتزام بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فرضت وزارة التجارة والصناعة غرامات مالية بإجمالي 155 ألف دينار على 31 منشأة من سمسرة العقارات وتجار الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، لعدم الإبلاغ عن حالات الاشتباه في المعاملات خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026. وأوضحت الوزارة، أن الجزاءات تأتي ضمن جهود إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمتابعة التزام الجهات

الشركة رسّخت هويتها الموحّدة انطلاقاً من ركايزها الثلاث: الرقمنة والذكاء والمرونة

ZainTECH تطلق وعدها المؤسّسي الجديد.. «المُستقبل بدأ الآن»

الشركة عززت انتشارها الإقليمي في أسواق المنطقة بانطلاقة جديدة في مصر



التي تساعد المؤسسات على تسريع التحول الرقمي وتعزيز كفاءتها التشغيلية ومواكبة متطلبات الأعمال الحيوية. وتدير ZainTECH اليوم عملياتها عبر ثمانية أسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تقدم مجموعة متكاملة من الحلول والخدمات المدارة في مجالات الحوسبة السحابية والأمن السيبراني والبيانات والذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية والبنية التحتية الحديثة، فضلاً عن تقنيات الطائرات المسيرة والروبوتات. ومن خلال هذا النهج المتكامل، تسعى الشركة إلى تمكين عملائها من تحديث بيئاتهم التقنية بثقة، والاستفادة من البيانات والذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وتعزيز أمن عملياتهم وقدرتهم على مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال.

وقال أندرو حنا الرئيس التنفيذي لشركة ZainTECH « لطالما ركزت مؤسسات الأعمال على الاستعداد للمستقبل، إلا أن التقنيات التي ستشكل ملامحه أصبحت اليوم واقعاً ملموساً يعيد رسم أساليب العمل وإدارة العمليات في مختلف القطاعات، ومن هذا المنطلق، يأتي تطور ZainTECH ليجسد قدرتنا على توحيد خبراتنا وكفاءتنا وحضورنا الإقليمي ضمن منظومة متكاملة، تتيح لعملائنا الاستفادة من الفرص التي تفرزها التحولات الرقمية المتسارعة وتحولها إلى قيمة حقيقية لأعمالهم». وتابع قائلاً «نعكس ركايزنا الثلاث، الرقمنة والذكاء والمرونة، التوجه الاستراتيجي الذي نقوده والنتائج التي نسعى إلى تحقيقها لعملائنا، حيث تشكل إطاراً متكاملاً لتمكين المؤسسات من الاستفادة من التقنيات الحديثة وتعزيز جاهزيتها للمستقبل، أما وعدنا المؤسسي الجديد (المستقبل بدأ

أعلنت شركة ZainTECH، ذراع الحلول الرقمية التابعة لمجموعة زين، عن إطلاق وعدها المؤسسي الجديد «المستقبل بدأ الآن»، في خطوة تعكس توجهها نحو تحقيق نتائج أعمال ملموسة لعملائها وترسيخ مكانتها كشريك تكنولوجي موثوق للمؤسسات والجهات الحكومية في رحلتها نحو التحول الرقمي. وذكرت الشركة أن هذا التطور يأتي امتداداً لاستراتيجيتها القائمة على ركايزها الثلاث: الرقمنة والذكاء والمرونة، وذلك عقب استكمال دمج شركات STS Arabia و Adfols Middle East تحت علامة تجارية واحدة، في خطوة تجسد رؤيتها لبناء منظومة رقمية متكاملة تجمع الخبرات والقدرات المتخصصة ضمن كيان موحد، يعزز كفاءتها التشغيلية ويرسخ حضورها الإقليمي. وأكدت الشركة أن هذه الخطوة تعكس التوجه الاستراتيجي نحو توحيد الهوية المؤسسية وتعزيز تكامل الحلول والخدمات تحت مظلة واحدة، بما يتيح تقديم قيمة أكبر للعملاء، وتمكينهم من الاستفادة القصوى من التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب بناء مؤسسات أكثر مرونة واستدامة وقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة ومتطلبات المستقبل.

وأوضحت الشركة أن هذا التوجه يأتي في سياق مرحلة متقدمة من نموها ونوسعها الإقليمي، التي توجت مؤخراً بإطلاق عملياتها في السوق المصرية، بما يعكس طموحها لتعزيز حضورها في الأسواق ذات الفرص الواعدة، وفي الوقت ذاته، تواصل ZainTECH توسيع استثماراتها وترسيخ وجودها في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والأردن والعراق والبحرين، استجابةً للطلب المتنامي على الحلول التقنية المتخصصة

هذا التوجه المتكامل في منصات الشركة الرقمية وقنواتها المختلفة، التي توفر تجربة موحدة تسهل على العملاء التعرف إلى حلول ZainTECH وقدراتها والاستفادة من منظومة خدماتها المتنوعة بطريقة أكثر سلاسة ووضوحاً. ومع دخولها المرحلة المقبلة من النمو، تواصل ZainTECH تركيزها على تمكين عملائها من تحقيق نتائج أعمال ملموسة، ودعم المؤسسات في مختلف أنحاء المنطقة لبناء مستقبل أكثر رقمنة وذكاء ومرونة، انطلاقاً من إيمانها بأن المستقبل الرقمي لم يعد مجرد رؤية بعيدة، بل واقعاً يتشكل اليوم. فالمستقبل رقمي وذكي ومرن، أما بالنسبة لـ ZainTECH، فإن هذا المستقبل لم يعد وعداً مؤجلاً، بل واقعاً بدأ الآن.

وفيما يتعلق بركيزة المرونة، تعمل ZainTECH على تعزيز استمرارية الأعمال والجاهزية التشغيلية من خلال حلول الأمن السيبراني والخدمات المدارة والبنية التحتية الرقمية القادرة على مواكبة التحديات المتغيرة، بما يضمن للمؤسسات القدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة والحفاظ على استدامة عملياتها.

ومن خلال التكامل بين هذه الركايز الثلاث، تقدم ZainTECH نهجاً شاملاً لتحديث البيئات الرقمية يجمع بين التكنولوجيا والذكاء والمرونة ضمن منظومة واحدة مترابطة، بما يمكن المؤسسات من مواكبة متطلبات بيئة أعمال تزداد تعقيداً، وتتطلب مستويات أعلى من الجاهزية واستمرارية التشغيل والقدرة على التفاعل مع المتغيرات المتلاحقة بثقة وكفاءة، كما يعكس

العملاء وتواكب تطلعاتهم المتنامية في بيئة أعمال تتسارع فيها وتيرة التحول الرقمي. وفي إطار ركيزة الرقمنة، تركز الشركة على تمكين المؤسسات من تحديث بيئاتها التقنية وتطوير عملياتها التشغيلية من خلال الحوسبة السحابية والبنية التحتية والاتصال والتطبيقات والأتمتة، بما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة على مواكبة متطلبات الأعمال الحديثة.

أما ركيزة الذكاء، فتعكس التزام الشركة بتوظيف البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لاستخلاص رؤى قابلة للتطبيق، بما يساعد العملاء على تعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مدروسة تركز إلى البيانات وتدعم تحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

الآن)، فيجسد التزامنا الراسخ بتمكين المؤسسات من التقدم بثقة وتسخير إمكانات التكنولوجيا لإحداث أثر ملموس ومستدام في أعمالها». وأكد حنا بقوله «يمثل دخولنا إلى السوق المصرية محطة استراتيجية مهمة في مسيرة نمو ZainTECH وتوسعها الإقليمي، ويكسب ثقتنا بالإمكانات الكبيرة والفرص الواعدة التي يتمتع بها هذا السوق، لا سيما في قطاعي المؤسسات والجهات الحكومية، اللذين يشهدان تسارعاً متزايداً في تبني الحلول الرقمية والتقنيات المتقدمة». وتتجهز استراتيجية ZainTECH حول إطار عمل متكامل يركز على ثلاث ركايز رئيسية هي الرقمنة والذكاء والمرونة، التي تجسد رؤية الشركة في تحويل قدراتها وخبراتها التقنية إلى حلول عملية تستجيب لاحتياجات

في إطار دعمه المتواصل للحملة الوطنية «لنكن على دراية»

KIB يعزز التوعية بالاحتيال الرقمي خلال لقاء عبر تلفزيون الكويت

• مصطفى مراد: تظل التوعية أساسية في مساعدة الأفراد على رصد المخاطر قبل الوقوع ضحية لها

اتخاذ أي إجراء. وحذّر مراد أيضاً من استخدام التطبيقات المصرفية عبر شبكات Wi-Fi العامة، مستعرضاً في الوقت ذاته ممارسات الأمان الرقمي للأطفال والناشئة. وعلاوة على ذلك، شدّد مراد على أهمية عدم التردد عند الاشتباه في أي محاولة احتيال، داعياً العملاء الذين لا يزال بإمكانهم الوصول إلى تطبيقهم المصرفي إلى حماية الحساب المتأثر والتواصل فوراً مع البنك، مع تزويده بكافة التفاصيل المتعلقة بالواقعة لسهولة المتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

تجدر الإشارة إلى أن مشاركة KIB في هذه المقابلة التلفزيونية ضمن دعمه المتواصل لحملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية. ويحرص البنك على مواصلة تعزيز دور الحملة في نشر التوعية المصرفية وترسيخ المفاهيم المتعلقة بالسلامة المالية وسبل الوقاية من الاحتيال لدى مختلف شرائح المجتمع.



مصطفى مراد

التوعية كتسبب أهمية خاصة في ظل الاعتماد المتزايد للأفراد على القنوات الرقمية في حياتهم اليومية، موضحاً أن الإلمام بأساليب الاحتيال الشائعة والإطلاع على إجراءات الوقاية يمنحان المستخدمين القدرة على التعامل بحذر مع التهديدات المحتملة، بما يضمن حماية بياناتهم الشخصية والمالية بأعلى درجات الأمان. وخلال اللقاء، أوضح مراد كيف يستغل المحتالون المعلومات المنشورة علناً عبر منصات التواصل الاجتماعي

وأصل بنك الكويت الدولي (KIB) جهوده للتوعية بالاحتيال الرقمي، عبر استضافة مساعد مدير في إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال بالبنك، مصطفى مراد، في برنامج «صباح الخير يا كويت» على القناة الثانية (KTV2) لتلفزيون الكويت. وتأتي هذه المشاركة دعماً للحملة الوطنية «لنكن على دراية»، حيث سلّطت الضوء على أساليب الاحتيال المتطورة والاحتياطات الواجب اتباعها عند استخدام الخدمات الرقمية.

وتعليقاً على أهمية نشر التوعية المالية، قال مراد: «مع تطور أساليب الاحتيال، تظل التوعية أساسية في مساعدة الأفراد على رصد المخاطر قبل الوقوع ضحية لها. ونؤكد في KIB، عبر مشاركتنا الفاعلة في حملة (لنكن على دراية)، التزامنا بترسيخ المعرفة العملية في المجتمع التي تمكن أفرادها من اتخاذ قرارات مدروسة، وتدفعهم لتوخي الحذر عند التعامل مع أي طلبات أو رسائل أو تفاعلات رقمية مجهولة». وأكد مراد أن مواصلة جهود

فائزي السحوبات الأسبوعية عن شهر سبتمبر 2026

البنك الأهلي الكويتي يعلن رابع سحب الفوز ربع السنوي



نوع السحب. كما تقدم السحوبات نصف السنوية والسنوية جوائز بقيمة 5,000 د.ك شهرياً لمدة 5 و 10 سنوات على التوالي، في وقت يمكن للعملاء المشاركة في جميع السحوبات من خلال الاحتفاظ برصيد لا يقل عن 200 د.ك كحد أدنى في حساب «الفوز» الخاص بهم، مع إمكانية تعزيز فرصهم من خلال زيادة أرصدهم وإيداع مبالغ إضافية في الحساب. وهذا البنك جميع الفائزين مشجعاً العملاء على الاستمرار في الادخار من خلال حساب الفوز لزيادة فرصهم بالفوز بالسحوبات المقبلة والاستفادة من الجوائز القيمة التي يقدمها.

السنوي لتحصل على راتب شهري 3000 دينار كويتي لمدة 3 سنوات. وشهد السحب تفاعلاً كبيراً من المتابعين مع العديد من الفقرات والمسابقات والأسئلة التي أتاحت لهم فرصة الفوز بهواتف آيفون 18 برو، وبطاقات هدايا الشاي، سواء كانوا من عملاء البنك أو غير عملائه، وهو ما يعكس حرص البنك الدائم على التفاعل مع جميع شرائح المجتمع. ويواصل حساب الفوز تقديم فرص استثنائية للعملاء من خلال سحوبات أسبوعية وشهرية وربع سنوية، حيث تشمل الجوائز رواتب شهرية تتراوح بين 1,000 د.ك و3,000 د.ك شهرياً بحسب

أعلن البنك الأهلي الكويتي أسماء الفائزين في سحوبات حساب الفوز للجوائز عن شهر سبتمبر 2026 خلال السحب الذي أجراه في 12 أكتوبر 2026 وتم بثه مباشرة عبر قناة البنك على يوتيوب، مؤكداً التزامه بمكافحة العملاء وتعزيز ثقافة الادخار لديهم ومنحهم فرص الفوز برواتب شهرية على مدار العام.

وشهد السحب تتويج عدنان إبراهيم دشتي، وأنطونيوس عبد المسيح، وحسين عبداللطيف تونيه براتب 1000 دينار كويتي شهرياً لمدة 12 شهراً في السحوبات الأسبوعية، فضلاً عن فوز سالي نظام محمد في السحب ربع

تقديراً لإطلاق «فهد» أول موظف افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي في الكويت

بيت التمويل الكويتي يحصد جائزة «أهم الابتكارات المالية في الشرق الأوسط 2026»

مشعل العبيد: فهد محطة بارزة في مسيرة الابتكار المصرفي تركز على احتياجات العملاء



مشعل العبيد

الاصطناعي المتقدمة، كما يؤكد قيادة البنك في تطوير نماذج جديدة للخدمات المصرفية الرقمية تركز على احتياجات العملاء وتطلعاتهم المستقبلية.

وأضاف: «إن إطلاق «فهد» لم يكن مجرد مشروع تقني، بل خطوة استراتيجية لإعادة تعريف تجربة العميل المصرفية، من خلال توفير موظف رقمي متاح على مدار الساعة يقدم الدعم والإرشاد والإجابة عن الاستفسارات، ويساعد العملاء خلال مختلف مراحل استخدام الخدمات المصرفية والقنوات الذاتية وأجهزة الصراف الآلي، بكل سرعة ودقة وكفاءة.»

وأوضح العبيد أن «فهد» يعد أول ابتكار من نوعه في الكويت، وأن إطلاقه في فرع بيت التمويل الكويتي في الأنفيوز بعام 2025 كأول بنك جاء امتداداً لمسيرة طويلة من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتعزيز منظومة الخدمات المصرفية الذكية التي تضع العميل في قلب عملية التطوير.

وأكد أن المبادرة تعكس رؤية البنك نحو بناء مستقبل مصرفي أكثر ذكاءً وسهولة، يقدم خدمات متطورة وآمنة ومتاحة في أي وقت ومن أي مكان، عبر منظومة رقمية متكاملة تركز على الابتكار والكفاءة والموثوقية.

دور متنام

وأشار العبيد إلى أن قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة يشهد نمواً متسارعاً مدفوعاً بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية المتقدمة، مؤكداً أن بيت التمويل الكويتي يواصل الاستثمار في هذه التقنيات لتعزيز تنافسيته وتقديم تجارب مصرفية أكثر تطوراً وابتكاراً. من جانبه، قال مؤسس ورئيس تحرير مجلة Global Finance جوزيف جياربوتو إن الابتكار في القطاع المالي يشهد تسارعاً غير مسبوق بفضل التطورات المتلاحقة في الذكاء

من قبل هيئة تحرير مجلة Global Finance بالتعاون مع نخبة من الخبراء والمتخصصين في القطاع المالي والتكنولوجي، استناداً إلى معايير تشمل الابتكار، والتأثير العملي، وتوظيف التقنيات المتقدمة، وخلق قيمة مضافة للعملاء.

وأشارت المجلة في تقرير كامل لنسخة مبتكري 2026، إلى أن «فهد» يمثل نقلة نوعية في مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية، كونه أول موظف افتراضي في الكويت يجمع بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والفيديو التفاعلي لتقديم تجربة تحاكي التواصل البشري بصورة واقعية ومتطورة، متجاوزاً مفهوم روبوتات المحادثة التقليدية.

وأضافت أن «فهد» يتيح للعملاء الحصول على الدعم الفوري والإرشاد التفاعلي عبر القنوات الرقمية، بما يرسخ مفهوم الخدمات المصرفية المدمجة (Phygital Banking) التي تجمع بين كفاءة القنوات الرقمية وخصوصية التفاعل الإنساني، الأمر الذي أسهم في الارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات جديدة من السهولة والراحة.

كما أثنى المجلة على جهود بيت التمويل الكويتي في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الكلمات الصوتية وتحويلها إلى بيانات قابلة للبحث والتحليل، بما يمكن البنك من قياس مشاعر العملاء وتحليل احتياجاتهم بشكل لحظي، وتحسين جودة الخدمة بصورة مستمرة.

شهادة جديدة

وقال نائب المدير العام للقنوات الرقمية والبديلة، مشعل العبيد: «يمثل هذا الإنجاز العالمي شهادة جديدة على نجاح استراتيجية بيت التمويل الكويتي في قيادة الابتكار وتبني حلول الذكاء

في إنجاز جديد يعكس ريادته في الابتكار والتحول الرقمي، حصد بيت التمويل الكويتي جائزة «أهم الابتكارات المالية في الشرق الأوسط لعام 2026» ضمن جوائز مجلة «غلوبل فايننس» Global Finance العالمية للمبتكرين في القطاع المالي في نسخته الثالثة عشرة، وذلك تقديراً لمبادراته النوعية بإطلاق «فهد»، أول موظف افتراضي معتمد على الذكاء الاصطناعي في الكويت.

ويؤكد هذا التكريم العالمي المكانة المرموقة التي يتمتع بها بيت التمويل الكويتي في توظيف أحدث التقنيات الرقمية لتطوير الخدمات المصرفية وتعزيز تجربة العملاء، بما ينسجم مع رؤيته الاستراتيجية الرامية إلى قيادة مستقبل العمل المصرفي الذكي على المستويين المحلي والإقليمي.

معايير الجائزة

وتمنح هذه الجائزة للمؤسسات المالية التي تنجح في إعادة تشكيل مستقبل القطاع من خلال تقديم حلول مبتكرة تواكب التحولات التقنية وتسهم في تطوير تجربة العملاء ورفع الكفاءة التشغيلية. ويتم اختيار الفائزين



بين بنك «ويبي» ومنصة «هنا» والجامعة الأمريكية

تعاون ثلاثي لتعزيز الوعي بالصحة النفسية لدى الشباب

التي يمكن الاستفادة منها عند الحاجة إلى الدعم.

وعلق مدير التواصل في بنك ويبي، فهد الشراح، على هذه الفعالية قائلاً: «نؤمن بأن دورنا كشريك للشباب يتجاوز الخدمات المصرفية ليشمل دعمهم في مختلف جوانب حياتهم. ومن هذا المنطلق، جاءت شراكتنا مع منصة هنا والجامعة الأمريكية في الكويت لإطلاق مبادرة تضع الصحة النفسية في صميم الاهتمام، وتؤكد للطلبة أن الحديث عن التحديات النفسية وطلب المساعدة أمر طبيعي وصحي. نأمل أن تسهم هذه المبادرة في خلق حوارات أكثر انفتاحاً، وتعزيز ثقافة الدعم والتفهم داخل المجتمع الجامعي، بما ينعكس إيجاباً على الشباب.»

وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود بنك ويبي المستمرة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتي تركز على فهم احتياجات الشباب الحقيقية ومرافقتهم في مختلف مراحل حياتهم، من خلال برامج ومبادرات هادفة تعزز جودة حياتهم وتسهم في تمكينهم وتحقيق تطلعاتهم.



مفاهيم التفاؤل والمرونة النفسية بين الشباب.

وتواجد خلال الفعالية فريق متخصص من منصة «هنا» لتقديم التوجيه والإرشاد المباشر للطلبة، والإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالصحة النفسية، إلى جانب تسليط الضوء على الموارد والخدمات المتاحة

الرسائل التوعوية بطريقة تفاعلية تتيح للطلاب اختيار موضوع أو تحد نفسي يمرون به، ليحصلوا في المقابل على رسالة توجيهية مخصصة تتناسب مع احتياجاتهم وتجاربهم الشخصية. كما شهدت الفعالية أنشطة أخرى تهدف إلى نشر رسائل إيجابية ومحفزة تعكس أهمية العناية بالنفس وتعزز

الأكاديمي، حيث يجمع التعاون بين بنك ويبي ومنصة هنا والجامعة الأمريكية في الكويت رؤى مشتركة تسعى إلى بناء بيئة جامعية أكثر وعياً ودعماً واحتواءً للطلبة.

وتضمنت المبادرة عدداً من الأنشطة التفاعلية المصممة خصيصاً للتواصل مع الطلبة بطريقة مبتكرة، أبرزها

انطلاقاً من التزامه المستمر بدعم الشباب الكويتي وتمكينهم في مختلف جوانب حياتهم، أطلق بنك ويبي، بالتعاون مع منصة هنا المختصة بخدمات الصحة النفسية، وبالشراكة مع الجامعة الأمريكية في الكويت (AUK)، مبادرة توعوية تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الصحة النفسية بين الطلبة، وتوفير مساحة آمنة للحوار والدعم داخل الحرم الجامعي.

وتأتي هذه المبادرة تأكيداً على دور بنك ويبي كشريك حقيقي وقريب من الشباب، لا يقتصر حضوره على تقديم الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة، بل يمتد ليشمل الدعم النفسي والاجتماعي، وفهم التحديات والضغط اليومية والأكاديمية التي يواجهونها خلال رحلتهم التعليمية.

وتركز المبادرة على مفهوم أن الاهتمام بالصحة النفسية وطلب الدعم عند الحاجة يمثلان خطوة إيجابية وشجاعة تعكس الوعي والمسؤولية تجاه الذات.

كما تجسد هذه الفعالية نموذجاً ناجحاً لتضافر جهود القطاع الخاص والمؤسسات المتخصصة والقطاع

«جريت» تقود الانتعاش وسط ترقب نتائج الشركات

البنوك تعيد «تاسي» فوق 10300 نقطة

موجة بيع تضرب «تنمية» و«قو للاتصالات» بخسائر تتجاوز 5 %

«جريت» يخطف الأضواء بقفزة 8.18 % بعد إعلان نتائجها المالية



أن ارتداد السوق تزامن مع بدء ظهور نتائج أعمال الشركات عن الربع الثالث، مشيرة إلى أن بعض النتائج جاءت أفضل من توقعات المحللين، وهو ما قد يوفر دعماً إضافياً للأسهم خلال الفترة المقبلة.

ولفتت إلى ارتفاع سهم «جريت» عقب إعلان نتائجها المالية التقديرية، إلى جانب تسجيل سهمي «تدوير» و«الفاخرة» مستويات سعرية تاريخية جديدة خلال التعاملات.

وأشارت كذلك إلى ارتداد سهم «أنابيب» من مستوى دعم رئيسي، في إطار التحركات المتباينة التي شهدتها السوق. وبحسب رمسيس، فإن تحسن قيم التداول اليومية قد يساعد المؤشر على التحرك باتجاه 10500 نقطة، مع إمكانية الوصول إلى 10700 نقطة في حال تحسن الأوضاع الجيوسياسية.

وأضافت أن الاستقرار عند هذه المستويات قد يفتح المجال لاحقاً أمام استهداف 11300 نقطة، وهي مستويات مشروطة بتحسن العوامل الداعمة وليست نتائج مضمونة.

وفي المقابل، حذرت من استمرار الضغوط الناتجة عن مبيعات المؤسسات الأجنبية في أسواق المنطقة، معتبرة أن عودة هذه المؤسسات إلى الشراء وتكوين مراكز جديدة قد تعزز فرص استمرار التعافي.

وتترقب السوق إعلان المزيد من النتائج المالية، وفي مقدمتها نتائج «أرامكو السعودية»، نظراً إلى تأثير الشركات الكبرى في توجهات المستثمرين وحركة المؤشر.

كما انخفض سهم «المسار الشامل» بنسبة 3.73 %، فيما فقد سهم «الخدمات الأرضية» نحو 3.35 % من قيمته، ليغلق عند 20.20 ريال.

ويكشف هذا التباين أن مكاسب المؤشر لم تمنع تسجيل خسائر ملحوظة في عدد من الأسهم، ما يؤكد استمرار الانتقائية في التعاملات.

تداولات مركزية

على مستوى أحجام التداول، تصدر سهم «حديد وطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً، بتداول نحو 10.64 ملايين سهم، بالتزامن مع ارتفاعه القوي خلال الجلسة. وجاء سهم «أنابيب» في المرتبة الثانية، بأحجام تداول بلغت 8.75 ملايين سهم، في إشارة إلى نشاط ملحوظ على أسهم الشركات المرتبطة بالصناعة.

وشهدت السوق كذلك تسجيل مستويات سعرية جديدة لعدد من الشركات، إذ بلغ سهم «حديد وطني» أعلى مستوياته خلال عام عند 3.21 ريال.

وفي الاتجاه المقابل، سجل سهم «سهل» و«تمكين» قيعاناً تاريخية جديدة عند 12.68 ريال و41.96 ريال على التوالي. كما وصلت أسهم «إس إم سي للرعاية الصحية» و«الخدمات الأرضية» و«العربية» إلى قيعان تاريخية عند 14.20 ريال و20.14 ريال و40.98 ريال على الترتيب.

وتبرز هذه المستويات اتساع الفجوة بين أداء الشركات، حيث تحقق بعض الأسهم قمماً جديدة بينما تتعرض أخرى لضغوط تدفعها إلى أدنى أسعارها التاريخية.

رهانات النتائج

تري خبرة أسواق المال حنان رمسيس

قفزات متباينة

شهدت الجلسة ارتفاعات قوية لعدد من الأسهم، تصدرها سهم «الأسماك» بمكاسب بلغت 9.99 %، ليغلق عند 58.35 ريال.

وجاء سهم «حديد وطني» في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته 9.93 % إلى 3.21 ريال، وهو مستوى يمثل أعلى سعر للسهم خلال 52 أسبوعاً.

كما صعد سهم «أنابيب الشرق» بنسبة 7.14 %، فيما ارتفع سهم «أنابيب السعودية» بنسبة 5.07 %، بالتزامن مع إعلان الشركة السعودية لأنابيب الصلب توقيع عقد مع «أرامكو السعودية».

وتشير هذه التحركات إلى وجود طلب قوي على أسهم محددة، خصوصاً الشركات التي ارتبطت بتداولاتها بإعلانات أو تطورات تشغيلية.

وفي المقابل، تصدر سهم «تنمية» قائمة الخاسرين بانخفاض بلغ 6.55 %، ليغلق عند 49.90 ريال، تلاه سهم «قو للاتصالات» بتراجع نسبته 5.57 %.

ومثلت هذه السيولة نحو 23.9 % من إجمالي قيمة التداولات اليومية، ما يعكس الحضور القوي للأسهم البنكية في قرارات المستثمرين.

وتصدر سهم «مصرف الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بتعاملات بلغت 251.91 مليون ريال، تلاه سهم «البنك الأهلي السعودي» بقيمة 215.62 مليون ريال.

وجاء سهم «أرامكو السعودية» في المرتبة الثالثة، بسيولة بلغت نحو 203.53 ملايين ريال، ما يعكس استمرار استقطاب الشركات الكبرى جانباً مهماً من التعاملات.

وتكتسب مكاسب البنوك أهمية إضافية نظراً إلى وزن القطاع في المؤشر الرئيسي، وقدرته على تعويض جانب من الضغوط التي تتعرض لها قطاعات أخرى.

غير أن استمرار هذا الدور يرتبط بقدرة الأسهم المصرفية على المحافظة على مستويات الطلب، خصوصاً مع اقتراب إعلان المزيد من نتائج الشركات.

من الضغوط الواقعة على المؤشر. وأشار إلى أن المحافظة على مستوى 10300 نقطة قد تعزز فرص استعادة 10400 نقطة، بينما قد يؤدي كسر مستوى 10200 نقطة إلى تجدد الضغوط البيعية.

وأكد أن استمرار الدعم المصرفي وتحسن السيولة يمثلان عاملين ضروريين لتأكيد قوة الارتداد، بدلاً من بقائه مجرد حركة تصحيحية قصيرة الأجل.

مفاجأة جريت

خطف قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية الأضواء خلال الجلسة، بعدما تصدر القطاعات الرابحة بارتفاع نسبته 4.67 %، مدفوعاً بالقفزة القوية التي سجلها سهم «جريت».

وصعد سهم الشركة بنسبة 8.18 % ليغلق عند 17.33 ريال، عقب إعلان نتائجها المالية التقديرية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر 2026.

وساهم تفاعل المستثمرين مع الإعلان في تعزيز الطلب على السهم، ليتحول إلى أحد أبرز المحركات الإيجابية للسوق خلال التعاملات.

وجاء قطاع المنتجات المنزلية والشخصية في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 1.56 %، تلاه قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 1.37 %.

وفي المقابل، تصدر قطاع الإعلام والترفيه قائمة القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 1.71 %، بينما فقد قطاع التطبيقات وخدمات التقنية نحو 0.95 %.

وعكس اختلاف الأداء بين القطاعات انتقال اهتمام المستثمرين إلى الشركات التي توفر محفزات مرتبطة بالنتائج المالية أو تطورات الأعمال، بدلاً من ارتفاع جميع الأسهم بصورة متزامنة.

ثقل المصارف

حافظ القطاع المصرفي على دوره المحوري في حركة السوق، بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.66 %، مستحوذاً على تداولات بلغت قيمتها 775.35 مليون ريال.

استعاد سوق الأسهم السعودية جانباً من توازنه خلال تعاملات الثلاثاء، بعدما نجح المؤشر الرئيسي «تاسي» في إنهاء سلسلة من أربع جلسات متتالية من التراجع، مدعوماً بتحسين أداء الأسهم المصرفية وصعود قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية، بالتزامن مع تفاعل المستثمرين مع النتائج المالية الأولية للشركات عن الأشهر التسعة الأولى من العام.

وأغلق المؤشر عند مستوى 10318.14 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.33 %، بما يعادل 34.18 نقطة، في جلسة شهدت تداولات بقيمة 3.25 مليارات ريال، عبر تداول نحو 162.28 مليون سهم.

ورغم عودة المؤشر إلى المنطقة الخضراء، فإن حركة الأسهم كشفت عن استمرار الضغوط على شريحة واسعة من الشركات المدرجة، إذ ارتفعت أسعار 104 شركات، مقابل انخفاض 146 شركة، فيما استقرت أسعار 23 شركة دون تغيير.

ويعكس هذا التباين طبيعة الارتداد الذي شهدته السوق، حيث ساهمت مكاسب عدد من الأسهم القيادية في دعم المؤشر العام، بينما ظلت قطاعات وشركات أخرى تحت تأثير عمليات البيع.

عودة التوازن

افتتح «تاسي» الجلسة عند مستوى 10291.36 نقطة، قبل أن يتحرك بين أعلى مستوى عند 10334.36 نقطة، وأدنى مستوى عند 10276.09 نقطة، ليبلغ نطاق تذبذبه اليومي 58.27 نقطة. وجاء الإغلاق أعلى مستوى 10300 نقطة، الذي يعتبره بعض المحللين منطقة مهمة لتقييم قدرة السوق على تجاوز الضغوط الأخيرة.

وقال الخبير الاقتصادي عادل الحويل إن عودة المؤشر إلى التداول فوق هذا المستوى تمثل إشارة أولية على تحسن تماسك السوق، بعد أربع جلسات متتالية من الانخفاض.

وأوضح أن صعود مؤشر قطاع البنوك بنسبة 0.66 % كان من أبرز العوامل التي ساعدت على تحسين الأداء، فيما تحرك قطاع الطاقة بالقرب من الاستقرار، ما حد

السيولة تحسم اتجاه المرحلة المقبلة

وظهور مستويات سعرية جديدة لبعض الأسهم. وبين دعم المصارف وترقب نتائج الأعمال والضغوط المحتملة من مبيعات المؤسسات الأجنبية، تتجه الأنظار إلى قدرة «تاسي» على تثبيت موقعه فوق 10300 نقطة، تمهيداً لاختبار مستويات أعلى خلال الجلسات المقبلة.

مشاركة أوسع من القطاعات والشركات. كما أن قيمة التداولات البالغة 3.25 مليارات ريال تضع السيولة في مقدمة المؤشرات التي ينبغي متابعتها لتقييم قدرة السوق على المحافظة على مكاسبها. وتظل نتائج الشركات عن الربع الثالث عاملاً مهماً في تحديد اتجاهات المستثمرين، خصوصاً مع تفاوت الأداء بين القطاعات

تكشف جلسة الثلاثاء عن محاولة أولية لاستعادة التوازن في السوق السعودية، بعدما نجح المؤشر في تجاوز مستوى 10300 نقطة، مستفيداً من مكاسب البنوك والقفزة التي سجلها سهم «جريت». لكن تتفوق عدد الأسهم الخاسرة على الرابحة يوضح أن التحسن لم يشمل السوق بأكملها، وأن استمرار الصعود يحتاج إلى

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/10/13	2026/10/12	الشركة	
6.55 (%)	49.90	53.40	تنمية	1
5.57 (%)	72.00	76.25	قو للاتصالات	2
3.73 (%)	21.70	22.54	المسار الشامل	3
3.35 (%)	20.20	20.90	الخدمات الأرضية	4
3.06 (%)	18.08	18.65	ريدان	5
2.88 (%)	8.43	8.68	أبان	6
2.72 (%)	39.28	40.38	صالح الراشد	7
2.71 (%)	7.17	7.37	الخبير للدخل 2030	8
2.67 (%)	10.56	10.85	أمياتيت	9
2.64 (%)	17.35	17.82	ذيب	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/10/13	2026/10/12	الشركة	
9.99 %	58.35	53.05	الأسماك	1
9.93 %	3.21	2.92	حديد وطني	2
8.18 %	17.33	16.02	جريت	3
7.14 %	186.00	173.60	أنابيب الشرق	4
5.07 %	55.95	53.25	أنابيب السعودية	5
4.64 %	40.16	38.38	ساسكو	6
3.62 %	52.90	51.05	الرمز	7
3.43 %	77.00	74.45	مكة	8
3.38 %	146.80	142.00	رسن	9
3.36 %	32.60	31.54	بوان	10

أكد أهمية تسريع التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرات الوطنية

أمير قطر: حزمة مشاريع وفرص استثمارية بـ 221 مليار ريال خلال 5 سنوات

• انخفاض المصروفات لم يمس الخدمات الأساسية والأولويات التنموية



في الظروف العادية هي نفسها التي تدعم صموده في أوقات الأزمات. وأضاف أن الدولة ستواصل الانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق ومراجعة البرامج وفق أثرها الفعلي في المجتمع والاقتصاد، مع الحفاظ على الخدمات الأساسية والأولويات التنموية. وأوضح أمير قطر أن الإيرادات العامة للدولة انخفضت بنسبة 42 % خلال النصف الأول من العام، فيما تراجعت المصروفات العامة بنسبة 14 %، دون المساس بالخدمات الأساسية أو الأولويات التنموية. وأشار إلى أن السياسات التي اتبعتها

أعلن أمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، أن الدولة لديها حزمة من المشاريع والفرص الاستثمارية تقدر قيمتها بنحو 221 مليار ريال خلال السنوات الخمس المقبلة، تشمل مشاريع البنية التحتية؛ بما فيها مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب استثمارات القطاع الخاص في قطاعي العقارات والضيافة. وقال الشيخ تميم إن الأزمة الأخيرة أكدت أهمية تسريع التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرات الوطنية، مشيراً إلى أن الإصلاحات التي تعزز تنافسية الاقتصاد

في الدولة قبل الأزمة؛ بما شمل تعزيز الاحتياطات وخفض الدين العام وإعداد الموازنة على أسعار نفط متحفظة وتنمية الإيرادات غير النفطية، ساعدت في استيعاب تداعيات الأزمة حتى الآن. وأكد أمير قطر أن الاقتصاد الوطني واجه الأزمة الحالية بقوة، مستنداً إلى سياسات مالية واقتصادية عززت قدرة الدولة على استيعاب التداعيات، مشدداً على أن قطر ستخرج من الأزمة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية؛ تزامناً مع سير توسعة حقل الشمال للغاز وفق الخطط المقررة لزيادة الإنتاج.

مشتريات انتقائية ترفع المؤشر وتنعش حركة التداولات

بورصة قطر تكسب 15.69 نقطة بدعم الاتصالات

263.11 مليون ريال سيولة الأسهم
زيادة 3.35 % يومياً



2.10 % مكاسب الاتصالات مقابل
تراجع التأمين بنسبة 0.63 %



الأسمه الرباحه والخاسره، رغم تفوق عدد الشركات المرتفعه، ما يشير إلى أن المكاسب لم تشمل جميع مكونات السوق بصورة متساوية.

أما من حيث أحجام التداول، فقد جاء سهم «الريان» في الصدارة بتداول نحو 10.67 ملايين سهم، مستحوذاً على قرابة 10.5 % من إجمالي الكميات المتداولة في السوق.

وفي المقابل، تصدر سهم «كيو إن بي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة، بسيولة بلغت 38.76 مليون ريال، تمثل نحو 14.7 % من إجمالي قيمة تداولات الأسهم.

ويكشف اختلاف الأسهم المتصدرة للكميات والقيم عن تباين أنماط التداول، إذ يمكن للأسهم منخفضة السعر نسبياً أن تستحوذ على أحجام كبيرة، بينما تجذب الأسهم الأعلى سعراً أو الأكثر وزناً مبالغ أكبر من السيولة.

كما يعكس نشاط سهم «كيو إن بي» استمرار حضور الأسهم المصرفية في حركة التعاملات، رغم أن قطاع الاتصالات كان الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة.

توازن القطاعات يحدد مسار السوق

أنهت البورصة القطرية جلسة الثلاثاء بمكاسب محدودة، لكنها جاءت مصحوبة بتحسّن واضح في قيمة التداولات وأحجامها وعدد الصفقات، ما منح الأداء اليومي مؤشرات إضافية تتجاوز نسبة ارتفاع المؤشر العام.

وتكشف النتائج عن سوق تتوزع فيها اهتمامات المستثمرين بين قطاعات وأسهم مختلفة، مع تقدم الاتصالات وارتفاع نشاط بعض الشركات القيادية، مقابل تراجع التأمين وأسهم أخرى.

وخلال الجلسات المقبلة، ستظل قدرة المؤشر على تجاوز مستوى 9000 نقطة مرتبطة باستمرار الطلب على الأسهم المؤثرة واتساع نطاق المكاسب القطاعية، خصوصاً أن إغلاق الثلاثاء عند 8992.33 نقطة وضعه على مسافة 7.67 نقاط فقط من هذا المستوى.

وفي الوقت نفسه، سيبقي تطور السيولة وتوزيعها بين الأسهم عاملاً مهماً في تقييم قوة أي تحرك صعودي جديد، مع استمرار تأثير نتائج الشركات وتوقعات المستثمرين في اتجاه التداولات.

صفقة منفذة في سوق السندات بقيمة 200.08 ألف ريال.

وتوضح هذه البيانات أن تداولات الأسهم استحوذت على الغالبية الساحقة من النشاط المالي خلال الجلسة، بينما ظلت مساهمة سوق السندات محدودة.

ويعد ارتفاع عدد الصفقات بوتيرة تفوق نمو السيولة مؤشراً على زيادة وتيرة تنفيذ العمليات، دون أن يعني بالضرورة ارتفاع متوسط قيمة الصفقة.

كما أن ارتفاع الكميات بنسبة تفوق زيادة قيمة التداولات يشير إلى تغير في متوسط الأسعار التي جرى التداول عندما، وهو ما قد يرتبط باختلاف الأسهم الأكثر نشاطاً بين الجلستين.

تحركات الشركات

على مستوى الأسهم الفردية، تصدر سهم «المستثمرين» قائمة الارتفاعات بمكاسب بلغت 4.80 %، فيما سجل سهم «كيو إل إم» أكبر انخفاض بنسبة 3.99 %.

وشهدت الجلسة ارتفاع أسعار 27 سهماً مقابل تراجع 24 سهماً، بينما استقرت أسعار ثلاثة أسهم، وفق البيانات الملعة.

وتعكس هذه النتائج تقارباً نسبياً بين

الاكتفاء بالتغير اليومي للمؤشر الرئيسي، خصوصاً عندما تتباين حركة الأسهم بين الارتفاع والانخفاض.

نشاط التداول

سجلت السوق تحسناً في مؤشرات التداول الرئيسية، إذ ارتفعت قيمة التعاملات على الأسهم إلى 263.11 مليون ريال، مقارنة مع 254.59 مليون ريال الاثنين، بزيادة قدرها 8.52 ملايين ريال.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 101.71 مليون سهم، مقابل 94.9 مليون سهم في الجلسة السابقة، بنمو يقارب 7.18 %، ما يعكس زيادة عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة.

وصعد عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 22.62 ألف صفقة، مقارنة مع 20.54 ألف صفقة الاثنين، بزيادة تقارب 10.13 %.

وتشير هذه الأرقام إلى أن تحسن النشاط لم يقتصر على قيمة التداولات، بل شمل أيضاً الكميات وعدد العمليات، ما يعكس اتساع حركة البيع والشراء خلال التعاملات.

وبلغ إجمالي السيولة في البورصة القطرية 263.33 مليون ريال، متضمناً

الاتصالات تتصدر

ساهم صعود أربعة قطاعات في دعم المؤشر العام، بعدما تصدر قطاع الاتصالات قائمة الراجحين بارتفاع نسبته 2.10 %، ليشكل أحد أبرز مصادر الدعم للسوق خلال التعاملات.

وفي المقابل، تراجعت ثلاثة قطاعات، جاء في مقدمتها التأمين بانخفاض بلغ 0.63 %، ما حد من المكاسب الإجمالية للمؤشر وأبقى ارتفاعه ضمن نطاق محدود.

ويعكس هذا التباين اختلاف توجهات المستثمرين تجاه القطاعات المدرجة، في ظل تقييم أداء الشركات وتوقعات أرباحها خلال الفترة المقبلة.

كما يشير تقدم قطاع الاتصالات إلى وجود طلب على أسهمه خلال الجلسة، مقابل ضغوط بيعية نسبية في التأمين وبعض الأنشطة الأخرى.

وتكتسب حركة القطاعات أهمية في قراءة اتجاه السوق، إذ قد يسجل المؤشر العام ارتفاعاً محدوداً رغم تحقيق بعض القطاعات مكاسب أكبر، نتيجة اختلاف أوزان الشركات وتأثيرها في المؤشر.

ويبرز أداء الثلاثاء أهمية متابعة توزيع السيولة بين القطاعات، وليس

أنهت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء على ارتفاع محدود، مدعومة بمكاسب أربعة قطاعات، في مقدمتها الاتصالات، وسط تحسن مستويات السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات المنفذة، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري رغم التباين الذي شهدته أسعار الأسهم المدرجة.

وصعد المؤشر العام بنسبة 0.17 % ليغلق عند مستوى 8992.33 نقطة، مضيئاً 15.69 نقطة مقارنة بإغلاق الاثنين، في جلسة اتسمت بتفاوت أداء القطاعات والشركات، مع استمرار عمليات الشراء الانتقائية على عدد من الأسهم القيادية والمتوسطة.

وجاءت المكاسب بالتزامن مع ارتفاع قيمة التداولات إلى 263.11 مليون ريال، مقابل 254.59 مليون ريال في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت نحو 3.35 %، في مؤشر على تحسن النشاط اليومي للمستثمرين.

ورغم محدودية الارتفاع المسجل في المؤشر الرئيسي، فإن زيادة التداولات تعكس استمرار اهتمام المتعاملين بالفرص المتاحة في السوق، خصوصاً في القطاعات التي سجلت أداء إيجابياً خلال الجلسة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/10/13	2026/10/12	الشركة	
3.99 (%)	1.901	1.980	كيو إل إم	1
3.68 (%)	1.464	1.520	ودام	2
1.74 (%)	3.891	3.960	الأهلي	3
1.65 (%)	2.380	2.420	بنك الدوحة	4
1.47 (%)	1.941	1.970	قطر للتأمين	5
1.00 (%)	4.950	5.000	الرعاية	6
0.75 (%)	19.800	19.950	للصرف	7
0.73 (%)	1.225	1.234	قامكو	8
0.72 (%)	3.038	3.060	ميزه	9
0.67 (%)	1.767	1.779	الريان	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/10/13	2026/10/12	الشركة	
4.80 (%)	1.876	1.790	للمستثمرين	1
3.12 (%)	2.082	2.019	تكنو كيو	2
2.76 (%)	11.910	11.590	أوريدو	3
1.78 (%)	2.914	2.863	الخليج التكافلي	4
1.46 (%)	5.077	5.004	مجمع للناعي	5
1.31 (%)	2.096	2.069	بروة	6
1.28 (%)	11.900	11.750	قطر للوقود	7
1.25 (%)	0.647	0.639	الإجارة	8
1.00 (%)	3.030	3.000	الدوحة	9
0.88 (%)	2.986	2.960	بنك دخان	10

المصارف وطلبات تدعيم المكاسب وسط تداولات حذرة

دبي تتقدم 21 نقطة رغم شح السيولة

27 مليون سهم لطلبات بمكاسب 2.4 % وأمان يخسر 3.5%

5859 نقطة إغلاق المؤشر بارتفاع 0.4 % وتداولات ب352 مليون درهم

وفي جانب آخر، أغلق سهم «سلامة» عند 1.82 درهم، مرتفعاً بنسبة 1.39 % خلال الجلسة، بعدما سجل مكاسب بلغت 123.07 % مقارنة بمستواه قبل 52 أسبوعاً.

مكاسب انتقائية وسط تداولات محدودة

تكشف نتائج جلسة الثلاثاء عن أداء إيجابي للمؤشر العام، رغم ضعف السيولة وتفوق عدد الأسهم الخاسرة على الراجحة، ما يشير إلى أن ارتفاع السوق استند بدرجة مهمة إلى مكاسب شركات محددة. وساهم صعود الأسهم المصرفية و«طلبات» في دعم الاتجاه العام، بينما حدث خسائر «أمان» و«دريك أند سكل» من اتساع المكاسب. كما أظهرت التداولات نشاطاً استثنائياً في أسهم مثل «سبينس» و«إمباور»، في مقابل استقرار «إعمار العقارية»، عند سعر إغلاقها السابق.

1.33 مليون سهم. وبذلك ارتفع نشاط السهم بنسبة 468.61 % فوق متوسطه المعتاد، بالتزامن مع صعود سعره بنسبة 1.25 % إلى 1.22 درهم. كما سجل سهم «إمباور» تداولات بلغت 5.43 ملايين سهم، بزيادة 92.13 % عن متوسطه لثلاثة أشهر، فيما ارتفع سعره بنسبة 0.66 % إلى 1.53 درهم. وشهد سهم «بنك جي إف إتش» نشاطاً أعلى من متوسطه بنسبة 58.73 %، بعدما بلغت تداولاته 1.83 مليون سهم. كذلك تجاوزت تداولات سهم «تبريد» متوسطها بنسبة 23.54 %، وسهم «تعاونية الاتحاد» بنسبة 20.67 %، فيما سجل سهم «تاكسي دبي» زيادة بلغت 12.58 %.

ويعكس هذا التفاوت انتقال اهتمام المستثمرين بين مجموعة من الشركات، مع ارتفاع ملحوظ في نشاط بعض الأسهم مقارنة بمستوياتها المعتادة.

سهم «ديار للتطوير» انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.14% إلى نحو 0.73 درهم. وتشير هذه التحركات إلى اختلاف مستويات الطلب بين الأسهم القيادية والمتوسطة، إذ تمكنت بعض الشركات ذات التأثير الكبير في المؤشر من تحقيق مكاسب، رغم التراجع الذي سجلته أسهم أخرى.

طلبات تنصهر

استحوذ سهم «طلبات» على صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 27 مليون سهم، وارتفع بنسبة 2.4% ليغلق عند 1.075 درهم. وجاء هذا النشاط في ظل اهتمام المستثمرين بالسهم، الذي سجل تداولات تجاوزت متوسطه اليومي خلال الأشهر الثلاثة السابقة بنحو 6.08 %.

وفي المقابل، تراجع سهم «أمان» بنسبة 3.5 % إلى 0.666 درهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم، ما جعله من أبرز الأسهم التي شهدت نشاطاً مرتفعاً بالتزامن مع انخفاض السعر.

كما فقد سهم «دريك أند سكل» نحو 1 % من قيمته، ليغلق عند 0.287 درهم، مع تداولات قاربت 14 مليون سهم.

أما سهم «شعاع كابيتال»، فارتفع بنسبة 0.4% إلى 0.248 درهم، وسط تعاملات تجاوزت 12 مليون سهم.

وتكشف هذه الأرقام عن تركيز جزء من النشاط اليومي في الأسهم منخفضة السعر، التي تجذب أحجاماً كبيرة من التداولات مقارنة ببعض الشركات الأعلى سعراً.

كما توضح أن زيادة الكميات المتداولة لا ترتبط بالضرورة بتحقيق مكاسب، إذ شهدت الجلسة أسهماً مرتفعة النشاط سجلت انخفاضات ملحوظة.

نشاط استثنائي

برز سهم «سبينس» ضمن الأسهم التي سجلت زيادة كبيرة في التداولات مقارنة بمتوسط الأشهر الثلاثة الماضية، بعدما بلغت الكميات المتداولة نحو 7.57 ملايين سهم، مقابل متوسط يومي يبلغ

ساهم الأداء الإيجابي لعدد من الأسهم المصرفية في دعم المؤشر العام، بعدما ارتفع سهم «الإمارات دبي الوطني» بنسبة 1.32 % ليغلق عند 30.68 درهماً، مضيفاً 0.40 درهم إلى سعره السابق.

كما صعد سهم «بنك دبي الإسلامي» بنسبة 0.71 % إلى 7.08 دراهم، في حين ارتفع سهم «بنك دبي التجاري» بنسبة 1.36 % ليصل إلى 9.70 دراهم. وجاءت هذه المكاسب في وقت استقر فيه سهم «إعمار العقارية» عند 11.30 درهماً، وسط تداولات تجاوزت 11 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على أحد أبرز الأسهم العقارية في السوق دون تغير في سعر الإغلاق.

وسجل سهم «دبي للاستثمار» ارتفاعاً بنسبة 0.80 % إلى 3.76 درهم، بينما زاد سهم «سوق دبي المالي» بنسبة 0.75 % ليغلق عند 1.35 درهم. وفي قطاع النقل، ارتفع سهم «العربية للطيران» بنسبة 0.22 % إلى 4.52 درهم، في حين سجل

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الثلاثاء على ارتفاع، مدعوماً بمكاسب عدد من الأسهم المصرفية والخدمية، رغم ضعف السيولة وتباين أداء الشركات المدرجة، في جلسة شهدت نشاطاً لافتاً على بعض الأسهم منخفضة السعر، إلى جانب تحركات إيجابية لأسهم قيادية ساهمت في دفع المؤشر إلى المنطقة الخضراء.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 5859 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.4 %، بما يعادل 21 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 352 مليون درهم، في حين أظهرت حركة الأسهم تبايناً واضحاً بين الشركات الراجحة والخاسرة.

وشهدت الجلسة ارتفاع أسعار 20 شركة من أصل 50 شركة جرى التداول على أسهمها، مقابل انخفاض 22 شركة، فيما استقرت أسعار ثمانية شركات دون تغيير، ما يعكس أن صعود المؤشر جاء رغم تفوق عدد الأسهم المتراجعة على المرتفعة.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/12	2026/10/13	التغير
1 الأغذية المتحدة	11.28	10.72	4.96 (%)
2 أمان	0.69	0.67	3.48 (%)
3 وطنية إنتراشيونال	0.69	0.67	2.63 (%)
4 تكافل الإمارات	1.83	1.79	2.19 (%)
5 الفردوس القابضة	0.29	0.29	1.04 (%)
6 دريك أند سكل	0.29	0.29	1.03 (%)
7 سالك	5.30	5.25	0.94 (%)
8 تعاونية الاتحاد	2.12	2.10	0.94 (%)
9 تاكسي دبي	2.17	2.15	0.92 (%)
10 أرامكس	1.73	1.72	0.87 (%)

مشتريات مصرفية تعزز المكاسب وسط نشاط استثماري متنوع

بنوك أبوظبي تدفع المؤشر نحو 9800 نقطة

60.24 %، و«طيران أبوظبي» بنسبة 59.63%. وتعكس هذه القفزات اختلاف مستويات الاهتمام بين الشركات، إذ شهدت بعض الأسهم نشاطاً استثنائياً رغم أن المؤشر العام سجل ارتفاعاً محدوداً نسبياً.

كما توضح أهمية مقارنة التداولات اليومية بمتوسطاتها التاريخية، للكشف عن التحركات غير الاعتيادية التي قد لا تظهر من خلال متابعة المؤشر الرئيسي وحده.

المصارف تعزز فرص اختراق الحاجز

أنهى سوق أبوظبي جلسة الثلاثاء على مكاسب مدعومة بارتفاع الأسهم المصرفية، مع نشاط ملحوظ في عدد من الشركات الصناعية والعقارية والخدمية، رغم التباين الذي شهدته أسعار الأسهم المدرجة. ويعكس تقارب أعداد الشركات الراجحة والخاسرة استمرار عمليات إعادة توزيع المراكز الاستثمارية، في وقت حافظت فيه الأسهم القيادية على قدرتها على دعم المؤشر.

أعلى بكثير من متوسطاتها المعتادة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في مؤشر على تغير ملحوظ في مستويات النشاط على بعض الأسهم. وتصدرت «مجموعة مير» القائمة بعدما بلغت تداولاتها نحو 8.03 ملايين سهم، مقابل متوسط يومي يبلغ 1.28 مليون سهم، بزيادة نسبتها 526.69 %. وجاءت «منازل العقارية» ضمن أبرز الأسهم النشطة، بتداولات وصلت إلى 93.70 مليون سهم، مقارنة بمتوسط يبلغ 18.24 مليون سهم، بارتفاع نسبته 413.58 %.

كما سجلت «بالمز الرياضية» زيادة في نشاط التداول بلغت 403.48 %، فيما ارتفعت تداولات «العالية القابضة» بنسبة 375.24 % فوق متوسط الأشهر الثلاثة السابقة.

وشهد سهم «إيه دي إن إتش للتموين» نشاطاً أعلى من متوسطه بنسبة 230.99 %، بينما سجل سهم «دار التمويل» زيادة بلغت 101.31 %.

كذلك ارتفعت تداولات «ألفا داتا» بنسبة 100.72 %، و«إنفستكوب كابيتال» بنسبة

إذ انخفض سهم «الدار العقارية» بنسبة 0.25 % إلى 8.06 دراهم، بينما استقر سهم «رأس الخيمة العقارية» عند مستوى درهم واحد.

كما تراجع سهم «إشراق للاستثمار» بنحو 0.2 % ليغلق عند 0.625 درهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم.

ويشير هذا التباين إلى أن ارتفاع المؤشر لم يكن نتيجة صعود جماعي للأسهم، بل جاء مدعوماً بمكاسب شركات محددة ذات تأثير أكبر في حركة السوق.

الطاقة تتباين

شهدت أسهم شركات الطاقة والخدمات المرتبطة بها تحركات متباينة، بعدما ارتفع سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» بنسبة 1.07 % إلى 7.53 دراهم، وسط تداولات تجاوزت 11 مليون سهم.

كما صعد سهم «فريتغلوب» بنحو 0.8 % ليغلق عند 2.38 درهم، مع تعاملات تجاوزت 11 مليون سهم، في حين ارتفع سهم «أدنوك للحفر» بنسبة 0.36 % إلى 5.60 درهم.

وفي المقابل، انخفض سهم «أدنوك للغاز» بنسبة 0.31 % إلى 3.26 درهم، وسط تداولات قاربت 13 مليون سهم، بينما استقر سهم «أدنوك للتوزيع» عند 3.81 درهم.

وتكشف هذه التحركات عن اختلاف توجهات المستثمرين تجاه شركات الطاقة، رغم ارتباطها بقطاع اقتصادي واحد، نتيجة تباين طبيعة الأنشطة التشغيلية وتوقعات النمو والربحية.

وعلى مستوى الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بروج» قائمة التداولات من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 23 مليون سهم، وارتفع بنسبة 0.4 % ليغلق عند 2.35 درهم.

وسجل السهم نشاطاً أعلى من متوسط تداولاته خلال الأشهر الثلاثة السابقة بنسبة 88.33 %، بعدما بلغت الكميات الفعلية نحو 22.85 مليون سهم، مقابل متوسط يبلغ 12.13 مليون سهم. ويعكس هذا النشاط اهتماماً ملحوظاً بالسهم خلال الجلسة، بالتزامن مع استمرار تحركات المستثمرين بين الشركات الصناعية والخدمية والمصرفية.

قفزات استثنائية

برزت مجموعة من الشركات التي شهدت تداولات

متفاوتة لأسهم البنوك الكبرى.

البنوك تقود

تصدر سهم «بنك أبوظبي الأول» المكاسب بين الأسهم المصرفية الرئيسية، بعدما ارتفع بنسبة 1.84 % ليغلق عند 18.86 درهماً، مضيفاً 0.34 درهم إلى سعره السابق.

كما صعد سهم «بنك أبوظبي التجاري» بنسبة 0.51 % إلى 15.76 درهماً، فيما ارتفع سهم «مصرف أبوظبي الإسلامي» بنسبة 0.36 % ليصل إلى 22.10 درهماً.

وساهم الأداء الإيجابي لهذه الأسهم في تعزيز مكاسب المؤشر العام، نظراً إلى الأهمية النسبية للشركات المصرفية الكبرى ضمن مكونات السوق. وتعكس التحركات استمرار اهتمام المستثمرين بالقطاع المصرفي، في ظل متابعة توقعات الأرباح والتوزيعات النقدية ومستقبل أسعار الفائدة، التي تمثل عوامل مؤثرة في تقييم أسهم البنوك.

وفي المقابل، سجل القطاع العقاري أداءً متبايناً،

سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءً إيجابياً في ختام تعاملات الثلاثاء، بعدما ساهمت مكاسب الأسهم المصرفية وعدد من شركات الطاقة والخدمات في دفع المؤشر العام إلى الارتفاع، وسط تداولات بلغت قيمتها نحو 1.1 مليار درهم، وتوازن نسبي بين أعداد الشركات الراجحة والخاسرة.

وأغلق المؤشر عند مستوى 9794 نقطة، مضيفاً 32 نقطة إلى رصيده، بارتفاع نسبته 0.3 %، ليقترب من حاجز 9800 نقطة، في جلسة شهدت تحركات متفاوتة بين الأسهم القيادية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أصل 90 شركة جرى التداول على أسهمها، ارتفعت أسعار 37 شركة، مقابل انخفاض 36 شركة، فيما حافظت 17 شركة على مستويات إغلاقها السابقة، ما يعكس تقارباً واضحاً بين اتجاهات البيع والشراء.

وجاءت مكاسب السوق رغم تراجع عدد من الأسهم العقارية وشركات الطاقة، في حين قدمت المصارف دعماً رئيسياً للمؤشر، مدفوعة بارتفاعات

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/12	2026/10/13	التغير
1 العربي للتحد	1.42	1.35	4.93 (%)
2 حياة للتأمين	1.29	1.23	4.65 (%)
3 غذاء القابضة	11.48	11.24	2.09 (%)
4 أبوظبي الوطنية للاستثمار والتطوير	2.29	2.25	1.75 (%)
5 فينكس كروب	0.53	0.52	1.70 (%)
6 أمريكانا للمطاعم	2.46	2.42	1.63 (%)
7 إن إم دي سي جروب	26.16	25.82	1.30 (%)
8 الوطنية للفنادق	0.44	0.44	1.13 (%)
9 بريسايت	3.54	3.50	1.13 (%)
10 إمستيل	1.25	1.24	0.80 (%)

الأسهم القيادية تقود التراجع وسط انحسار التعاملات

مسلط تفقد 75.87 نقطة بضغط جماعية

0.97 % انخفاض المؤشر الرئيسي
إلى مستوى 7728.06 نقطة

39.59 % هبوط الكميات المتداولة
إلى 161.66 مليون سهم

ورغم هذا النشاط، أغلق سهم البنك منخفضاً بنسبة 1.57 %، ما يؤكد أن ارتفاع التداولات لا يعني بالضرورة زيادة الطلب الصافي أو تحقيق مكاسب سريعة. كما يعكس التباين بين صعود «صحر للطاقة» وتراجع الأسهم القيادية اختلاف توجهات المستثمرين تجاه الشركات المدرجة، وفقاً لتقييماتهم الفردية وفرص الاستثمار المتاحة.

القيادات ترسم حدود التعافي المقبل

أظهرت جلسة الثلاثاء أن تراجع الأسهم القيادية كان العامل الأكثر تأثيراً في اتجاه بورصة مسقط، بعدما امتدت الخسائر إلى القطاعات الثلاثة، بالتزامن مع انخفاض واضح في السيولة وأحجام التداول.

ورغم تسجيل بعض الأسهم مكاسب قوية، فإنها لم تكن كافية لتغيير المسار العام، في ظل الضغوط التي تعرضت لها شركات الطاقة والصناعة والمصارف.

وخلال الجلسات المقبلة، ستوقف فرص استعادة المؤشر لمستوياته السابقة على تحسن أداء الشركات الكبرى وعودة النشاط إلى مستويات أكثر استقراراً، خصوصاً أن السوق فقدت أكثر من 75 نقطة خلال جلسة واحدة.

وسيطل تطور قيمة التداولات وتوزيع السيولة بين الأسهم مؤشراً مهماً على قدرة البورصة على تجاوز الضغوط الحالية، واستعادة التوازن بين عمليات البيع والشراء.

لتحديد اتجاه السوق المقبل، إذ يتطلب تقييم قوة الضغوط البيعية متابعة حركة الأسهم القيادية ومستويات الطلب خلال الجلسات التالية. ويبرز الانخفاض الكبير في قيمة التعاملات حجم التغير الذي طرأ على النشاط اليومي، بعدما تجاوزت السيولة في الجلسة السابقة 74 مليون ريال، قبل أن تنخفض إلى أقل من 49 مليوناً الثلاثاء.

مفارقات الأسهم

رغم الأداء السلبي للمؤشرات القطاعية، شهدت الجلسة تحركات إيجابية لعدد محدود من الأسهم، كان أبرزها سهم «صحر للطاقة» الذي تصدر قائمة الراحين بارتفاع بلغ 10 %.

وتكشف هذه القفزة عن وجود فرص صعود فردية حتى خلال الجلسات التي تتعرض فيها السوق لضغوط واسعة، إلا أن تأثيرها في المؤشر العام يعتمد على الوزن النسبي للسهم مقارنة بالشركات الأخرى.

وفي المقابل، تصدر سهم «بنك صحر الدولي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات والقيم، بعدما بلغ حجم تداولته 63.94 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 12.14 مليون ريال.

واستحوذ السهم بذلك على نحو 39.6 % من إجمالي الأوراق المالية المتداولة، إلى جانب قرابة 24.9 % من قيمة التعاملات اليومية، ما يعكس تركيز جزء كبير من نشاط السوق في شركة واحدة.

وتشير هذه التحركات إلى أن الضغوط امتدت إلى الشركات الصناعية الكبرى، في وقت يراقب فيه المستثمرون تطورات الطلب وتكاليف التشغيل والظروف الاقتصادية المؤثرة في أنشطة التصنيع. أما القطاع المالي، فسجل أقل الخسائر بين القطاعات الثلاثة، بانخفاض نسبته 0.38 %، متأثراً بتراجع سهم «عمان والإمارات القابضة» بنسبة 1.61 %، وسهم «بنك صحر الدولي» بنسبة 1.57 %.

ورغم محدودية انخفاض القطاع المالي مقارنة بالخدمات والصناعة، فإن تراجع عدد من أسهمه القيادية ساهم في إبقاء المؤشر العام تحت الضغط طوال الجلسة.

ويكشف الأداء القطاعي أن عمليات البيع لم تكن محصورة في شركة أو نشاط اقتصادي محدد، بل توزعت على قطاعات مختلفة، ما حد من قدرة السوق على تحقيق توازن بين الأسهم الراجعة والخاسرة.

انحسار السيولة

شهدت بورصة مسقط تراجعاً كبيراً في نشاط التداول، إذ انخفضت الكميات المتداولة إلى 161.66 مليون ورقة مالية، مقابل 267.59 مليون ورقة مالية خلال تعاملات الاثنين.

وبذلك فقدت السوق نحو 105.93 ملايين ورقة مالية من حجم التداول اليومي، بانخفاض بلغ 39.59 %، وهو تراجع يعكس انخفاض وتيرة تنفيذ العمليات مقارنة بالجلسة السابقة.

كما هبطت قيمة التعاملات إلى 48.71 مليون ريال عماني، مقابل 74.42 مليون ريال الاثنين، بتراجع قدره 25.71 مليون ريال، يعادل 34.54 %.

وبشير انخفاض الكميات بنسبة أكبر من تراجع القيم إلى تغير متوسط قيمة الأوراق المالية المتداولة، نتيجة اختلاف الأسهم التي استحوذت على النشاط خلال الجلستين.

وتكتسب هذه البيانات أهمية عند تقييم حركة السوق، إذ إن انخفاض الأسعار بالتزامن مع تراجع التداولات قد يعكس تردد المتعاملين في بناء مراكز جديدة، أو انتظارهم مؤشرات أكثر وضوحاً قبل العودة إلى الشراء.

ومع ذلك، فإن تراجع السيولة لا يكفي وحده

ضغوط متزامنة

لم تقتصر خسائر بورصة مسقط على قطاع بعينه، بل شملت القطاعات الرئيسية الثلاثة، مع تصدر الخدمات قائمة الانخفاضات بنسبة 0.71 %، متأثراً بتراجع عدد من الأسهم المؤثرة.

وسجل سهم «ظفار لتوليد الكهرباء» أكبر خسارة بين الأسهم المتداولة، بعدما انخفض بنسبة 5.06 %، فيما تراجع سهم «أوكيو لشبكات الغاز» بنسبة 2.14 %، ليضيف ضغطاً على القطاع الذي كان الأكثر تضرراً خلال الجلسة.

ويعكس تراجع أسهم شركات الطاقة والمرافق حساسية السوق لتحركات الشركات ذات الأوزان المؤثرة، خصوصاً عندما تتزامن خسائرها مع ضعف الطلب على الأسهم الأخرى.

كما انخفض مؤشر القطاع الصناعي بنسبة 0.54 %، بعدما تراجع سهم «أسمنت عمان» بنسبة 2.33 %، وسهم «أوكيو للصناعات الأساسية» بنسبة 1.85 %.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/12	2026/10/13	التغير
1 أسمنت عمان	0.645	0.630	(2.33%)
2 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.234	0.229	(2.14%)
3 أوكيو للصناعات الأساسية	0.271	0.266	(1.85%)
4 أوميفكو	0.232	0.228	(1.72%)
5 عمان والإمارات	0.124	0.122	(1.61%)
6 بنك صحر	0.191	0.188	(1.57%)
7 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.508	0.501	(1.38%)
8 بنك مسقط	0.444	0.438	(1.35%)
9 الأنوار لبلط السبراميك	0.150	0.148	(1.33%)
10 اسبياد	0.230	0.227	(1.30%)

الاتصالات والصناعات تعيدان المؤشر للمنطقة الخضراء

البحرين تمحو خسائرها بمكاسب هامة مشية محدودة

35 % تراجع قيمة التعاملات
إلى 261.67 ألف دينار

1882.51 نقطة إغلاق المؤشر البحريني
بارتفاع نسبته 0.02 %

الشركات المصرفية. ورغم هذا النشاط، تراجع سهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.36 %، ما يوضح أن ارتفاع أحجام التداول لا يرتبط بالضرورة بمكاسب سريعة، بل قد يعكس أيضاً عمليات بيع أو إعادة توزيع للمراكز الاستثمارية.

ويشير تركيز التداولات في الأسهم المصرفية إلى استمرار دور القطاع المالي في توجيه نشاط السوق، حتى عندما يأتي الدعم الرئيسي للمؤشر من قطاعات أخرى.

السيولة تختبر استدامة التعافي البحريني

أنهت بورصة البحرين جلسة الثلاثاء بمكاسب محدودة أعادت المؤشر إلى المنطقة الخضراء، لكنها جاءت مصحوبة بانخفاض ملحوظ في قيمة التداولات والكميات وعدد الصفقات، ما يعكس استمرار التخطف في قرارات المستثمرين.

ويكشف الأداء عن توازن دقيق بين مشتريات دعمت أسهم الاتصالات والصناعات، وضغوط محدودة على بعض الشركات المصرفية، في ظل مستويات نشاط أقل من الجلسة السابقة.

وخلال التعاملات المقبلة، ستظل قدرة السوق على جذب سيولة إضافية عاملاً مهماً في تعزيز فرص التعافي، خصوصاً أن استمرار المكاسب يتطلب اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة وتحسن مستويات التداول. وفي الوقت نفسه، سيبقى أداء الشركات القيادية وتوزيع التعاملات بين القطاعات من أبرز المؤشرات التي تحدد قدرة البورصة على تجاوز حالة التحرك المحدود، والانتقال إلى اتجاه أكثر وضوحاً واستقراراً.

الجلسات التي ترتفع فيها الأسعار بالتزامن مع زيادة السيولة وأحجام التداول. ويعكس انخفاض عدد الصفقات حالة من الترقب لدى المستثمرين، مع تفضيل بعضهم الانتظار قبل اتخاذ قرارات جديدة، خصوصاً بعد التراجعات التي شهدتها السوق في بداية الأسبوع.

كما يشير انخفاض الكميات بصورة أكبر من تراجع القيم إلى تغير في متوسط قيمة الأسهم المتداولة، نتيجة اختلاف توزيع التعاملات بين الشركات المدرجة.

وتبرز أهمية هذه المؤشرات في تقييم اتجاه السوق، إذ إن استمرار ارتفاع الأسعار مع ضعف السيولة قد يجعل المكاسب أكثر حساسية لأي عمليات بيع لاحقة.

نشاط مصرفي

على مستوى الأسهم الأكثر تداولاً، تصدر سهم بنك السلام قائمة النشاط من حيث الكميات، بعدما بلغت تداولته 211.41 ألف سهم، بسعر 0.221 دينار للسهم. واستحوذ البنك بذلك على نحو 28.2 % من إجمالي أحجام التداول في السوق خلال الجلسة، ما يعكس تركيز جزء كبير من التعاملات في السهم. وجاء سهم بنك البحرين والكويت في المرتبة الثانية، بتداول 180.07 ألف سهم، عند سعر 0.56 دينار للسهم، مستحوذاً على نحو 24 % من إجمالي الكميات. وبذلك استحوذ السهمان مجتمعين على نحو 52.2 % من الأسهم المتداولة في البورصة، وهو ما يكشف عن تركيز النشاط في عدد محدود من

وفي المقابل، كان سهم بنك البحرين والكويت الوحيد الذي سجل تراجعاً بين الأسهم التي أوردتها التقرير، بعدما انخفض بنسبة 0.36 %، في إشارة إلى استمرار الضغوط على بعض الأسهم المصرفية رغم تحسن المؤشر. ويعكس هذا التفاوت طبيعة التداولات في الأسواق محدودة السيولة، حيث يمكن لتحركات سريعة صغيرة في عدد من الأسهم المؤثرة أن تحدد اتجاه المؤشر العام، حتى عندما تكون مستويات النشاط منخفضة.

كما أن الارتفاع المحدود لا يكفي وحده للدلالة على تغير مستدام في اتجاه السوق، ما يجعل متابعة حجم السيولة واتساع نطاق الأسهم الراجعة أمراً ضرورياً لتقييم قوة التعافي.

انكماش التداولات

سجلت البورصة انخفاضاً ملحوظاً في مؤشرات النشاط اليومي، إذ تراجعت قيمة التداولات إلى 261.67 ألف دينار، مقابل 405.26 ألف دينار خلال جلسة الاثنين، بانخفاض قدره 143.59 ألف دينار، يعادل نحو 35.4 %.

كما انخفضت أحجام التداول إلى 750.53 ألف سهم، مقارنة مع 1.33 مليون سهم في الجلسة السابقة، بتراجع يقارب 43.6 %.

وتراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 69 صفقة، مقابل 115 صفقة الاثنين، بانخفاض بلغ 40 %، ما يؤكد أن ضعف النشاط شمل مختلف مؤشرات التداول الرئيسية. وتكشف هذه البيانات أن صعود المؤشر جاء في ظل تراجع مشاركة المتعاملين، وهو ما يختلف عن

يعكس ضعف النشاط النسبي في السوق.

ارتداد محدود

استفادت البورصة البحرينية من الأداء الإيجابي لقطاعي الاتصالات والصناعات، اللذين ساهما في إعادة المؤشر العام إلى المنطقة الخضراء، بعد تراجعته بنسبة 0.42 % خلال تعاملات الاثنين.

ورغم أن المكاسب لم تتجاوز 0.02 %، فإنها أنهت سلسلة الضغوط التي شهدتها السوق في الجلسة السابقة، عندما تعرضت قطاعات المال والعقارات والمواد الأساسية والصناعات لعمليات بيع دفعت المؤشر إلى الانخفاض. وتصدر سهم بنك «جي إف إتش» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 0.42 %، فيما حل سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» ثانياً بمكاسب بلغت 0.36 %، تلاه سهم «ببيون» الذي ارتفع بنسبة 0.22 %.

وساهم الأداء الإيجابي لهذه الأسهم في دعم المؤشر العام، خصوصاً أن المكاسب جاءت موزعة بين أنشطة مصرفية وصناعية واتصالات، ما وفر دعماً متنوعاً نسبياً للسوق.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/12	2026/10/13	التغير
1 بنك جي إف إتش	0.473	0.475	0.42%
2 اي بي إم تيرمينالز	0.840	0.843	0.36%
3 ببيون ش.م.ب	0.448	0.449	0.22%



مخاوف التضخم وتكاليف الطاقة تربك أسواق الأسهم

وول ستريت تتأرجح.. وناسداك يخسر 0.44%

أسهم أشباه الموصلات تهبط 2.7% وسط ضغوط التكنولوجيا

ناسداك يخسر 0.44% وداو جونز يرتفع 195 نقطة

أرباح مرتقبة

وتتجه أنظار المستثمرين إلى موسم إعلان نتائج الربع الثالث، الذي تنطلق فعالياته مع إفصاحات عدد من البنوك الأميركية الكبرى، بينها «غولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«جيه بي مورغان». وتشير تقديرات مجموعة بورصات لندن إلى توقعات بنمو أرباح شركات ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 30.6% على أساس سنوي خلال الربع الثالث، وهو معدل مرتفع يعزز الآمال في استمرار قوة الأداء التشغيلي للشركات. لكن تحقيق هذه التوقعات سيخضع لاختبار تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة والتمويل والأجور، إضافة إلى قدرة الشركات على الحفاظ على هوامش الربح في بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين. ويراقب المستثمرون بصورة خاصة نتائج البنوك، باعتبارها مؤشراً مبكراً على نشاط الإقراض والاستثمار والإنفاق، إلى جانب تقييم إداراتها لمخاطر الاقتصاد خلال الأشهر المقبلة.

مخاوف الفائدة

وتزامنت تقلبات الأسهم مع تصاعد المخاوف بشأن مستقبل أسعار الفائدة الأميركية، بعدما وصلت عوائد سندات الخزنة مؤخراً إلى مستويات مرتفعة لم تشهدها منذ 24 عاماً. وزادت هذه المخاوف عقب تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، بيت هاماك، التي دعت إلى التحرك بسرعة نسبية نحو سياسة نقدية أكثر تشدداً لمواجهة التضخم المتسع. ووفق أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، ارتفعت احتمالات رفع الفائدة خلال أكتوبر إلى نحو 22%، مقارنة مع 17.7% في نهاية الأسبوع السابق. وتترقب الأسواق صدور بيانات أسعار المستهلكين والمنتجين ومبيعات التجزئة، لما تحمله من إشارات بشأن اتجاه التضخم وقوة الطلب المحلي، وتأثيرهما في قرارات البنك المركزي.

سيولة محدودة

وسجلت الأسواق الأميركية تداولات بلغت 12.67 مليار سهم، مقارنة بمتوسط يومي يبلغ 17.62 مليار سهم خلال آخر عشرين جلسة، ما يعكس تراجع نشاط التداول وسط حالة الترقب. وجاء انخفاض السيولة بالتزامن مع إغلاق سوق سندات الخزانة الأميركية بمناسبة عطلة يوم كولومبوس، الأمر الذي حرم المستثمرين من مؤشر مهم لاتجاهات العوائد خلال الجلسة. وفي بورصة نيويورك، تجاوز عدد الأسهم المتراجعة نظيرتها المرتفعة بنسبة 1.09 إلى واحد، بينما كان التفاوت أكبر في ناسداك، حيث انخفضت 3008 أسهم مقابل ارتفاع 1888 سهماً. وسجل ناسداك 51 سهماً عند أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، مقابل 318 سهماً عند أدنى مستوياتها للفترة نفسها، ما يعكس اتساع الضغوط البيعية رغم محدودية التراجع الإجمالي للمؤشر.



وفقاً لطبيعة المخاطر الاقتصادية، إذ تستفيد شركات النفط عادة من ارتفاع أسعار الطاقة، بينما تواجه قطاعات أخرى ضغوطاً نتيجة زيادة تكاليف التشغيل. وتشير هذه التحركات إلى أن ارتفاع النفط لا يؤدي بالضرورة إلى تراجع جميع الأسهم، بل يعيد توزيع المكاسب والخسائر بين القطاعات، بحسب قدرتها على الاستفادة من الأسعار المرتفعة أو تحمل أعبائها.

تحركات الشركات

وعلى مستوى الأسهم الفردية، ارتفع سهم «مايكروسوفت» بنسبة 1.1%، لترتفع القيمة السوقية للشركة فوق أربعة تريليونات دولار للمرة الأولى منذ نحو عام، بعد إعلان خطط لتوسيع استخدام رقائق الذكاء الاصطناعي الخاصة بها. كما صعد سهم «سيلفورس» بنسبة 2%، عقب رفع بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش توصيته للسهم إلى الشراء، مقارنة بتوصيته السابقة التي كانت أقل نقاءً. وارتفع سهم «إيباي» بنسبة 2%، بعدما أضافه بنك مورغان ستانلي إلى قائمة الأسهم المفضلة لديه. في المقابل، تراجع سهم «تشيبوتلي مكسيكان غريل» بنسبة 3.8%، بعدما نفت «ستاركس» التزامها الاستحواذ على سلسلة المطاعم، بينما أغلق سهم ستاركس مرتفعاً بنسبة 1.7%.

وتبرز هذه التحركات استمرار تأثير الأخبار الخاصة بالشركات والتوصيات الاستثمارية في توجيه أسعار الأسهم، حتى خلال الجلسات التي تهيم عليها المخاوف الاقتصادية العامة.

2.7%، بعدما لامس أدنى مستوياته خلال ثلاثة أسابيع، في مؤشر على تزايد حساسية المستثمرين تجاه تقييمات شركات التكنولوجيا. وتأتي هذه الخسائر في وقت تشهد فيه الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي استثمارات ضخمة في مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية الرقمية، ما يجعلها أكثر تأثراً بتغير توقعات أسعار الفائدة وتكاليف الاقتراض. كما تعكس عمليات البيع ميلاً لدى بعض المستثمرين إلى تقليص انكشافهم على الأسهم مرتفعة التقييم، والتحول نحو قطاعات تتمتع بتدفقات نقدية أكثر استقراراً.

مكاسب الطاقة

وعلى الجانب المقابل، استفادت شركات الطاقة من ارتفاع أسعار الخام، ليتصدر القطاع مكاسب المؤشرات الفرعية ضمن ستاندرد أند بورز 500، مسجلاً صعوداً بنسبة 1.5%. وارتفع قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بأكثر من 1%، إلى جانب قطاع خدمات الاتصالات، الذي تلقى دعماً من صعود سهم «ميتا» بأكثر من 3%.

ويعكس هذا التباين انتقال السيولة بين القطاعات

وجاءت القفزة رغم الإعلان عن إمكانية زيادة إمدادات الديزل الروسي للأسواق العالمية، وتصريحات أميركية بشأن تفاهات تتعلق باستهداف منشآت الطاقة بين روسيا وأوكرانيا. لكن المستثمرين منحوا وزناً أكبر للمخاطر المرتبطة باستقرار تدفقات الخام من منطقة الخليج، خصوصاً أن استمرار ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والصناعة، ويدفع الشركات إلى تمرير جزء من هذه الأعباء إلى المستهلكين. ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة للاقتصاد الأميركي، الذي يواجه بالفعل ضغوطاً تضخمية، فيما قد يؤدي استمرار صعود الطاقة إلى تعقيد جهود الاحتياطي الفيدرالي للسيطرة على الأسعار.

خسائر التكنولوجيا

وكان قطاع التكنولوجيا بين أبرز الخاسرين خلال الجلسة، بعدما تراجع مؤشره ضمن ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 0.9%، في حين انخفض قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية بنسبة 0.7%.

وتعرضت شركات أشباه الموصلات لضغوط أكبر، إذ هبط مؤشر فيلادلفيا للرقائق الإلكترونية بنسبة

شهدت بورصة وول ستريت جلسة متباينة في ختام تعاملات الاثنين، بعدما دفعت القفزة الجديدة في أسعار النفط المستثمرين إلى إعادة تقييم مخاطر التضخم ومستقبل السياسة النقدية الأميركية، في وقت تعرضت فيه أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات لضغوط بيعية ملحوظة. وبينما أغلق مؤشر ناسداك على انخفاض، تمكن داو جونز الصناعي من تحقيق مكاسب محدودة، وسط ترقب الأسواق انطلاق موسم نتائج أعمال الشركات الكبرى وصدر بيانات اقتصادية حاسمة خلال الأسبوع، قد تحدد اتجاه أسعار الفائدة وتعيد رسم توقعات المستثمرين بشأن أداء الاقتصاد الأميركي.

وجاءت التحركات في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بإمدادات الطاقة، وارتفاع أسعار الخام بنحو دولارين للبرميل عقب الهجمات التي استهدفت مطار الرياض الدولي، ما أعاد المخاوف من استمرار الضغوط التضخمية وتأثيرها في تكاليف الإنتاج والاستهلاك. وفي المقابل، حاول المستثمرون الموازنة بين هذه المخاطر وتوقعات قوية لنمو أرباح الشركات الأميركية، خصوصاً المؤسسات المالية والتكنولوجية.

مؤشرات متباينة

أنهى مؤشر داو جونز الصناعي الجلسة مرتفعاً بمقدار 195.60 نقطة، تعادل 0.38%، ليصل إلى 51850.55 نقطة، مدعوماً بمكاسب بعض الأسهم القيادية، بينما تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بمقدار 4.30 نقاط، أو 0.06%، ليغلق عند 7807.24 نقاط.

أما مؤشر ناسداك المجمع، الذي يضم عدداً كبيراً من شركات التكنولوجيا، فانخفض بمقدار 120.27 نقطة، أو 0.44%، إلى 27245.90 نقطة، متأثراً بتراجع أسهم الرقائق الإلكترونية والشركات المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي.

وتكشف هذه النتائج عن تباين واضح في اتجاهات المستثمرين، إذ حافظت بعض القطاعات الدفاعية والطاقة على جاذبيتها، بينما تعرضت الأسهم المرتبطة بالنمو والتكنولوجيا لضغوط نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل والمخاوف من تشديد السياسة النقدية.

صدمة نفطية

شكل ارتفاع أسعار النفط العامل الأبرز في توجيه حركة الأسواق، بعدما صعدت العقود الآجلة بنحو دولارين للبرميل، متأثرة بالمخاوف من اضطراب الإمدادات نتيجة الهجمات على منشآت حيوية في السعودية.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	189.50	191.90	188.77	-0.87	-0.46%	3.77M	12/10
مجموعة شيفرون	215.00	216.67	213.75	+3.02	+1.42%	8.31M	12/10
شركة كاتربيلر	799.37	812.00	795.76	-1.10	-0.14%	1.46M	12/10
مجموعة مايكروسوفت	541.15	542.74	535.70	+6.08	+1.14%	18.31M	12/10
شركة والت ديزني	108.49	108.99	107.56	+0.44	+0.41%	6.63M	12/10
شركة سيسكو سيستمز	115.34	118.27	114.13	-3.05	-2.58%	14.5M	12/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	893.95	902.29	887.78	-1.37	-0.15%	2.12M	12/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	334.30	336.34	333.55	+1.31	+0.39%	5.68M	12/10
شركة كوكا كولا	89.79	89.80	88.42	+1.74	+1.98%	14.35M	12/10
شركة ماكдонаلدز	235.65	236.14	232.50	+0.42	+0.18%	4.37M	12/10
شركة ميرك اند كو	145.45	146.36	144.64	-0.15	-0.10%	8.02M	12/10
مجموعة 3 إم	160.89	162.56	159.21	+0.93	+0.58%	2.42M	12/10
أبل	340.97	342.63	337.60	+4.33	+1.29%	25.9M	12/10
شركة أمازون دوت كوم	259.53	263.70	259.27	-2.90	-1.11%	26.58M	12/10
شركة أمجين	417.57	417.76	413.44	+2.70	+0.65%	1.72M	12/10

النفط والفائدة يحددان مسار الأسهم

وتدخل وول ستريت مرحلة حساسة تتداخل فيها نتائج الشركات مع تطورات أسعار الطاقة وتوقعات السياسة النقدية، ما يجعل اتجاه الأسواق خلال الفترة المقبلة مرهوناً بقدرة الاقتصاد الأميركي على استيعاب الضغوط التضخمية دون إضعاف النمو. ورغم استمرار التوقعات القوية لأرباح الشركات، فإن ارتفاع النفط وعوائد السندات قد يفرض ضغوطاً إضافية على تقييمات الأسهم، خصوصاً شركات التكنولوجيا التي تعتمد على توقعات النمو المستقبلي. وفي المقابل، قد توفر نتائج الأعمال الإيجابية وبيانات التضخم الأقل من المتوقع دعماً للأسواق، وتساعد على استعادة شهية المستثمرين للمخاطرة. وبين هذين المسارين، تبقى أسعار الطاقة واتجاه الفائدة العاملين الأكثر تأثيراً في تحديد وجهة الأسهم الأميركية خلال المرحلة المقبلة.

96% من الأعمال اكتملت تمهيداً للانطلاق نحو الأسواق العالمية

«نيوم» على أعتاب إنجاز عملاق الهيدروجين

شراكات مصرفية وتنموية تمهد لنهضة صناعية وسلاسل إمداد متكاملة

2

أكثر من 15 ألف وظيفة تفتح آفاقاً واسعة أمام الكفاءات الوطنية

1

تطوير صناعة الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في المملكة، تمهيداً لتوجيه الإنتاج إلى الأسواق العالمية. وتكتسب هذه الصناعة أهمية متزايدة في ظل توجه العديد من الاقتصادات إلى البحث عن مصادر طاقة منخفضة الانبعاثات، وتطوير حلول تساعد القطاعات الصناعية والنقل على خفض بصمتها الكربونية.

وتسعى السعودية من خلال المشروع إلى الاستفادة من هذه التحولات، عبر بناء قدرات إنتاجية وتصديرية في مجال الوقود النظيف، بما يضيف نشاطاً جديداً إلى منظومة صادراتها المرتبطة بالطاقة.

كما تتيح الأمونيا الخضراء فرصاً لتطوير أنشطة النقل والتخزين والخدمات اللوجستية، نظراً إلى دورها في سلاسل الإمداد العالمية للهيدروجين. ومن شأن هذه الأنشطة أن تدعم بناء منظومة صناعية متكاملة، تجمع بين الإنتاج والتقنيات والخدمات والتصدير، وتعزز تنافسية المملكة في الأسواق المستقبلية.

ومع اقتراب اكتمال الأعمال، تتجه الأنظار إلى المراحل المتبقية من التنفيذ والاستعداد للتشغيل التجاري، باعتبارها الخطوة التي ستحدد قدرة المشروع على تحويل الاستثمارات إلى إنتاج فعلي وعوائد اقتصادية.

ويجسد مشروع نيوم نموذجاً لربط التحول في قطاع الطاقة بالتنمية الاقتصادية، من خلال توفير فرص العمل وتطوير القدرات المحلية واستقطاب الاستثمارات طويلة الأجل، بما يدعم مساعي المملكة إلى تنويع اقتصادها وتعزيز مكانتها في الصناعات العالمية الجديدة.



اقترب مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر في السعودية من استكمال أعماله، بعدما بلغت نسبة الإنجاز 96%، في خطوة تعكس تقدماً كبيراً في تنفيذ أحد أبرز المشروعات الاستراتيجية للطاقة النظيفة، وتدعم طموحات المملكة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية للوقود منخفض الانبعاثات.

ويأتي هذا التطور في إطار التوسع السعودي في الاستثمارات المرتبطة بتحول الطاقة، من خلال تطوير صناعات جديدة قادرة على توفير فرص اقتصادية مستدامة، وخلق وظائف متخصصة، وتنشيط سلاسل الإمداد والخدمات المساندة.

وكشف محافظ صندوق التنمية الوطني، عبد العزيز العريفي، أن المشروع أسهم في توفير أكثر من 15 ألف وظيفة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل، مؤكداً أن أثره الاقتصادي يتجاوز إنتاج الوقود النظيف إلى تطوير سوق العمل وتعزيز المحتوى المحلي.

وأوضح العريفي، خلال كلمته في مؤتمر البترول العالمي المنعقد الثلاثاء في الرياض، أن المشروع حظي بدعم تمويلي واستراتيجي من صندوق التنمية الوطني، بالتعاون مع البنوك المحلية وعدد من الجهات والمنظمات الأخرى، بما ساعد على تنفيذ هذا الاستثمار النوعي.

مكاسب التوظيف

يعكس توفير أكثر من 15 ألف وظيفة حجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه المشروعات الصناعية الكبرى في سوق العمل، خصوصاً عندما ترتبط بتقنيات حديثة وأشطة إنتاجية تحتاج إلى تخصصات متنوعة.

وتشمل الفرص المرتبطة بهذه المشروعات

مجالات الهندسة والإنشاءات والخدمات اللوجستية والتشغيل والصيانة، إلى جانب الأنشطة الإدارية والفنية التي تدعم مراحل التطوير والإنتاج.

كما يتيح التوسع في صناعة الهيدروجين فرصاً لتطوير مهارات الكفاءات الوطنية، واكتساب خبرات في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الصناعية المتقدمة، بما يرفع قدرتها على المشاركة في القطاعات الاقتصادية المستقبلية.

ويمتد الأثر الاقتصادي إلى الشركات المحلية العاملة في التوريد والمقاولات

والخدمات المساندة، التي يمكن أن تستفيد من الطلب الناتج عن تنفيذ المشروعات الكبرى. وتبرز أهمية هذه الفرص في قدرتها على ربط الاستثمارات الاستراتيجية بالاقتصاد المحلي، وتحويل الإنفاق الرأسمالي إلى نشاط اقتصادي أوسع يشمل قطاعات متعددة.

تمويل استراتيجي

أكد محافظ صندوق التنمية الوطني أن المشروع استفاد من شراكات تمويلية جمعت الصندوق والبنوك المحلية وجهات ومنظمات أخرى، ما أسهم في توفير الدعم

اللازم لتطويره.

وتوضح هذه الشراكات أهمية التمويل طويل الأجل في تنفيذ المشروعات التي تتطلب استثمارات كبيرة وتقنيات متقدمة، خصوصاً في القطاعات الناشئة التي تحتاج إلى بنية تحتية صناعية متخصصة.

كما يعكس التعاون بين المؤسسات التمويلية والمصارف دور القطاع المالي في توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وتوفير أدوات تمويلية تساعد على تحويل الخطط الاستثمارية إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

ولا تقتصر أهمية التمويل على توفير

رأس المال، بل تشمل تمكين الشركات المحلية من المشاركة في الأنشطة المرتبطة بالمشروع، بما يفتح فرصاً أمام الموردين ومقدمي الخدمات والمنشآت الصناعية. ويساعد هذا التوجه على تطوير سلاسل قيمة محلية أكثر تكاملاً، وتعزيز الروابط بين الصناعات والخدمات، بما يرفع القيمة المضافة للاستثمارات داخل الاقتصاد السعودي.

طموحات التصدير

يمثل وصول المشروع إلى نسبة إنجاز تبلغ 96% محطة مهمة في مسار

تحذيرات من ضغوط تضخمية تعرقل التعافي الاقتصادي

أوروبا عالقة بين ركود النمو وغلاء الطاقة

التضخم يقفز إلى 3.1% ومخزونات الغاز المنخفضة تهدد الشتاء الأوروبي

2

1.1% نمو متوقع لمنطقة اليورو هذا العام رغم تحسن التقديرات السابقة

1



يواجه اقتصاد منطقة اليورو مرحلة جديدة من النمو الضعيف، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع ثقة المستهلكين، وسط تحذيرات من صندوق النقد الدولي بشأن بقاء الضغوط التضخمية لفترة أطول، بما يهدد تعافي النشاط الاقتصادي ويقيّد قدرة الأسر والشركات على زيادة الإنفاق والاستثمار.

وتوقع الصندوق، في أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي، تباطؤ نمو منطقة اليورو إلى 1.1% خلال عام 2026، مقارنة بنمو بلغ 1.2% العام الماضي، قبل أن يتحسن بصورة طفيفة إلى 1.2% في عام 2027.

ورغم رفع تقديراته للعام الحالي بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يوليو، فإن الصندوق يرى أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات هيكلية وظرفياً خارجية ضاغطة، خصوصاً مع استمرار التوترات الجيوسياسية وتأثيرها المباشر في أسواق الطاقة العالمية.

ويأتي ذلك بعدما انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو إلى 2.6% خلال الربع الثاني من العام الحالي، عقب تسجيل نمو صفري في الربع الأول، دون أن يبديد هذا التحسن المخاوف بشأن استدامة التعافي.

فاتورة الطاقة

تشكل أسعار النفط والغاز أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الأوروبية، نتيجة تداعيات الصراع في الشرق الأوسط واستمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، وما ترتب عليهما من اضطرابات في أسواق الطاقة.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى منطقة اليورو، التي تعتمد على الواردات لتلبية جانب كبير من احتياجاتها، ما يجعل النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي أكثر تأثراً بتقلبات الأسعار العالمية.

وحذر صندوق النقد من انخفاض مخزونات الغاز عن مستوياتها الموسمية المعتادة في أجزاء

وتوقع أن يعود التضخم الأساسي في منطقة اليورو إلى مستوى 2% تدريجياً بحلول منتصف عام 2028، فيما يُرجح بلوغه المستوى نفسه في بريطانيا بنهاية عام 2027.

وتضع هذه التوقعات السياسة النقدية الأوروبية أمام معادلة معقدة، إذ يتعين احتواء الضغوط السعيرية دون إلحاق ضرر إضافي بالنمو الاقتصادي الضعيف.

وقد يؤدي استمرار التضخم المرتفع إلى إبقاء تكاليف الاقتراض عند مستويات تحد من استهلاك الأسر واستثمارات الشركات، ما يضعف فرص تسارع النشاط الاقتصادي خلال العام المقبل.

كما ينعكس ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل على قطاعات متعددة، بينها العقارات والصناعة والخدمات، خصوصاً مع تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

من أوروبا، الأمر الذي يزيد حساسية الأسواق لأي ظروف جوية غير مواتية مع اقتراب موسم التدفئة الشتوي.

وقد يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة إلى زيادة الأعباء على الشركات والأسر، والحد من قدرتها على التوسع في الإنتاج والاستهلاك، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع بقاء أسعار الفائدة مرتفعة.

وتوقع الصندوق وصول التضخم إلى 3.1% هذا العام، قبل تراجعها إلى 2.8% في 2027، ليظل أعلى من مستهدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%.

قيود نقدية

يرى صندوق النقد أن عودة التضخم إلى المستويات المستهدفة ستستغرق وقتاً أطول، مع استمرار انتقال ارتفاع تكاليف الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات.

وتشير تقديرات الصندوق إلى أن التحسن المحدود المنتظر في 2027 لن يكون كافياً لإحداث تحول كبير في وتيرة النمو، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالطاقة والتمويل.

اقتصادات متباعدة

تكشف توقعات صندوق النقد عن تفاوت واضح في أداء الاقتصادات الأوروبية الكبرى، مع استمرار تفوق بعض الدول مقابل تباطؤ ملحوظ في دول أخرى.

ففي ألمانيا، أكبر اقتصادات المنطقة، توقع الصندوق نمواً بنسبة 1.3% خلال العام الحالي، بينما يُرجح أن تحافظ إسبانيا على أداء أقوى، بمعدل نمو يبلغ 2.5%.

وفي المقابل، يواجه الاقتصاد الفرنسي ظروفًا أكثر صعوبة، إذ يتوقع الصندوق تباطؤ نموه إلى 0.4%، مقارنة بنسبة 0.9% في عام 2025.

دولارات المغتربين

تنعش خزائن

الاقتصاد المصري

سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أداءً قياسيًّا خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، لتواصل ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد أبرز مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، وسط ارتفاع ملحوظ في التدفقات المالية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأعلن البنك المركزي المصري، الثلاثاء، ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 27.2% خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026، لتصل إلى نحو 33.9 مليار دولار، مقابل 26.6 مليار دولار خلال الأشهر المقابلة من عام 2025.

وتعكس هذه الأرقام زيادة قدرها نحو 7.3 مليارات دولار خلال ثمانية أشهر، في تطور يعزز أهمية التحويلات ضمن الموارد الدولارية للبلاد، إلى جانب إيرادات الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية.

كما أظهرت بيانات البنك المركزي استمرار النمو خلال أغسطس الماضي، بعدما ارتفعت التحويلات بنسبة 21% على أساس سنوي، لتبلغ 4.2 مليارات دولار، مقارنة بنحو 3.5 مليارات دولار خلال الشهر نفسه من العام السابق.

تكشف البيانات عن استمرار التدفقات القوية من المصريين المقيمين والعاملين في الخارج، بعدما تجاوز إجمالي التحويلات خلال ثمانية أشهر مستوى 33 مليار دولار، مسجلاً رقماً قياسيًّا للفترة وفق إعلان البنك المركزي.

وبلغ متوسط التحويلات الشهرية خلال الفترة من يناير إلى أغسطس نحو 4.24 مليارات دولار، مقارنة بمتوسط يقارب 3.33 مليارات دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي. ويعني ذلك ارتفاع المتوسط الشهري بنحو 910 ملايين دولار، ما يوضح حجم الزيادة في الأموال المحولة إلى مصر خلال العام الحالي.

وتكتسب هذه التدفقات أهمية خاصة باعتبارها مورداً مستمراً للعملة الأجنبية، يرتبط بدخول المصريين العاملين في الأسواق الخارجية وقدرتهم على تحويل جزء من مدخراتهم إلى الداخل.

كما تمثل التحويلات مصدراً مهماً للدخل لدى العديد من الأسر، إذ تساعد على تمويل الاحتياجات المعيشية والإنفاق على التعليم والصحة والسكن، فضلاً عن إمكانية توجيه جزء منها إلى الادخار والاستثمار.

وتشير الزيادة المسجلة إلى تحسن ملحوظ في حجم الأموال الوافدة عبر هذا المصدر، وإن كانت البيانات المعلنة لا توضح يسهم ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج في تعزيز تدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري، بما يوفر مورداً إضافياً يساعد على تلبية الاحتياجات المرتبطة بالواردات والمدفوعات الخارجية.

المنافسة التجارية تهدد الصناعات التقليدية وتنعش التكنولوجيا

الصين تكبد أوروبا مليار يورو يومياً

0.6 نقطة مئوية مكاسب إنتاجية سنوية
بفضل المكونات الصينية



ثلثا الواردات الصينية تتركز في
خمس فئات صناعية



80% من واردات
الصين بمكونات
استراتيجية
مصدرها الاتحاد
الأوروبي

3

500 منتج
تصدير
أوروبي يحتفظ
معظمها بقدرته
التنافسية

4

15.7% فقط
من توصيات
إصلاح الاقتصاد
الأوروبي نُفذت
بالكامل

5

383 توصية
طرحها دراغي
لتعزيز تنافسية
الاقتصاد
الأوروبي عالمياً

6

المنافسة الصينية قد تشكل حافزاً لإعادة توزيع الموارد نحو قطاعات أكثر إنتاجية، ضمن العملية الاقتصادية المعروفة باسم «التدمير الخلاق».

فعندما تتراجع ربحية الصناعات التقليدية نتيجة المنافسة السريعة، يمكن أن تنتقل الاستثمارات والعمالة تدريجياً نحو أنشطة تتمتع بقيمة مضافة أعلى، بشرط توافر التمويل والمهارات والبنية التحتية المناسبة.

ويعيد هذا التحول إلى الأذهان تجربة صناعة الكاميرات الألمانية خلال سبعينيات القرن الماضي، عندما دفعت المنافسة اليابانية الشركات الأوروبية إلى تطوير تخصصاتها في البصريات الدقيقة.

وأصبحت الخبرات المتراكمة في تلك الصناعات اليوم جزءاً أساسياً من منظومة تصنيع الرقائق الإلكترونية والتقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفي قطاع السيارات، تتجه شركات مثل «بي إم دبليو» إلى تعزيز حضورها في الفئات الألماني ظهور شركات ناشئة في مجالات

تكنولوجية متقدمة.

إصلاحات متعثرة

لكن قدرة أوروبا على تحويل المنافسة الصينية إلى فرصة اقتصادية تتوقف على سرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، خصوصاً في مجالات التمويل والطاقة وسوق العمل.

وتشير البيانات الواردة في تقرير متابعة توصيات ماريو دراغي، الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، إلى تنفيذ 15.7% فقط من أصل 383 توصية بالكامل حتى يوليو 2026.

وبعكس هذا المستوى بطء الاستجابة الأوروبية للتحديات التنافسية، رغم اتساع الفجوة بين سرعة التحولات الصناعية العالمية وقدرة المؤسسات الأوروبية على اتخاذ القرارات.

وتشمل الإصلاحات المطلوبة تعميق أسواق رأس المال، وإزالة الحواجز التنظيمية داخل السوق الموحدة، وتأمين إمدادات الطاقة بأسعار تنافسية، وتسهيل انتقال العمالة بين القطاعات.

كما تتطلب المرحلة التركيز على حماية العاملين من تداعيات التحول الصناعي، بدلاً من محاولة الإبقاء على جميع الوظائف التقليدية، من خلال برامج التدريب وإعادة التأهيل وتعزيز مرونة سوق العمل.

منافسة متوازنة

وتبقى الحاجة قائمة لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة، بما فيها الإعانات الحكومية التي قد تمنح بعض المنتجات الصينية مزايا سريعة يصعب على المنافسين الأوروبيين مجاراتها.

غير أن نجاح السياسة التجارية الأوروبية يتطلب توجيه التدابير الحمائية نحو القطاعات المتضررة فعلياً، مع تجنب فرض قيود شاملة ترفع تكاليف الشركات المحلية.

ويمكن للاتحاد الأوروبي تعزيز موقعه عبر إبرام اتفاقيات تجارية جديدة، وتنويع أسواق التصدير، وتطوير الصناعات الاستراتيجية التي يتمتع فيها بقدرات يصعب تقليدها.

المقدمة والتصنيع عالي الدقة، خصوصاً الصناعات التي تتطلب خبرات هندسية متراكمة واستثمارات بحثية ضخمة.

وتبرز شركة «أسمول» الهولندية باعتبارها موردًا رئيسياً لمعدات الطباعة الضوئية المستخدمة في تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة، فيما توفر شركة «تسايس» الألمانية أنظمة بصرية متخصصة تدخل في تشغيل هذه المعدات.

وتكتسب هذه المنتجات أهمية متزايدة مع تسارع الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والرقائق الإلكترونية، ما يمنح الشركات الأوروبية موقعاً استراتيجياً داخل سلاسل القيمة التكنولوجية.

كما أظهر تحليل أعده سايمون إيفينيت، الأستاذ في المعهد الدولي للتنمية الإدارية، أن التوسع الصناعي الصيني منذ عام 2015 لم يؤد إلى اشتداد المنافسة على الصادرات الأوروبية في الأسواق الخارجية إلا ضمن عدد محدود من أكبر 500 منتج صناعي يصدرها الاتحاد الأوروبي.

اعتماد متبادل

وتكشف دراسة حديثة لفريق العمل الأوروبي للاستراتيجية الجيوسياسية عن امتلاك أوروبا أوراق قوة إضافية في علاقتها التجارية مع بكين، بعدما حددت 41 سلسلة توريد حيوية تعتمد فيها الصين على الاتحاد الأوروبي لتأمين أكثر من 80% من وارداتها ضمن كل سلسلة.

وتشمل هذه المجالات مستلزمات طبية وآلات ومعدات صناعية متخصصة، يصعب استبدال بعضها سريعاً بموردين آخرين دون تحمل تكاليف إضافية أو مواجهة تحديات تقنية.

وبيعني ذلك أن الاعتماد التجاري ليس في اتجاه واحد، وأن الصين، رغم توسع قدراتها التصنيعية، لا تزال بحاجة إلى منتجات أوروبية متقدمة لدعم قطاعات استراتيجية في اقتصادها.

ومن شأن هذه المزايا أن تمنح بروكسل مساحة أكبر للتفاوض التجاري، خصوصاً إذا نجحت في الحفاظ على تفوقها التكنولوجي وتوسيع قاعدة صادراتها إلى الأسواق العالمية.

تحولات صناعية

ويشير تطور الصناعة الأوروبية إلى أن

الواردات السلعية القادمة من الصين تركزت في خمس فئات رئيسية، تتصدرها الآلات والمعدات والمواد الكيميائية والسيارات، ما يعكس تركيز المنافسة في أنشطة صناعية بعينها.

ومنذ إطلاق بكين استراتيجية «صنع في الصين 2025»، شهد إنتاج منطقة اليورو انكماشاً في عدد من هذه القطاعات، نتيجة المنافسة السريعة والتحولات التكنولوجية وتغير أنماط الطلب العالمي.

لكن هذا التراجع لم يمتد إلى جميع الأنشطة الصناعية، إذ سجلت الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الأدوية والإلكترونيات المتخصصة، أداءً أفضل خلال العقد الماضي.

وساهم هذا التحول في استمرار النمو التدريجي للإنتاج الصناعي وإجمالي القيمة المضافة الحقيقية والتوظيف في منطقة اليورو خلال الفترة الطويلة، رغم التباين بين القطاعات والضغط التي واجهتها بعض الصناعات التقليدية.

مكاسب إنتاجية

ولا تقتصر العلاقة التجارية مع الصين على المنافسة المباشرة، إذ تعتمد شركات أوروبية عديدة على المكونات الصينية منخفضة التكلفة في عمليات التصنيع المتقدم، بما يسمح لها بتحسين هامش الربح وتعزيز قدرتها التنافسية.

وكشفت دراسة للبنك المركزي الأوروبي أن القطاعات الأكثر اعتماداً على استيراد السلع الوسيطة من الصين خلال الفترة بين عامي 2000 و2022 حققت زيادة في نمو إنتاجها الصناعي السنوي بمقدار 0.6 نقطة مئوية.

وتعكس هذه النتيجة الأهمية الاقتصادية لسلاسل الإنتاج العالمية، التي تتيح للشركات الأوروبية التركيز على التصميم والهندسة والابتكار، مع الاستفادة من المكونات الأقل تكلفة في مراحل التصنيع الأخرى.

وبالتالي، فإن فرض قيود تجارية واسعة دون التمييز بين المنتجات النهائية والمدخلات الصناعية قد يرفع تكاليف الإنتاج داخل أوروبا، ويضعف القدرة التنافسية للشركات التي تستفيد حمايتها.

تفوق تكنولوجي

ورغم التقدم الصناعي الصيني، تحتفظ أوروبا بمواقع قوية في قطاعات التكنولوجيا

تواجه أوروبا تحدياً اقتصادياً متصاعداً مع استمرار تدفق الصادرات الصينية منخفضة التكلفة إلى أسواقها، بعدما اتسع العجز التجاري السلعي للاتحاد الأوروبي مع الصين إلى نحو مليار يورو يومياً، في تطور أثار مخاوف بشأن مستقبل الصناعة الأوروبية وقدرتها على مواجهة المنافسة الآسيوية. وبينما تتجه بروكسل إلى تشديد الإجراءات الحمائية وفرض قيود تجارية جديدة، تكشف مؤشرات الإنتاج والتوظيف وسلاسل التوريد أن العلاقة الاقتصادية بين الجانبين أكثر تعقيداً من مجرد منافسة تهدد المصانع الأوروبية، إذ تستفيد قطاعات صناعية متقدمة من الواردات الصينية، فيما تحتفظ القارة بمزايا تنافسية استراتيجية يصعب على بكين الاستغناء عنها.

وتضع هذه المعادلة الاتحاد الأوروبي أمام اختبار اقتصادي حاسم، يتمثل في كيفية حماية صناعاته من المنافسة غير العادلة، دون الإضرار بالشركات التي تعتمد على المدخلات الصينية لتقليل تكاليف الإنتاج، أو إضعاف قدرته على التحول نحو الصناعات الأعلى قيمة وربحية.

اختلال تجاري

يعكس العجز التجاري الذي يقترب من مليار يورو يومياً اتساع الفجوة بين قيمة السلع الصينية المتدفقة إلى أوروبا والصادرات الأوروبية الموجهة إلى السوق الصينية، وهو ما دفع فرنسا وألمانيا إلى مطالبة المفوضية الأوروبية بتوسيع صلاحياتها التجارية.

وتشمل الخيارات المطروحة تشديد الرسوم الجمركية، وفرض اشتراطات تتعلق بالمكون المحلي، وإقرار أدوات تسمح بتقييد وصول بعض الدول إلى السوق الأوروبية الموحدة.

غير أن التركيز على العجز التجاري وحده قد يقدم صورة غير مكتملة، إذ لا تعني زيادة الواردات بالضرورة تراجع القدرة الصناعية الأوروبية، خصوصاً عندما تكون السلع المستوردة مكونات وسيطة تدخل في إنتاج سلع أكثر تطوراً. وتبرز أهمية التمييز بين القطاعات التي تتعرض لضغوط تنافسية مباشرة، وتلك التي تستفيد من انخفاض أسعار المدخلات المستوردة لتعزيز إنتاجيتها وقدرتها على التصدير.

قطاعات محددة

وتشير بيانات عام 2025 إلى أن نحو ثلثي

الإصلاح
الاقتصادي
يتقدم على
الحماية

وتكشف المنافسة الصينية أن مستقبل الصناعة الأوروبية لا يتوقف على حجم الرسوم الجمركية أو القيود المفروضة على الواردات، بقدر ارتباطه بقدرة القارة على تطوير مزاياها التنافسية وتسريع التحول نحو الصناعات المتقدمة. فالعجز التجاري الضخم يمثل تحدياً حقيقياً، لكنه لا يلغي المكاسب الإنتاجية التي تحققها الشركات الأوروبية من التجارة مع الصين، ولا يقلص أهمية التفوق الأوروبي في قطاعات التكنولوجيا والهندسة الدقيقة.

ومع استمرار التحولات في الاقتصاد العالمي، تبدو الأولوية أمام بروكسل في تنفيذ الإصلاحات المؤجلة، وتوفير بيئة تسمح للشركات بالنمو والابتكار، وتحويل الاعتماد التجاري المتبادل إلى مصدر قوة اقتصادية واستراتيجية، بدلاً من الانشغال بسياسات دفاعية قد تعرقل تنافسية أوروبا على المدى الطويل.

تقدم الرقائق الصينية يربك المستثمرين ويضغط على الأسواق

أوروبا ترتفع 0.44%.. والتكنولوجيا تخسر 1.5%

1

ستوكس 600 يصعد إلى 638.44 نقطة بدعم شهية المخاطرة

2

بورصة لندن تقود المكاسب الأوروبية بارتفاع يقارب 1%



ارتفعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الثلاثاء، مدعومة بتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة عقب تراجع أسعار النفط، في وقت تعرضت فيه أسهم التكنولوجيا لضغوط بيعية حادة، بعدما أثارت تقارير عن تقدم شركة صينية في صناعة رقائق الذاكرة مخاوف من اشتداد المنافسة العالمية في قطاع أشباه الموصلات. وعكست التداولات حالة من التباين بين القطاعات المستفيدة من انخفاض تكاليف الطاقة، والشركات التكنولوجية التي تواجه تحديات متزايدة نتيجة تسارع التطور الصناعي الصيني.

وصعد مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.44 % ليصل إلى 638.44 نقطة بحلول الساعة 07:14 بتوقيت غرينتش، فيما ارتفع مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني بنحو 1 %، مسجلاً أقوى أداء بين المؤشرات الأوروبية الرئيسية خلال التعاملات المبكرة، وفق بيانات وكالة «رويترز».

مكاسب أوروبية

جاء صعود الأسهم الأوروبية بالتزامن مع تراجع أسعار الخام، بعدما بدأ المستثمرون تقييم احتمالات استقرار الإمدادات العالمية عقب الهجمات التي استهدفت السعودية، إلى جانب إمكانية وصول كميات إضافية من الديزل الروسي إلى الأسواق الدولية.

وساهم انخفاض أسعار الطاقة في تخفيف المخاوف المرتبطة بتكاليف الإنتاج والنقل، خصوصاً لدى الشركات الصناعية التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود والمواد الأولية في عملياتها التشغيلية. ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة للاقتصاد الأوروبي، الذي يواجه تحديات تتعلّق بتكاليف الطاقة وضعف النمو

أعلنت موافقتها على بيع نشاط «إنتربرايز كامبوس إيدج» إلى مجموعة «أورليوس» للاستثمار الخاص.

وجاء تراجع السهم وسط تقييم المستثمرين لتداعيات الصفقة على أعمال الشركة واستراتيجيتها المستقبلية، في وقت يشهد فيه قطاع معدات الاتصالات منافسة متزايدة وتحولات تكنولوجية متسارعة.

البيانات الاقتصادية تحدد اتجاه الأسواق

وتتجه أنظار المستثمرين إلى البيانات الاقتصادية المرتقبة من ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، والتي تتعلّق بأداء شهر سبتمبر، بحثاً عن مؤشرات جديدة بشأن قوة النشاط الاقتصادي واتجاه الصناعة والطلب.

وتكتسب هذه البيانات أهمية في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الألماني، خصوصاً ارتفاع المنافسة الصناعية العالمية والتغيرات في تكاليف الطاقة.

ورغم المكاسب التي سجلتها الأسهم الأوروبية، فإن التباين بين أداء القطاعات يعكس استمرار حالة الحذر، مع ترقب المستثمرين تطورات التجارة العالمية وأسعار الطاقة ومستقبل صناعة أشباه الموصلات.

وتبقى قدرة الشركات الأوروبية على الحفاظ على هوامش أرباحها ومواجهة المنافسة التكنولوجية الصينية عاملاً أساسياً في تحديد اتجاه الأسواق خلال الفترة المقبلة، خصوصاً مع استمرار التحولات الاقتصادية التي تعيد تشكيل موازين القوة الصناعية عالمياً.

تحركات الشركات

وعلى مستوى الأسهم الفردية، ارتفع سهم مجموعة السلع الفاخرة الفرنسية «إل في إم إتش»، رغم إعلان الشركة مبيعات أقل من توقعات المحللين خلال الربع الثالث، نتيجة تدهور معنويات المستهلكين في الصين وتأثير ذلك على الطلب على علامتي «لوي فيتون» و«ديور». ويعكس أداء المجموعة التحديات التي تواجه شركات المنتجات الفاخرة الأوروبية، في ظل أهمية السوق الصينية لمبيعاتها، وحساسية الطلب على السلع مرتفعة الأسعار للتغيرات الاقتصادية وثقة المستهلكين.

وفي المقابل، انخفض سهم شركة «نوكيا» الفنلندية بنسبة 4.4 %، بعدما

أثارت مخاوف بشأن اشتداد المنافسة أمام الشركات القائمة، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعات النمو والربحية في القطاع.

وتبرز أهمية هذا التقدم في احتمال زيادة المعروض العالمي من رقائق الذاكرة مستقبلاً، الأمر الذي قد يفرض ضغوطاً على الأسعار وهوامش أرباح المنتجين، إذا نجحت الشركات الصينية في توسيع إنتاجها التجاري.

كما يعكس تراجع الأسهم التكنولوجية اتساع تأثير المنافسة الصينية على الأسواق المالية العالمية، بعدما أصبحت التطورات الصناعية في بكين عاملاً رئيسياً في تحديد تقييمات شركات التكنولوجيا الأوروبية.

نزيف الأسهم القيادية يتواصل للجلسة الرابعة توالياً

رقائق الذكاء الاصطناعي تهز بورصة طوكيو

1

67777 نقطة رصيد نيكي بعد هبوطه بنسبة 1.82%

2

13.28 % خسائر كيوكسيا وسط موجة بيع شركات الرقائق

81.5	3487.0	5350.0	15290.0	3332.0	2433.5	1079.5	3736.0	1334.5	1901.0
82.0	3475.0	5371.0	15350.0	3336.0	2442.0	1091.0	3749.0	1347.0	1917.0
60.5	3361.0	5314.0	14690.0	3153.0	2340.5	1070.5	3663.0	1316.5	1876.0
K建	長谷工	龍 皇	大和D1	積水D1	帝 人	東 レ	クラレ	旭化成	SUMC
33.5	2690.0	5899.0	4346.0	3296.0	1641.0	1177.0	1751.0	1761.5	41.0
83.5	-16.5	-231.0	-42.0	-39.0	-13.5	-20.5	-23.5	-3.0	-1.0
16.5	2708.5	6128.0	4336.0	3300.0	1635.0	1198.0	1767.0	1744.0	43.0
17.5	2729.5	6138.0	4373.0	3306.0	1645.5	1198.0	1773.5	1768.0	44.0
21.0	2673.0	5890.0	4304.0	3265.0	1625.5	1172.0	1744.5	1730.0	41.0
HD	日清粉G	明治HD	日本ハム	IAIリ-	ネクソン	SHIFT	王子HD	パナソニックHD	住友
64.0	1918.5	3617.0	6050.0	1586.5	2200.0	637.7	793.9	18290.0	57.0
24.0	-28.5	-47.0	-39.0	-15.5	0.0	+0.9	-3.4	-105.0	-1.0
98.0	1929.5	3637.0	6079.0	1572.0	2212.5	643.0	797.3	18500.0	57.0
04.5	1976.5	3653.0	6115.0	1593.5	2227.0	648.2	800.0	18730.0	57.0
22.5	2673.0	5890.0	4304.0	3265.0	1625.5	1172.0	1744.5	1730.0	41.0
NA	アサヒ	キリンHD	双 日	日産化	東ソー	トクヤマ	デンカ	化 研	
19.5	1503.5	2720.0	5291.0	7802.0	3046.0	5009.0	4202.0	224.0	
60.5	-6.5	+38.0	-25.0	+2.0	+9.0	-91.0	-25.0	-3.0	
88.0	1496.0	2670.0	5380.0	7772.0	3045.0	5130.0	4227.0	226.0	
80.0	1507.5	2720.0	5387.0	7877.0	3086.0	5150.0	4240.0	236.0	
98.0	1485.0	2655.0	5250.0	7755.0	3004.0	5009.0	4165.0	222.0	
HD	ニチレイ	J T	日産化	協和D1	三井化学	三井物産	UB		
94720.0	2075.0	6099.0	7454.0	2401.5	2124.5	1104.5	31.0		
+3810.0	-16.5	+29.0	-110.0	+13.0	-61.0	-24.0			
93910.0	2060.0	6074.0	7510.0	2370.0	2154.0	1112.5	32.0		
97610.0	2082.5	6099.0	7589.0	2404.5	2169.0	1119.0	32.0		
90920.0	2051.5	6040.0	7435.0	2364.0	2112.0	1103.0	31.0		

ونتائج الشركات التكنولوجية والقرارات النقدية المرتقبة، خصوصاً مع استمرار الضغوط التضخمية والمخاطر الجيوسياسية.

ورغم ارتفاع غالبية أسهم نيكي خلال الجلسة، فإن الخسائر الكبيرة للشركات المرتبطة بأشباه الموصلات كانت كافية لدفع المؤشر إلى التراجع، ما يكشف مدى تأثير عدد محدود من الأسهم القيادية على اتجاه السوق.

وخلال الفترة المقبلة، ستبقى قدرة شركات الذكاء الاصطناعي على تحويل استثماراتها الضخمة إلى أرباح فعلية، إلى جانب مسار التضخم وأسعار الفائدة، عوامل حاسمة في تحديد اتجاه البورصة اليابانية، وسط استمرار بحث المستثمرين عن توازن بين فرص النمو ومخاطر التقييمات المرتفعة.

الكبير على حركته.

وعلى مستوى الشركات، تصدر سهم «بان باسيفيك إنترناشونال» قائمة الاربحين بارتفاع نسبته 4.01 %، تلاه سهم «سوميتومو للصناعات الثقيلة» بمكاسب بلغت 3.79 %، ثم «كاواساكي كيبسن كايشا» الذي صعد بنسبة 3.53 %.

ويعكس هذا التباين انتقال اهتمام بعض المستثمرين إلى قطاعات أقل ارتباطاً بالتكنولوجيا، بحثاً عن فرص استثمارية تتمتع بعوامل دعم مختلفة.

الفائدة والتكنولوجيا تحددان اتجاه الأسواق

وتدخل الأسهم اليابانية مرحلة تتزايد فيها حساسية المستثمرين لتطورات الأسواق الأميركية

العاملة في صناعة الرقائق ومعداتها للتحولات التي تشهدها الأسواق الأميركية، باعتبارها مركزاً رئيسياً للاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي.

وقالت مالكي ساوودا، محللة الأسهم في «نومورا سيكيوريتيز»، إن المخاوف تتزايد بشأن قدرة الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي على تحقيق العوائد المنتظرة، مشيرة إلى أن السوق اليابانية تأثرت بصورة واضحة بالاتجاه الهبوطي لأسهم أشباه الموصلات الأميركية.

وتبرز هذه التطورات التحديات التي تواجه المستثمرين في قطاع التكنولوجيا، إذ إن توقعات النمو المرتفعة قد تتحول إلى مصدر ضغط على أسعار الأسهم عندما تبدأ الأسواق في التشكيك في سرعة تحقيق الأرباح أو حجم الطلب المستقبلي.

ضغوط تضخمية

ولم تقتصر العوامل المؤثرة في السوق اليابانية على أداء التكنولوجيا، بل امتدت إلى البيانات الاقتصادية المحلية، بعدما أعلن بنك اليابان المركزي ارتفاع أسعار البيع بالجملة بنسبة 6.8 % على أساس سنوي خلال سبتمبر.

ويعكس هذا المستوى استمرار الضغوط على تكاليف الشركات، ما يثير تساؤلات بشأن قدرتها على استيعاب الزيادات دون تمريرها إلى المستهلكين، خصوصاً في القطاعات الصناعية التي تعتمد على المواد الأولية والطاقة المستوردة. كما زادت حالة عدم اليقين بشأن الخطوة المقبلة لجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من حذر المستثمرين، نظراً لتأثير قرارات الفائدة الأميركية في تدفقات رؤوس الأموال العالمية وأسعار الصرف وتقييمات الأصول.

وفي الوقت نفسه، ساهمت المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا في تقليص الإقبال على الأسهم مرتفعة المخاطر، وسط مخاوف من تأثير أي تصعيد جديد على أسعار الطاقة والتجارة الدولية. وأشارت ساوودا إلى أن الهجوم على مطار سعودي والشكوك بشأن جدوى اتفاق لوقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا أضفا ضغوطاً على معنويات

تكدت الأسهم اليابانية خسائر جديدة في ختام تعاملات الثلاثاء، بعدما اشتدت موجة البيع في الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، متأثرة بتراجع نظيراتها الأميركية وتوسعاد المخاوف بشأن جدوى الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التكنولوجية. وزادت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا من حذر المستثمرين، بالتزامن مع استمرار الضبابية المحيطة بمستقبل السياسة النقدية الأميركية وارتفاع الضغوط التضخمية داخل اليابان، ما دفع مؤشر نيكي إلى تسجيل خسائره للجلسة الرابعة على التوالي. وتراجع مؤشر نيكي القياسي بنسبة 1.82 % ليغلق عند 67777.52 نقطة، بينما خالف مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً الاتجاه الهبوطي، مرتفعاً بنسبة 0.14 % إلى 4110.67 نقاط، في أداء يعكس تباين حركة القطاعات اليابانية، وتأثير الأسهم التكنولوجية ذات الأوزان الكبيرة على المؤشر الرئيسي، رغم ارتفاع عدد الأسهم الاربحة مقارنة بالخاسرة.

خسائر التكنولوجيا

تعرضت أسهم شركات أشباه الموصلات اليابانية لضغوط بيعية حادة، بعدما انتقلت إليها تداعيات التراجع الذي شهدته نظيراتها الأميركية خلال الجلسة السابقة، حيث انخفض مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات بنسبة 1.2 %.

وأثار هذا التراجع موجة من إعادة تقييم الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، خصوصاً في ظل التساؤلات المتزايدة بشأن قدرة الشركات على تحقيق عوائد تتناسب مع الإنفاق الرأسمالي الضخم المخصص لمراكز البيانات والرقائق المتقدمة.

وكان سهم «كيوكسيا هولدينجز» الأكثر تضرراً، بعدما هوى بنسبة 13.28 %، مسجلاً أكبر خسارة بين مكونات نيكي، فيما تراجع سهم «كوكوساي إلكتريك» بنسبة 9.53 %، وانخفض سهم «سومكو» بنسبة 8.64 %.

وتعكس هذه الخسائر حساسية الشركات اليابانية

استثمارات ضخمة تفتح وجهات عمرانية واعدة

مشروعات النقل تعيد تشكيل عقارات دبي

1 25 % ارتفاع متوقع بقيمة العقارات المحيطة بمحطات المترو الأزرق

2 توسعة مطار آل مكتوم بـ128 مليار درهم تنعش فرص دبي الجنوب

خريطة الاستثمار

قال رئيس مجلس إدارة «دبليو كابيتال»، وليد الزرعوني، إن البنية التحتية أصبحت عاملاً رئيسياً في رسم الاتجاهات المستقبلية للسوق العقارية، مع تزايد أهمية سهولة الوصول إلى المناطق الناشئة وربطها بالمراكز الاقتصادية.

وأوضح أن المستثمر لم يعد يقيّم العقار وفق موقعه الحالي فقط، بل بات ينظر إلى مستقبل شبكات المواصلات والخدمات المحيطة به، ومدى قدرتها على تحسين جاذبيته السكنية والتجارية.

وأكد أن مكاسب الأسعار ليست متساوية بين المناطق، إذ تتأثر بمستويات العرض والطلب وجودة المشروعات وتكامل المرافق وتوقيت تشغيل البنية التحتية.

وتوقعت الشركة تزايد أهمية المجتمعات المتصلة بشبكات النقل الحديثة، بالتزامن مع النمو السكاني والتوسع الاقتصادي واستمرار تطوير مناطق عمرانية جديدة. وجددت تقديراتها بإمكانية تجاوز قيمة المشروعات العقارية الجديدة التي تُطلق أو تُطور في دبي تريليون درهم خلال السنوات الخمس المقبلة، استناداً إلى استمرار الاستثمارات الاستراتيجية والطلب على المجتمعات المتكاملة.

وتعكس هذه التوقعات تحول البنية التحتية من مجرد خدمات مساندة للتطوير العمراني إلى عنصر مؤثر في قرارات الاستثمار، مع اتساع الفرص خارج المراكز العقارية التقليدية. وبين توسعات المطارات وامتداد خطوط المترو وتطوير الطرق والسكك الحديدية، تتشكل خريطة جديدة للطلب العقاري في دبي، ترتبط فيها جاذبية المواقع بقدرتها على توفير سهولة التنقل والوصول إلى الوظائف والخدمات، بما يعزز فرص النمو على المدى الطويل.



ومن المتوقع أن يخدم مناطق يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، مع وصول أعداد مستخدميه إلى 200 ألف راكب يومياً بحلول 2030، ترتفع إلى 320 ألفاً بحلول 2040.

وتدعم هذه التوقعات نتائج تقرير لشركة «سي بي آر إي»، أظهر ارتفاع متوسط أسعار الوحدات السكنية الواقعة على مسافة لا تتجاوز 15 دقيقة سيراً من محطات الخط الأحمر بنسبة 26.7 % بين عامي 2010 و2022، مقابل زيادة بلغت 24.1 % لمتوسط أسعار العقارات السكنية في دبي.

وتشير المقارنة إلى استفادة العقارات القريبة من محطات النقل الجماعي من ميزة إضافية، وإن كانت المكاسب الفعلية تختلف باختلاف الموقع وجودة المشروع ومستويات العرض والطلب.

المطار العملاق

تتصدر دبي الجنوب المناطق المرشحة للاستفادة من توسعة مطار آل مكتوم الدولي، التي تبلغ تكلفتها 128 مليار درهم، وتستهدف رفع طاقته الاستيعابية النهائية إلى 260 مليون مسافر سنوياً. ويشمل المشروع خمسة مدارج متوازية و400 بوابة للطائرات، بما يدعم توسع أنشطة الطيران والتجارة والخدمات اللوجستية، ويعزز فرص الطلب المستقبلي على المساكن والمكاتب والمنشآت التجارية.

واستشهدت الدراسة بتسجيل دبي الجنوب 2869 صفقة عقارية بقيمة 3.3 مليارات درهم خلال يونيو 2026، باعتبارها مؤشراً على تنامي اهتمام المستثمرين بالمنطقة. ويمتد تأثير مشروعات الربط إلى الطرق الرئيسية، وفي مقدمتها محور

تتجه السوق العقارية في دبي نحو مرحلة جديدة من النمو، مدفوعة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية وشبكات النقل، من شأنها إعادة توزيع الطلب السكني والتجاري، وفتح مناطق جديدة أمام المستثمرين والمطورين العقاريين.

وكشفت دراسة تحليلية أعدتها شركة «دبليو كابيتال» للوساطة العقارية أن التوسع في شبكات المترو والطرق والمطارات والسكك الحديدية بات من أبرز العوامل المؤثرة في تحديد الوجهات الاستثمارية المستقبلية بالإمارات.

وأوضحت أن المشروعات الكبرى، وفي مقدمتها توسعة مطار آل مكتوم الدولي والخط الأزرق لمترو دبي والمحور الرابع الجديد، تمثل محركات طويلة الأجل للنشاط العقاري، عبر تحسين الربط بين المناطق السكنية والمراكز الاقتصادية وتقليص زمن التنقل.

مكاسب المترو

توقعت التقديرات الرسمية ارتفاع قيمة الأراضي والعقارات المحيطة بمحطات الخط الأزرق لمترو دبي بنسبة تصل إلى 25 %، في مؤشر على التأثير المحتمل لشبكات النقل الحديثة في الأسعار والطلب الاستثماري.

وتبلغ استثمارات المشروع 20.5 مليار درهم، بينما تتجاوز منافعه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة 56.5 مليار درهم بحلول عام 2040.

ويمتد الخط لمسافة 30 كيلومتراً، ويضم 14 محطة تربط مناطق الجذاف ودبي فستيفال سيتي ومرسى خور دبي ورأس الخور والمدينة العالمية وواحة دبي للسيليكون والمدينة الأكاديمية ومردف والورقاء.

أزمة الرقائق تشعل الأسعار وتدفع المستهلكين لتأجيل الشراء

الهواتف الذكية تواجه أسوأ انتكاسة منذ 2012

ويشير هذا السلوك إلى تغير في دورة استبدال الهواتف، إذ لم تعد الترقية السنوية أو المقارنة تحظى بالإقبال السابق، خصوصاً عندما لا تقدم الإصدارات الجديدة تحسينات كافية لتبرير ارتفاع تكلفتها.

حافظت «سامسونغ» على المركز الأول عالمياً بحصة سوقية بلغت 23 %، مدعومة بالطلب على سلسلة «جالاكسي زد فولد 8»، إلى جانب استقرار إمدادات المكونات لأجهزتها متوسطة السعر.

ورغم احتفاظ الشركة الكورية الجنوبية بالصدارة، انخفضت شحناتها بنسبة 3 % على أساس سنوي، ما يعكس استمرار تأثير الظروف الصعبة حتى على كبار المصنعين. وجاءت «أبل» في المركز الثاني بحصة بلغت 22 %، متجاوزة مستوى 20 % للمرة الأولى خلال الربع الثالث، رغم تسجيل انخفاض في شحناتها مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وأوضحت «كاونتر بوينت» أن غياب الطراز الأساسي من «آيفون 18» أسهم في تقليص كميات الشحن الأولية إلى قنوات البيع خلال شهر الإطلاق، مقارنة بالتشكيلة الكاملة من «آيفون 17» التي طرحتها الشركة العام الماضي. وتعكس الفجوة المحدودة بين الشركتين احتدام المنافسة على صدارة السوق، مع استمرار تفوقهما النسبي على الشركات التي تعتمد بدرجة أكبر على الأجهزة منخفضة التكلفة.

خسائر آسيوية

كانت الشركات الصينية بين الأكثر تأثراً بموجة الانكماش، إذ سجلت «أوبو» و«فيفو» انخفاضاً في الشحنات تجاوز 20 % لكل منهما، بينما تعرضت «شاومي» لتراجع أكثر حدة تجاوز 30 %.

وأدى هبوط شحنات «شاومي» إلى انخفاض حصتها السوقية إلى 10 %، بعدما قلصت تركيزها على الأجهزة منخفضة السعر وبعض الأسواق الخارجية، سعياً لحماية هوامش أرباحها من الضغوط المتزايدة.

تواجه صناعة الهواتف الذكية العالمية واحدة من أشد موجات التراجع خلال السنوات الأخيرة، بعدما هبطت الشحنات بنسبة 20 % خلال الربع الثالث من عام 2026، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتسجل أدنى مستوياتها لهذا الربع منذ عام 2012، وسط ضغوط متصاعدة ناجمة عن ارتفاع تكاليف المكونات ونقص الإمدادات. وكشفت تقديرات أولية صادرة عن شركة «كاونتر بوينت ريسيرتش»، الائثن، أن الارتفاع الحاد في أسعار رقائق الذاكرة أدى إلى اضطراب حسابات الشركات المصنعة، ودفعها إلى تقليص الإنتاج ورفع أسعار البيع، في وقت يتزايد فيه تردد المستهلكين بشأن شراء أجهزة جديدة.

ويأتي هذا الانكماش بالتزامن مع استحواذ مشروعات البنية التحتية للذكاء الاصطناعي على جانب متزايد من إمدادات الذاكرة، ما يضع صناعة الهواتف أمام منافسة شديدة للحصول على المكونات الأساسية، ويزيد الضغوط على هوامش الأرباح.

أزمة المكونات

أدى ارتفاع تكاليف رقائق الذاكرة إلى تغيير أولويات الشركات المصنعة، بعدما أصبح الحفاظ على الربحية أكثر أهمية من زيادة أعداد الأجهزة المباعة، في تحول يعكس صعوبة ظروف السوق العالمية.

وتواجه الشركات تحدياً مزدوجاً يمثّل في ارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة، وضعف قدرة المستهلكين على استيعاب زيادات الأسعار من جهة أخرى، خصوصاً في الفئات الاقتصادية والمتوسطة.

ودفع هذا الوضع عدداً من المصنعين إلى تقليص الشحنات وإعادة ترتيب محافظ المنتجات، مع إعطاء أولوية أكبر للأجهزة مرتفعة السعر التي توفر هوامش ربح أفضل.

وقالت شيلي جاين، كبيرة المحللين في «كاونتر بوينت»، إن المستهلكين يحتفظون بهواتفهم لفترات أطول من المتوقع، مع تزايد اهتمامهم بالأجهزة الأحدث وتركيزهم على المنتجات التي تقدم قيمة أعلى مقابل السعر.

واشنطن وأوروبا تستتفران لمواجهة اضطرابات محتملة في الأسواق المالية

مخاطر إلكترونية تهدد استقرار البنوك العالمية

مخاوف من أزمة مصرفية خلال ٦ أشهر تدفع الجهات الرقابية للتحرك



أميركية تركز على معالجة مخاطر الذكاء الاصطناعي. ونعكس هذه الدعوة إدراكاً متزايداً لأهمية التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا والجهات التنظيمية، نظراً إلى صعوبة مواجهة التحديات المتطورة بصورة منفردة.

اختراقات مقلقة

ازدادت حدة النقاش حول المخاطر التقنية بعد تقارير عن حوادث إلكترونية استخدمت فيها أدوات ذكاء اصطناعي متقدمة، ما أثار تساؤلات بشأن قدرة الأنظمة الدفاعية التقليدية على التصدي لهذا النوع من الهجمات.

وأعلنت شركة «كراود سترايك» الأميركية للأمن السيبراني أن شخصاً يُرجح وجوده في الصين استخدم وكيلاً للذكاء الاصطناعي مطوراً هناك، إلى جانب أداة «كلود كود» التابعة لشركة «أنتروبك»، في هجوم إلكتروني «جي بي مورغان»، حث قادة الشركات على الانضمام إلى مجموعة صناعية

في الأسواق خلال الأشهر الستة المقبلة، في تقدير يعكس تصاعد القلق داخل القطاع، وليس توقعاً مؤكداً بوقوع أزمة. وتتركز المخاوف حول قدرة الأنظمة الذكية المتقدمة على تنفيذ هجمات إلكترونية أكثر تعقيداً، أو اتخاذ إجراءات غير متوقعة إذا لم تخضع لضوابط بشرية وتقنية كافية.

وقد يؤدي اتساع نطاق الهجمات المحتملة إلى زيادة تكاليف الحماية الدفاعي، خصوصاً لدى المؤسسات التي تعتمد على بنية تقنية مترابطة ومزودي خدمات خارجيين. كما يثير استخدام الوكلاء المستقلين تساؤلات بشأن المسؤولية عن القرارات الآلية، وآليات إيقاف العمليات السريعة وقدرة فرق الأمن على التدخل السريع قبل انتقال آثار أي خلل إلى مؤسسات أخرى.

وفي هذا السياق، ذكرت «رويترز» أن جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورغان»، حث قادة الشركات على الانضمام إلى مجموعة صناعية

أو تنفذ مهام بدرجة متزايدة من الاستقلالية. وتسبب هذه الأسئلة مع اتساع اعتماد المصارف على مزودي التكنولوجيا الخارجيين، الأمر الذي يضيف تحديات تتعلق بإدارة المخاطر ومراقبة سلاسل التوريد التقنية وضمان استمرارية الخدمات.

وفي أوروبا، تضغط جهات رقابية، بينها بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي، باتجاه تحسين خطط التعافي من الهجمات الإلكترونية والاضطرابات التشغيلية، تحسباً لتطور التهديدات بوتيرة أسرع من التقديرات السابقة. ونقلت «رويترز» عن ثلاثة أشخاص مطلعين على المناقشات الأوروبية أن الجهات المعنية تخشى وقوع أضرار جسيمة في الأسواق المصرفية والمالية نتيجة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي.

كشف مسؤول تنفيذي رفيع في أحد البنوك الأوروبية الكبرى عن مخاوف من احتمال حدوث اضطرابات خطيرة

تتصاعد المخاوف داخل الأسواق

المصرفية العالمية من تحول الذكاء الاصطناعي إلى مصدر جديد للمخاطر المالية، مع تكتيف الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة وأوروبا تحركاتها لمواجهة التهديدات المرتبطة بالهجمات الإلكترونية والأنظمة الذكية التي تعمل بدرجات متزايدة من الاستقلالية.

وكشفت وكالة «رويترز»، نقلاً عن ستة أشخاص مطلعين، أن السلطات الرقابية بدأت توسيع نطاق متابعيتها لاستخدام البنوك نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة، وسط قلق من احتمال استغلالها في اختراق المؤسسات المالية أو تسبب وكلاء مستقلين في اضطرابات يصعب احتواؤها.

وتعكس هذه التحركات تحولاً في النظرة التنظيمية إلى التكنولوجيا، بعدما كانت المؤسسات المصرفية تركز على فرص خفض التكاليف وتحسين الكفاءة، بينما باتت الجهات الرقابية تولي اهتماماً متزايداً بقدرة الأنظمة على إحداث أضرار واسعة النطاق.

رقابة مشددة

أفاد شخصان مطلعان بأن ثلاث هيئات تنظيمية أميركية كبرى، بينها مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بدأت توجيه أسئلة إضافية إلى البنوك بشأن استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي المتطورة، في خطوة تتجاوز نطاق المتابعة التقليدية للمخاطر التقنية. وتشمل الاستفسارات مدى اعتماد المؤسسات المالية على تقنيات مطورة في الصين، واستخدام وكلاء الذكاء الاصطناعي في عمليات الدفاع الإلكتروني، إضافة إلى قدرتها على التحكم في الأنظمة التي تتخذ قرارات

دراسة تكشف اختلال معايير اختيار الكفاءات البشرية

الذكاء الاصطناعي ينحاز لنفسه في التوظيف عالمياً

60% زيادة محتملة في فرص ترشيح مستخدمي الذكاء الاصطناعي

2

178 متقدماً لوظيفة واحدة مقابل 20 سابقاً بشركة دولية

ARTIFICIAL INTELLIGENCE
IN RECRUITMENT

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تساعد الباحثين عن العمل على كتابة سيرهم الذاتية، بل تحول إلى طرف مؤثر في تحديد فرص حصولهم على الوظائف، وسط مؤشرات بحثية تثير تساؤلات بشأن عدالة أنظمة التوظيف الآلية. فقد كشفت تجربة أجرتها شركة حمامة دولية، بالتزامن مع دراسة أكاديمية حديثة، عن احتمال ميل أدوات الذكاء الاصطناعي إلى تفضيل السير الذاتية التي صاغتها نماذج مشابهة لها، حتى عندما تتضمن إنجازات مبالغاً فيها أو لا تعكس بدقة الخبرات الفعلية للمتقدمين.

وتفتح هذه النتائج نقاشاً اقتصادياً واسعاً بشأن مستقبل سوق العمل، خصوصاً مع تزايد اعتماد المؤسسات على الأنظمة الذكية لتقليص تكاليف التوظيف وتسريع اختيار المرشحين، مقابل توسع الباحثين عن وظائف في استخدام التقنيات نفسها لتحسين طلباتهم. ويثير هذا التداخل مخاوف من نشوء منافسة غير متكافئة، تصبح فيها القدرة على التعامل مع الخوارزميات أكثر تأثيراً من المهارات المهنية الحقيقية.

قفزة الطلبات

بدأت القصة داخل شركة الحمامة الدولية «أدليشو جودارد»، عندما أعلنت خلال الصيف عن وظيفة تقنية في قسم الموارد البشرية، لتفاجأ بتلقي 178 طلب توظيف، مقارنة بنحو 20 طلباً فقط لوظائف مماثلة قبل عام واحد.

وتعكس هذه القفزة، التي تعادل نحو تسعة أضعاف المستوى السابق، التحول الذي أحدثته أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات البحث عن الوظائف، بعدما أصبح بإمكان المرشحين إعداد السير الذاتية وتخصيص خطابات التقديم خلال دقائق، بدلاً من الساعات التي كانت تتطلبها هذه الإجراءات سابقاً.

لكن الزيادة الكبيرة في الطلبات وضعت الشركة أمام تحدٍ تشغيلي، يمثل في ضرورة فرز المرشحين بسرعة دون التضحية بجودة الاختيار، خصوصاً أن إطالة إجراءات التوظيف قد تدفع أصحاب الكفاءات المطلوبة إلى قبول عروض من شركات منافسة.

تجربة عملية

ولمواجهة هذا التحدي، قررت الشركة اختبار مدى كفاءة الذكاء الاصطناعي في تقييم طلبات التوظيف، من خلال تطوير وكيل ذكي باستخدام نظام «مايكروسوفت كوبالوت» الداخلي، وتزويده بالطلبات المهنية للوظيفة. وشملت المعايير الخبرة في أنظمة الموارد البشرية، وإتقان لغات البرمجة، والقدرة على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، قبل تكليف النظام بتحليل السير الذاتية وإعداد قائمة بالمرشحين الأكثر ملاءمة.

وفي الوقت نفسه، تولى فريق الموارد البشرية مراجعة الطلبات يدوياً، واختار قائمة

قصيرة تضم نحو 12 مرشحاً، بهدف مقارنة النتائج البشرية بتوصيات النظام الآلي. ورغم السرعة الكبيرة التي أظهرها الوكيل الذكي، كشفت المقارنة اختلافاً واضحاً بين القائمتين، ما أثار تساؤلات بشأن المعايير الفعلية التي اعتمدتها الخوارزمية في ترتيب المتقدمين.

إنجازات مبالغ فيها

وكانت المفاجأة أن النظام الذكي منح تقييماً مرتفعاً لسير ذاتية تضمنت إنجازات تقنية استثنائية، ومشاركات في مشروعات ضخمة خلال فترات زمنية قصيرة، رغم أن الخبرات المهنية لبعض أصحابها كانت محدودة أو لا تتناسب مع حجم الإنجازات المعلنة. وبدأ أن بعض الطلبات صيغت بطريقة مثالية لتتوافق مع متطلبات الوظيفة، ما رجح استعانة أصحابها بأدوات الذكاء الاصطناعي في إعدادها.

وأوضحت كاترين راثبون، رئيسة قسم الموارد البشرية بالشركة، أن أحد التفسيرات المحتملة يتمثل في قدرة المتقدمين على استخدام الذكاء الاصطناعي لتكييف سيرهم الذاتية مع الوصف الوظيفي بصورة دقيقة.

لكن تفسيراً آخر أثار قلق الفريق، وهو احتمال اعتبار النظام استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الطلب دليلاً إيجابياً على امتلاك المرشح المهارات التقنية المطلوبة، خصوصاً أن إتقان هذه الأدوات كان أحد شروط الوظيفة.

تحيز خوارزمي

وتتقاطع هذه التجربة مع نتائج ورقة بحثية تناولت سلوك أنظمة التوظيف المعتمدة على نماذج اللغة الكبيرة، من خلال محاكاة عمليات اختيار المرشحين لشغل 24 وظيفة في قطاعات مهنية مختلفة.

وشملت الوظائف المعلمين والاستشاريين والطهاة والمهندسين، إلى جانب وظائف إدارية وتجارية، بهدف قياس مدى تأثير قرارات الفرز الآلي بطريقة إعداد السير الذاتية.

وخلص الباحثون إلى أن المرشحين الذين استخدموا نموذج اللغة نفسه الذي يعتمد عليه نظام التوظيف ارتفعت فرص إدراجهم في القوائم القصيرة بنسبة تراوحت بين 23% و 60%، مقارنة بمرشحين قدموا سيراً ذاتية أعدها بشر.

ولا تعني هذه النتائج أن جميع أنظمة التوظيف تمنح الأفضلية نفسها، لكنها تشير إلى احتمال وجود تحيز منهجي يرتبط بتشابه أساليب الكتابة والتقييم داخل النماذج الذكية.

قطاعات متباعدة

وأظهرت الدراسة أن قوة هذا التحيز تختلف باختلاف طبيعة الوظائف، إذ سجلت المهن الإدارية والتجارية، ومنها

المبيعات والمحاسبة، مستويات أعلى من الأفضلية الممنوحة للسير الذاتية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. في المقابل، كانت الظاهرة أقل وضوحاً في قطاعات مثل الزراعة وصناعة السيارات، ما يشير إلى أن طبيعة المهارات المطلوبة وأساليب تقييمها قد تؤثر في قرارات الأنظمة الآلية.

وقد يرتبط هذا التفاوت باختلاف قدرة النماذج على تحليل المؤهلات المهنية، إذ تعتمد بعض الوظائف على أوصاف مكتوبة للإنجازات والمهارات، بينما تتطلب وظائف أخرى خبرات عملية يصعب إثباتها من خلال الصياغة اللغوية وحدها. ولا تزال الورقة البحثية تخضع للمراجعة العلمية قبل نشرها في مجلة محكمة،

ولذلك تبقى نتائجها أولية وقابلة للتعديل، رغم تأكيد أحد الباحثين، جيانان شو، أن التحليلات المحدثة تواصل إظهار مؤشرات على ميل النماذج إلى تفضيل مخرجات مشابهة لها.

تكاليف خفية

اقتصادياً، لا تقتصر تداعيات هذه الظاهرة على العدالة بين المتقدمين، بل تمتد إلى كفاءة سوق العمل وتكاليف إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسات.

فزيادة أعداد الطلبات بصورة كبيرة ترفع الأعباء التشغيلية على فرق التوظيف، حتى مع استخدام أدوات آلية للفرز، خصوصاً عندما تتطلب النتائج مراجعة بشرية إضافية للتحقق من صحة

المؤهلات والإنجازات. كما أن اختبار مرشحين بناءً على جودة صياغة سيرهم الذاتية، بدلاً من كفاءاتهم الفعلية، قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التدريب وتراجع الإنتاجية وزيادة احتمالات دوران الموظفين.

وتواجه الشركات بذلك مفارقة اقتصادية؛ فالأنظمة التي جرى تبنيها لتوفير الوقت وخفض النفقات قد تنتج تكاليف غير مباشرة إذا أدت إلى قرارات توظيف أقل دقة.

أما الباحثون عن العمل الذين لا يستخدمون الذكاء الاصطناعي، فقد يجدون أنفسهم أمام منافسة أكثر صعوبة، حتى عندما يمتلكون مؤهلات مهنية تفوق منافسيهم.

24 وظيفة
شملتها دراسة
لرصد تحيز
أنظمة التوظيف3 قطاعات
المبيعات
والمحاسبة تسجل
أعلى مستويات
التحيز الخوارزمي6 السير الذاتية
المبالغ بإنجازاتها
تتفوق أحياناً
على الخبرات5 استخدام
نماذج تقييم
متعددة قد
يخفض التحيز
للنصف

القرار البشري يحدد مستقبل التوظيف

وفي تجربة «أدليشو جودارد»، انتهت عملية التوظيف باختيار مرشح من خلال التقييم البشري، ولم يكن هو الشخص الذي تصدر تصنيف الوكيل الذكي، في نتيجة تعكس حدود الاعتماد الكامل على الخوارزميات. وتؤكد هذه الحالة أن القيمة الاقتصادية للذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية لا تقاس بسرعة معالجة الطلبات وحدها، وإنما بقدرته على تحسين جودة الاختيار وتقليص الأخطاء وتعزيز تكافؤ الفرص.

حلول تقنية

ورغم المخاوف، أشارت الدراسة إلى إمكانية تقليص التحيز بنحو النصف باستخدام استراتيجيتين لا تتطلبان بالضرورة تغييرات جذرية في أنظمة التوظيف. وتتمثل الأولى في توجيه النماذج صراحة إلى تجاهل مصدر السيرة الذاتية والتركيز على محتواها ومؤهلات صاحبها، بما يقلل احتمالات

مكافأة النصوص لمجرد توافق أسلوبها مع مخرجات الذكاء الاصطناعي. أما الاستراتيجية الثانية فتعتمد على استخدام نماذج متعددة في التقييم، بدلاً من الاعتماد على أداة واحدة، لتقليل أثر التحيز المرتبط بنموذج محدد. ومع ذلك، لا تضمن هذه الإجراءات القضاء الكامل على

المشكلة، خصوصاً إذا تضمنت السير الذاتية معلومات غير دقيقة أو ادعاءات يصعب التحقق منها آلياً. ولهذا تبرز أهمية الجمع بين التحليل التقني والمقابلات المهنية واختبارات المهارات والتحقق من الخبرات السابقة، لضمان ارتباط قرارات التوظيف بالكفاءة الفعلية.

تراجع الدولار وعوائد السندات يمنح المعدن النفيس زخماً

الذهب يتألق فوق حاجز 4180 دولاراً

17 % احتمالات رفع الفائدة الأميركية خلال أكتوبر الجاري

العقود الأميركية تصعد 0.4 % والفضة تتجاوز 60 دولاراً

فقد تتعرض أسعار المعدن لضغوط نتيجة ارتفاع احتمالات استمرار السياسة النقدية المتشددة.

المعادن تلمع

لم تقتصر المكاسب على الذهب، بل امتدت إلى بقية المعادن النفيسة، في ظل تحسن الطلب وتراجع الدولار. وارتفعت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 0.2 % إلى 60.41 دولاراً للأوقية، فيما صعد البلاتين بنسبة 0.8 % إلى 1698.75 دولاراً، مسجلاً أقوى ارتفاع بين المعادن الأربعة خلال التعاملات المذكورة.

كما زاد البلاتينيوم بنسبة 0.2 % ليصل إلى 1145.62 دولاراً للأوقية، في تحركات تعكس استفادة المعادن النفيسة من الظروف المالية الداعمة. وتختلف العوامل المؤثرة في هذه المعادن، إذ ترتبط الفضة والبلاتين والبلاديوم أيضاً بالطلب الصناعي، إلى جانب دورها الاستثماري، ما يجعل أسعارها حساسة للتغيرات في النشاط الاقتصادي العالمي. ويعزز ارتفاع المعادن مجتمعة أهمية تحركات الدولار وعوائد السندات في توجيه أسواق السلع، خصوصاً خلال الفترات التي تشهد ترقباً لقرارات السياسة النقدية الأميركية.

بيانات واشنطن ترسم اتجاه الذهب

تدخل سوق الذهب مرحلة مهمة مع اقتراب صدور بيانات التضخم الأميركية، بعدما ساعد انخفاض الدولار والعوائد على إبقاء الأسعار فوق مستوى 4180 دولاراً للأوقية.

ورغم استمرار العوامل الداعمة للمعدن النفيس، فإن المستثمرين يترقبون مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن اتجاه الفائدة، وسط تداول تأثيرات التضخم والطاقة والنمو الاقتصادي.

وستظل نتائج البيانات المرتقبة وتصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي العامل الأكثر تأثيراً في حركة الذهب على المدى القريب، إذ قد تحدد ما إذا كان المعدن الأصفر سيواصل مكاسبه، أم يواجه موجة من جني الأرباح بعد ارتفاعاته الأخيرة.

وبالتالي أسعار المعادن الثمينة.

وتشير تقديرات أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» إلى أن المتعاملين يمنحون احتمالاً بنسبة 17 % لرفع الفائدة الأميركية خلال أكتوبر، مقابل احتمال يبلغ 87 % لرفعها في ديسمبر، وفق الأرقام الواردة في تقرير رويترز.

وتعكس هذه التوقعات اختلاف تقييم المستثمرين لتوقيت التحركات النقدية المقبلة، وسط ترقب مدى استمرار التضخم وقدرة الاقتصاد الأميركي على تحمل تكاليف الاقتراض المرتفعة.

وفي حال أظهرت البيانات تباطؤاً في الضغوط التضخمية، فقد تتراجع توقعات التشديد النقدي، الأمر الذي قد يدعم الذهب عبر انخفاض العوائد والدولار.

لتقييم اتجاه التضخم.

ومن المنتظر أن تصدر الخميس بيانات أسعار المنتجين ومبيعات التجزئة، وهي مؤشرات توفر صورة إضافية عن الضغوط السعرية وقوة الإنفاق الاستهلاكي في أكبر اقتصاد بالعالم.

كما يترقب المستثمرون ظهور رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، كيفن وورش، أمام صندوق النقد الدولي الجمعة، بحثاً عن إشارات جديدة بشأن توجهات السياسة النقدية ومستقبل أسعار الفائدة.

وقال أولي هانسن، مدير أبحاث السلع الأولية لدى «سكسو بنك»، إن الأسواق تركز حالياً على هذه البيانات والتصريحات، نظراً إلى قدرتها على التأثير في الاتجاه القريب لعوائد السندات والدولار،

الضغوط التضخمية، ما ينعكس على توقعات أسعار الفائدة، وبالتالي على حركة الدولار والسندات والمعادن الثمينة.

ورغم هذا الدعم، لا تزال الأسواق تتعامل بحذر مع التحركات قصيرة الأجل، خصوصاً أن اتجاه الذهب خلال الفترة المقبلة يعتمد بدرجة كبيرة على نتائج البيانات الاقتصادية الأميركية وموقف الاحتياطي الفيدرالي.

اختبار التضخم

تتجه أنظار المستثمرين إلى أسبوع حافل بالمؤشرات الاقتصادية الأميركية، يتصدره تقرير أسعار المستهلكين لشهر سبتمبر، المقرر صدوره الأربعاء، والذي يمثل أحد أهم المقاييس المستخدمة

ووصلت أسعار الذهب ارتفاعها خلال تعاملات الثلاثاء، مستفيدة من تراجع الدولار الأميركي وانخفاض عوائد سندات الخزانة، في وقت يترقب فيه المستثمرون سلسلة من البيانات الاقتصادية الأميركية التي قد تحدد اتجاه السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة. وجاء صعود المعدن النفيس بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، ما ساهم في تهدئة بعض المخاوف المرتبطة بالتضخم، ودفع المتعاملين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن أسعار الفائدة الأميركية. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.3 % ليصل إلى 4184.84 دولاراً للأوقية بحلول الساعة 11:33 بتوقيت غرينتش، بينما صعدت العقود الأميركية للأجلة للذهب تسليم ديسمبر بنسبة 0.4 % إلى 4209 دولارات، في مؤشر على استمرار الطلب على المعدن الأصفر رغم حالة الحذر التي تسيطر على الأسواق المالية العالمية.

الدولار يتراجع

تلقى الذهب دعماً من انخفاض العملة الأميركية عن أعلى مستوياتها في 18 شهراً، وهو ما عزز جاذبية المعدن النفيس بالنسبة للمستثمرين الذين يستخدمون عملات أخرى، نظراً إلى أن الذهب يُسعر عالمياً بالدولار.

كما انخفضت عوائد سندات الخزانة الأميركية القياسية لأجل عشر سنوات إلى أدنى مستوياتها منذ الثاني من أكتوبر، ما قلص تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب، الذي لا يوفر عائداً دورياً لحائزيه. وتعد العلاقة بين الذهب وعوائد السندات من العوامل الرئيسية المؤثرة في تحركات المعدن النفيس، إذ يؤدي ارتفاع العوائد عادة إلى زيادة جاذبية الأصول المدرة للفائدة، بينما يساهم انخفاضها في تعزيز الطلب على الذهب.

وجاءت هذه التحركات بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، التي اتجهت نحو تسجيل أول خسائر لها منذ نحو أسبوع، بعدما أعاد المستثمرون تقييم مخاطر الإمدادات العالمية وتداعيات التوترات الجيوسياسية. ويمكن أن يخفف انخفاض أسعار الطاقة من

مشتريات بملايين الدولارات تعيد الزخم للأصول الرقمية

العملات المشفرة تنتعش..

والمؤسسات تضاعف رهاناتها

1 «استراتيجي» تشتري بيتكوين بـ 21 مليون دولار وترفع حيازاتها

2 70 مليار دولار قيمة محفظة «استراتيجي» من بيتكوين



مع استمرار الشركات الكبرى في بناء محافظ رقمية ضخمة وإدارة حيازاتها وفق اعتبارات السيولة والعائد والمخاطر.

ورغم أن عودة المشتريات المؤسسية قد تعزز ثقة المستثمرين، فإن استمرار الصعود سيظل مرتبطاً باتجاه السياسة النقدية الأميركية وقدرة السوق على استيعاب التقلبات العالمية.

وتبقى بيانات التضخم المرتقبة الاختبار الأقرب لمسار العملات المشفرة، في وقت تؤكد فيه تحركات «استراتيجي» و«ميتابلانت» و«بتمان» أن الاهتمام المؤسسي بالأصول الرقمية مستمر، حتى مع تصاعد التحديات الاقتصادية والمالية.

للمؤشرات الاقتصادية والتصريحات الصادرة عن مسؤولي البنوك المركزية.

وفي حال أظهرت بيانات التضخم استمرار الضغوط السعرية، فقد ترتفع توقعات التشديد النقدي، ما قد يحد من شهية المستثمرين للمخاطرة. أما إذا جاءت القراءات أقل من المتوقع، فقد تتلقى الأصول الرقمية دعماً من احتمالات تراجع الضغوط على أسعار الفائدة.

المؤسسات تعيد رسم سوق العملات

وتكشف التطورات الأخيرة عن مرحلة جديدة من التفاعل بين المستثمرين المؤسسيين وأسواق العملات المشفرة،

بينما تبلغ احتمالات رفعها بحلول ديسمبر نحو 87 %، وفق أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، بحسب البيانات الواردة في التقرير.

وتؤثر أسعار الفائدة بصورة كبيرة في أداء العملات المشفرة، إذ يؤدي ارتفاعها عادة إلى زيادة جاذبية الأصول التقليدية المدرة للعائد، بينما قد يسهم انخفاضها في تعزيز الإقبال على الاستثمارات مرتفعة المخاطر.

كما تلعب تحركات الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية دوراً مهماً في تحديد اتجاه السيولة العالمية، وهو ما يجعل سوق العملات الرقمية أكثر حساسية

بل تشمل أيضاً عمليات تداول وإعادة توزيع للحيازات بما يتناسب مع احتياجات السيولة والاستراتيجية الاستثمارية.

كما تعكس الخطوة أهمية المرونة المالية للشركات التي تحتفظ بكميات كبيرة من العملات المشفرة، خصوصاً في ظل تقلبات السعرية التي قد تؤثر في قدرتها على توفير السيولة بصورة سريعة.

وفي تطور آخر، عززت شركة «بتمان» استثماراتها في عملة إيثيريوم، بعدما أضافت ما يقارب 41 مليون دولار من العملة الرقمية إلى محفظتها، لترتفع حيازاتها إلى نحو 6 ملايين وحدة، بحسب ما نقلته مجلة «فورتنش».

ويشير هذا التوسع إلى استمرار الاهتمام المؤسسي بإيثيريوم إلى جانب بيتكوين، خصوصاً أن شبكة إيثيريوم ترتبط بتطبيقات العقود الذكية والخدمات المالية اللامركزية.

وتوضح هذه المشتريات أن الشركات الاستثمارية تتبنى استراتيجيات مختلفة في التعامل مع الأصول الرقمية، بين التركيز على بيتكوين بوصفها مخزناً استثمارياً للقيمة، والتوسع في إيثيريوم للاستفادة من النشاط المرتبط بالبنية التحتية الرقمية.

اختبار الفائدة

وعلى الصعيد الاقتصادي، يترقب المستثمرون صدور بيانات التضخم الأميركية خلال الأسبوع الجاري، باعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد توقعات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وتشير تقديرات الأسواق إلى ترجيح تثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماع أكتوبر،

فترة من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق، إذ ينظر المستثمرون إلى مشتريات الشركات الكبرى باعتبارها مؤشراً على مستوى الثقة المؤسسية في مستقبل العملات المشفرة.

كما تعكس عودة «استراتيجي» إلى الشراء استمرار الرهان على بيتكوين باعتبارها أصولاً استثمارياً طويل الأجل، رغم المخاطر المرتبطة بتقلب الأسعار واحتمالات تغير الظروف النقدية.

غير أن ضخامة الحيازات ترفع أيضاً مستوى تعرض الشركة لتقلبات السوق، إذ يمكن لأي تغير كبير في سعر بيتكوين أن ينعكس بصورة مباشرة على القيمة السوقية لحفظتها ومركزها المالي.

ويبرز هذا التوجه التحول الذي شهدته سوق العملات الرقمية خلال السنوات الأخيرة، بعدما لم تعد تقتصر على المستثمرين الأفراد، بل أصبحت جزءاً من استراتيجيات شركات تحتفظ بأصول رقمية بمليارات الدولارات.

سيولة يابانية

وفي اليابان، كشفت شركة «ميتابلانت» عن تنفيذ عمليات بيع وشراء كبيرة في بيتكوين خلال الربع الثالث، ضمن تحركات تستهدف إظهار قدرتها على إدارة حيازاتها الرقمية وتحويلها إلى سيولة عند الحاجة. وأعلنت الشركة بيع 10 آلاف وحدة من بيتكوين، مقابل شراء 11 ألف وحدة خلال الفترة نفسها، ما يعني زيادة صافية قدرها ألف وحدة، وفق الأرقام المعلنة.

وتشير هذه العمليات إلى أن إدارة المحافظ الرقمية المؤسسية لم تعد تعتمد بالضرورة على الاحتفاظ المستمر بالأصول،

انتعشت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الثلاثاء، وسط تحسن شهية المستثمرين للمخاطرة وعودة عمليات الشراء المؤسسي، بالتزامن مع ترقب الأسواق صدور بيانات التضخم الأميركية التي يُنتظر أن تقدم مؤشرات جديدة بشأن مستقبل أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد بالعالم.

وجاء الصعود في وقت كشفت فيه شركات استثمارية كبرى عن زيادة حيازاتها من الأصول الرقمية، في إشارة إلى استمرار الاهتمام المؤسسي بالعملات المشفرة، رغم التقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق خلال الأشهر الماضية.

وتعكس هذه التحركات تزايد ارتباط سوق العملات الرقمية بالتطورات الاقتصادية العالمية، خصوصاً قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، التي تؤثر بصورة مباشرة في السيولة وتكلفة التمويل واستعداد المستثمرين لتحمل المخاطر.

رهانات مؤسسية

عادت شركة «استراتيجي»، المعروفة باستثماراتها الكبيرة في بيتكوين، إلى تعزيز محفظتها من العملات المشفرة، بعدما اشترت خلال الأسبوع الماضي ما تزيد قيمته على 21 مليون دولار من العملة الرقمية الأكبر عالمياً.

وبهذه المشتريات، ارتفعت القيمة الإجمالية لحيازات الشركة من بيتكوين إلى نحو 70 مليار دولار، ما يعكس استمرار استراتيجيتها القائمة على الاحتفاظ بأصول رقمية ضخمة ضمن ميزانيتها.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة بعد

اضطرابات الملاحة البحرية تهدد استقرار أسواق الطاقة

شحن النفط يلتهم ثلث قيمته عالمياً

1

80 مليون دولار تكلفة استئجار ناقله من أميركا للصين

2

100 ألف دولار رواتب شهرية لقباطنة الناقلات بالخليج

قطاع التكرير الروسي على الوفاء بالكميات المستهدفة، التي تتراوح بين ثلاثة ملايين و3.5 ملايين طن شهرياً بحلول نهاية العام.

واستبعد تاماس فارجا، المحلل لدى «بي بي إم أويل أسوشيتس»، تحقيق هذه المستويات في ضوء الصعوبات التي تواجه قطاع التكرير الروسي.

طلب متباطئ

وفي مؤشر آخر على اتساع تأثير الاضطرابات، كشف الأمين العام لمنظمة «أوبك» هيثم الغيص أن المنظمة خفضت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري إلى 400 ألف برميل يومياً، مقارنة بتقديرات بلغت 1.4 مليون برميل يومياً في بداية العام، ويعني ذلك تقليص التوقعات بمقدار مليون برميل يومياً، بما يعكس تحييراً كبيراً في النظرة إلى آفاق الاستهلاك العالمي للطاقة، وسط تأثيرات الحرب وارتفاع التكاليف وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

ويضع هذا التراجع المنتجين أمام معادلة معقدة، تتمثل في ضرورة المحافظة على استقرار الإمدادات دون التسبب في اختلالات إضافية بين العرض والطلب، خصوصاً أن ارتفاع تكاليف الطاقة قد يضعف الاستهلاك ويضغط على النمو الاقتصادي.

كما يبرز احتمال حدوث مفارقة تتمثل في ارتفاع التكلفة النهائية للنفط المستورد رغم تباطؤ الطلب العالمي عليه، نتيجة تضخم نفقات النقل والتأمين.

ارتفاعها في الجلسة السابقة إلى مستويات مرتفعة، وسط موازنة المستثمرين بين مخاطر اضطراب الإمدادات واحتمالات زيادة المعروض العالمي من الوقود.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 1.69 دولار، أو 1.58 %، لتصل إلى 104.96 دولار للبرميل بحلول الساعة 12:01 بتوقيت غرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 1.45 دولار، أو 1.55 %، إلى 92.29 دولار للبرميل.

وجاء التراجع بعدما ارتفع الخامان بنحو دولارين في الجلسة السابقة، وسجل برنت عند التسوية أعلى مستوياته منذ 15 سبتمبر، بحسب بيانات نقلتها وكالة «رويترز».

بدائل روسية

وفي محاولة لتخفيف الضغوط على أسواق الوقود، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موافقة روسيا على توفير إمدادات إضافية من الديزل للأسواق العالمية، مشيراً إلى تخفيف مؤقت للعقوبات الأميركية المفروضة على الوقود الروسي.

وقد توفر هذه الخطوة متنفساً للأسواق التي تواجه نقصاً في بعض المنتجات النفطية، لكنها لا تعالج بصورة مباشرة أزمة تكاليف النقل والتأمين أو المخاطر المرتبطة بالممرات البحرية.

وأثار الإعلان تساؤلات بشأن قدرة

تضخم مستورد

اقتصادياً، تكمن خطورة الأزمة في انتقال تكاليف النقل المرتفعة إلى المستهلكين عبر أسعار الوقود والمنتجات الصناعية والخدمات اللوجستية، حتى في الحالات التي لا تشهد فيها أسعار النفط الخام ارتفاعات مماثلة.

فكل زيادة في تكاليف إيصال الخام إلى المصافي تنعكس على تكلفة إنتاج البنزين والديزل ووقود الطائرات، ثم تنتقل تدريجياً إلى قطاعات النقل والصناعة والزراعة والتجارة.

وبالنسبة للدول المستوردة للطاقة، يمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى ارتفاع فواتير الاستيراد وتراجع القوة الشرائية وزيادة الضغوط على الميزانيات العامة، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود المستورد.

أما الدول المصدرة، فقد تواجه تحديات مختلفة تتمثل في ارتفاع تكلفة الوصول إلى الأسواق البعيدة، وتراجع جاذبية بعض مسارات التصدير، واحتمال اضطراب البائعين إلى تقديم خصومات لتعويض المشترين عن ارتفاع تكاليف النقل.

تقلبات الأسعار

وفي الأسواق الفورية، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 1.5 % خلال تعاملات الثلاثاء 13 أكتوبر، بعد

والطلب على السفن المتاحة. وتشير هذه المقارنة إلى أن أزمة النقل البحري تجاوزت التقلبات المعتادة في أسعار الشحن، لتتحول إلى عامل استثنائي يعيد تشكيل اقتصاديات تجارة النفط، ويؤثر في قدرة المصافي والمستوردين على التخطيط لتكاليف مشترياتهم المستقبلية.

أجور استثنائية

ولم تتوقف الزيادات عند استئجار السفن والتأمين عليها، بل امتدت إلى أجور العاملين في قطاع النقل البحري، خصوصاً الناقلات التي تعمل في المناطق مرتفعة المخاطر.

ووفق ما نقلته صحيفة «فايننشال تايمز» عن مصادر قريبة من ملاك السفن وطواقمها، قد تصل الرواتب الشهرية لقباطنة ناقلات النفط العاملة في الخليج إلى نحو 100 ألف دولار، مقارنة بمستويات معتادة تقارب 15 ألف دولار شهرياً.

كما قد يحصل القبطان على مكافأة إضافية تبلغ 50 ألف دولار مقابل كل عبور لمضيق هرمز، في مؤشر على حجم المخاطر التي تواجهها الطواقم البحرية، وصعوبة استقطاب الكفاءات للعمل في المناطق المتأثرة بالتصعيد العسكري.

وتعني هذه الزيادات أن الشركات المشغلة تواجه ضغوطاً متزامنة تشمل الأجور والتأمين والوقود ورسوم التشغيل، وهي تكاليف تنعكس في نهاية المطاف على أسعار الشحن والعقود التجارية.

النقل والتأمين يعرقل وصول النفط الخام والمنتجات البترولية إلى الأسواق بالكفاءة والسرعة المطلوبتين. وأكد الوزراء أن استمرار هذه الظروف ينقل الضغوط المالية عبر سلسلة القيمة النفطية، بدءاً من المنتجين وشركات النقل والتكرير، وصولاً إلى المستهلك النهائي، بما يرفع احتمالات اتساع موجة التضخم العالمي.

وشدد الاجتماع على ضرورة حماية الممرات البحرية الدولية وضمان حرية الملاحة واستمرار تدفقات الطاقة، مع التأكيد أن أمن طرق التجارة أصبح عنصراً أساسياً لاستقرار الاقتصاد العالمي، وليس مجرد قضية تخص شركات الشحن أو الدول المصدرة للنفط.

أرقام قياسية

وتكشف أحدث مؤشرات سوق الناقلات حجم الاختلال الذي أصاب تكاليف التجارة النفطية، إذ بلغت تكلفة استئجار ناقله لنقل الخام من الولايات المتحدة إلى الصين نحو 80 مليون دولار للرحلة الواحدة، وفق تقديرات شركة وساطة السفن «غيبسون»، وهو مستوى يتجاوز تكلفة إطلاق صاروخ «فالكون 9» القياسي التابع لشركة «سبيس إكس»، المقدر بنحو 74 مليون دولار.

وتبرز المفارقة أن المبلغ المطلوب لاستئجار ناقله في رحلة واحدة كان يكفي، في وقت سابق من العام الجاري، لشراء ناقله جديدة بمواصفات مماثلة، ما يعكس الارتفاع الحاد في علاوات المخاطر

دخلت أسواق الطاقة العالمية مرحلة استثنائية من الاضطراب، بعدما تحولت تكاليف نقل النفط والتأمين عليه إلى عبء اقتصادي غير مسبوق، يهدد بتغيير معادلات التجارة النفطية ورفع أسعار الطاقة والسلع والخدمات حول العالم. وفي تطور يعكس حجم الأزمة، كشف وزراء الطاقة في تحالف «أوبك+» أن تكاليف الشحن والتأمين تجاوزت ثلث قيمة النفط المنقول، نتيجة المخاطر المرتبطة بحرب إيران واضطراب الممرات البحرية، محذرين من تداعيات تضخمية واسعة قد تطال الاقتصادات المنتجة والمستهلكة، وتفرض تحديات إضافية على النمو الاقتصادي العالمي.

ولم تعد الأزمة مرتبطة بمستويات إنتاج الخام أو أسعاره في الأسواق الدولية وحدها، بل امتدت إلى القدرة الفعلية على نقله وتسليمه، بعدما أصبحت كلفة الرحلات البحرية عنصراً رئيسياً في تحديد السعر النهائي للطاقة. ويعني ذلك أن وفرة الإمدادات النفطية لا تكفي بالضرورة لضمان استقرار الأسواق، ما لم تتوافر وسائل نقل آمنة وبتكاليف مقبولة، وهو ما يضع التجارة العالمية أمام اختبار جديد.

تحذيرات جماعية

وخلال اجتماع عقد في العاصمة السعودية الرياض، على هامش الاجتماع الوزاري السابع عشر لمنتدى الطاقة الدولي ومؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين، حذر وزراء تحالف «أوبك+» من أن الارتفاع الاستثنائي في تكاليف

أمن الملاحة يحسم مستقبل الأسعار

وتشير التطورات إلى أن مستقبل أسواق النفط لن يتحدد بحجم الإنتاج والطلب وحدهما، بل بقدرة الدول والشركات على ضمان سلامة الممرات البحرية وخفض تكاليف الشحن والتأمين. وحتى مع توافر إمدادات إضافية، قد تستمر الضغوط التضخمية إذا ظلت تكاليف النقل عند مستوياتها الاستثنائية. وبينما يسعى تحالف «أوبك+» إلى تعزيز التنسيق الدولي، تبقى استعادة الثقة في أمن الملاحة العامل الحاسم في تخفيف الأعباء عن الاقتصاد العالمي، والحد من انتقال أزمة الشحن إلى موجة أوسع من ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو.

تحركات دولية

وفي مواجهة هذه التطورات، أكد وزراء «أوبك+» اعتزامهم مواصلة مراقبة الأسواق والتواصل مع الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المعنية بقطاع الطاقة، بما فيها منتدى الطاقة الدولي ووكالة الطاقة الدولية، لتحسين ظروف الشحن وتعزيز استقرار التدفقات النفطية.

كما اتفقوا على استمرار التشاور عبر الآليات القائمة للتحالف، بما يشمل لجنة المراقبة الوزارية المشتركة والاجتماعات الوزارية للدول المنتجة من داخل «أوبك» وخارجها.

وتكتسب هذه التحركات أهمية خاصة لدول الخليج، التي ترتبط إيراداتها النفطية بكفاءة طرق التصدير، فيما يمثل استمرار ارتفاع تكاليف النقل تحدياً إضافياً أمام المشترين الآسيويين، الذين يعتمدون على تدفقات الطاقة القادمة من المنطقة.

توقعات نمو الطلب النفطي تهبط بمليون برميل يومياً

برنت يتراجع 1.58 % إلى 104.96 دولار للبرميل الثلاثاء

«أوبك+» يحذر من موجة تضخم تضرب الاقتصادات العالمية

50 ألف دولار مكافأة إضافية لعبور مضيق هرمز

التسويق الرقمي.. صناعة جديدة للأعمال

9

التكنولوجيا تغير قواعد العمل الإعلامي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وتغير بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغير أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.



تستند إحدى المقاربات النظرية المهمة لفهم الإعلام الإلكتروني إلى مفهوم «المجال العام»، الذي طوره الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع في الدراسات الإعلامية والاجتماعية، خصوصاً بعد نشر كتابه «التحول البنائي للمجال العام» باللغة الألمانية عام 1961، ثم صدور ترجمته الإنجليزية عام 1989، التي أسهمت في انتشار المفهوم على نطاق أوسع.

ويشير المجال العام إلى مساحة من الحياة الاجتماعية يستطيع الأفراد من خلالها تبادل الآراء ومناقشة القضايا التي تهم المجتمع، بما يساعد على تكوين الرأي العام. ويتشكل هذا المجال عندما يجتمع الناس للحوار حول القضايا المشتركة، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.

وتحاول النظرية تفسير الأسس الاجتماعية للديمقراطية من خلال دور التنظيمات القائمة على روابط اجتماعية وثقافية مشتركة في تطوير خطاب نقدي فعال، يتيح مناقشة القضايا العامة والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة.

وقد أسهم الإنترنت في توسيع مساحات النقاش العام، من خلال المنتديات والمجموعات البريدية والمنصات الاجتماعية وغيرها من أدوات الاتصال التي تتيح للأفراد تبادل الآراء والمعلومات حول القضايا المختلفة. وتستند هذه البيئة إلى التفاعلية، التي تمنح المستخدم دوراً يتجاوز استقبال الرسالة إلى المشاركة في إنتاجها ومناقشتها وتوزيعها.

كما دعم الإنترنت فكرة توسيع المشاركة في إنتاج المحتوى الإعلامي، إذ أصبح بإمكان مجموعات من الأفراد استخدام المساحات الرقمية لتبادل المعلومات ومناقشة القضايا الخلافية، والتفاعل مع موضوعات تتصل بالحياة اليومية والثقافة بمختلف أشكالها. ووفقاً لهذا التصور، لا يقتصر تأثير الإعلام الإلكتروني على زيادة سرعة تداول المعلومات، بل يمتد إلى توسيع نطاق المشاركة في النقاشات العامة، وإتاحة الفرصة أمام شرائح متنوعة للتعبير عن آرائها والمساهمة في تشكيل اتجاهات الجمهور.

وتشير بعض الإحصاءات الواردة في المادة الأصلية إلى أن أكثر من 80% من الشباب يفضلون التعامل مع الإعلام الإلكتروني، لما يوفره من إمكانات تفاعلية، مثل المحادثات والتعليقات وسرعة تبادل الآراء. وتعكس هذه النسبة، في سياقها التاريخي، أهمية التفاعلية في تفسير تزايد حضور الوسائط الرقمية في حياة الشباب.

أحدث الإعلام الإلكتروني تحولاً جوهرياً في صناعة الإعلام، بعدما أتاح إمكانات واسعة للوصول إلى المعلومات وتداولها، وفتح المجال أمام أشكال جديدة

من النشر والتفاعل بين المؤسسات الإعلامية والجمهور. ولم يعد دور المثلي مقتصرًا على استقبال الأخبار والمضامين الإعلامية، بل أصبح قادراً على المشاركة في إنتاجها والتعليق عليها وتداولها، في ظل بيئة رقمية تتسم بسرعة التطور واتساع نطاق الانتشار.

وقد أسهم انتشار الإنترنت والتقنيات الرقمية في تعزيز حضور الإعلام الإلكتروني، ومنحه مجموعة من الخصائص التي تميزه عن الوسائل التقليدية، سواء من حيث سهولة الوصول إلى المحتوى، أو تنوع المواد المنشورة، أو سرعة تحديثها، أو قدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية، فضلاً عن تأثيره في نماذج العمل الإعلامي وتكاليف الإنتاج والنشر.

خصائص الإعلام الإلكتروني

يتمتع الإعلام الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي أسهمت في تغيير طبيعة العمل الإعلامي وآليات إنتاج المحتوى وتوزيعه، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

• التوفر وإمكانية الوصول

يتيح الإعلام الإلكتروني الوصول إلى المعلومات المنشورة عبر المواقع والصحف الرقمية في مختلف الأوقات، دون التقيد بمواعيد صدور الصحف الورقية أو

بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية. كما يوفر أرشيفاً إلكترونياً يمكن للصحفيين والباحثين والجمهور الرجوع إليه والاستفادة من محتوياته بسهولة، بما يعزز استمرارية تداول المعلومات وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.

• الشمولية وتنوع المحتوى

أتاحت شبكة الإنترنت مساحات واسعة لنشر المواد الإعلامية بمختلف أشكالها، بعدما كانت الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون مقيدة بحدود المساحة والوقت المتاحة للنشر أو البث. وأصبح بإمكان الصحفي إعداد موضوعات موسعة ونشر تحقيقات ومقالات وتقارير متخصصة، فيما وفرت المواقع والمدونات والصحف والمجلات الإلكترونية منصات متعددة لعرض المحتوى وتقديمه إلى الجمهور.

• المرونة في الاستخدام وانتقاء المعلومات

تمنح البيئة الرقمية المستخدمين مرونة في الوصول إلى مصادر متعددة للمعلومات، ومقارنة المضامين المنشورة واختيار ما يناسب اهتماماتهم واحتياجاتهم. كما أسهم تطور الحواسيب والأجهزة الرقمية والبرمجيات في تسهيل تصفح الإنترنت واستخدام خدماته. وفي المقابل، أدى اتساع المجال الرقمي إلى زيادة التحديات المرتبطة بالتحقق من

صحة المعلومات، خصوصاً مع سهولة تعديل الصور والتلاعب بالتسجيلات الصوتية وإنتاج مواد مضللة. لذلك أصبحت القدرة على التحقق من المصادر وتمييز المعلومات الموثوقة من المحتوى المزيف ضرورة أساسية في التعامل مع الإعلام الإلكتروني.

• الانفتاح والاستقلالية النسبية

أتاح الإعلام الإلكتروني المجال أمام عدد كبير من الأفراد والمؤسسات لنشر المحتوى خارج الأطر التقليدية، وأسهمت المنصات الرقمية في توسيع فرص الوصول إلى الجمهور بعيداً عن بعض القيود المرتبطة بالمؤسسات الإعلامية الكبرى. كما ساعدت انخفاض تكاليف النشر في تعزيز حضور المبادرات الإعلامية المستقلة، والحد نسبياً من هيمنة رأس المال والشركات الكبرى والحكومات على المجال الإعلامي.

ومع ذلك، تظل درجة الاستقلالية مرتبطة بعوامل عدة، من بينها القوانين المنظمة للنشر، وسياسات المنصات الرقمية، ومصادر التمويل، وطبيعة البيئة الإعلامية في كل دولة.

• تجاوز القيود الجغرافية والرقابية

أتاح الإعلام الإلكتروني نشر الأخبار والمعلومات عبر الحدود، وساعد على تجاوز كثير من الحواجز الجغرافية التي كانت تحد من انتشار وسائل الإعلام

التقليدية. كما وفر للأفراد مساحات أوسع للتعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا العامة والتعليق على الأخبار والمقالات. وتختلف درجة النشر والتعبير باختلاف التشريعات والسياسات المعمول بها في الدول والمنصات الرقمية، إلا أن سرعة تداول المحتوى واتساع نطاق انتشاره جعلتا السيطرة على تدفق المعلومات أكثر تعقيداً مقارنة بالأنماط التقليدية.

• التعددية الثقافية والحوار المجتمعي

أسهم الإعلام الإلكتروني في توسيع فرص التعبير عن الذات والتفاعل بين الثقافات، من خلال إتاحة منصات تجمع أفراداً من خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة. كما أتاح للجمهور المشاركة في النقاشات العامة، وتبادل الآراء والخبرات، وتعزيز فرص الحوار والتفاهم وقبول الاختلاف.

ولم تعد المشاركة الإعلامية مقتصرة على النخب أو العاملين في المؤسسات المتخصصة، إذ أصبح بإمكان الأفراد المساهمة في إنتاج المحتوى من خلال الكتابة والتصوير وإعداد البرامج ونشر المواد الإعلامية عبر المنصات الرقمية.

• التواصل بين الإعلام والمؤسسات والجمهور

عززت التقنيات الرقمية التواصل بين

القائمين على إنتاج الرسالة الإعلامية ومتلقيها، بعدما أصبح الجمهور قادراً على التعليق على المواد المنشورة ومناقشتها والتفاعل معها بصورة مباشرة. وأسهم ذلك في بناء شبكات للتواصل تجمع أصحاب الاهتمامات والتوجهات المختلفة، وتتيح تبادل الآراء والخبرات، وتطوير النقاشات حول القضايا المطروحة.

كما وفرت هذه الأدوات للمؤسسات الإعلامية فرصاً لفهم اهتمامات الجمهور ومتابعة ردود أفعاله، والاستفادة من ملاحظاته في تطوير المحتوى وتحسين أساليب تقديمه.

• التطور التقني المتواصل

يتسم الإعلام الإلكتروني بالتطور السريع والمستمر، بالتوازي مع التقدم في تقنيات الاتصال والإنترنت والأجهزة الرقمية. وقد أدى هذا التطور إلى اتساع استخدام المنصات الإلكترونية في مجالات الإعلام والأعمال والإدارة الحكومية، حتى أصبحت جزءاً أساسياً من البنية الرقمية للاقتصاد العالمي. وتشير الاتجاهات العامة في استخدام الإنترنت إلى تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية وتوسع تطبيقاتها، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الإعلامية مواكبة التطورات التقنية وتحديث أدواتها وأساليب إنتاجها ونشرها باستمرار.

وحتى البرامج التي تتيح للجمهور المشاركة وتمنح مساحة لأصوات أقل حضوراً في وسائل الإعلام قد تواجه قيوداً تحد من قدرتها على تحقيق نقاش متكافئ، رغم ما توفره من فرص للتعبير والمشاركة.

أما الصحافة، فيمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في حماية المجال العام من خلال تقديم المعلومات والتحقيق في القضايا ومساءلة أصحاب القرار. غير أن هذا الدور قد يتأثر بالضغوط التجارية التي تواجه المؤسسات الإعلامية، وما تفرضه من موازنة مستمرة بين المصالح العامة واهتمامات الجمهور ومصالح المعلنين.

ومن هنا، فإن تطور الإعلام الإلكتروني لا يُقاس فقط بسرعة نشر الأخبار أو اتساع قاعدة المستخدمين، بل أيضاً بقدرته على توفير معلومات موثوقة، وتعزيز المشاركة، وإتاحة مساحة حقيقية للنقاش النقدي، بعيداً عن هيمنة المصالح التجارية أو توجيه المحتوى بما يحد من تنوع الآراء.

ومن هذا المنطلق، يرى التصور النقدي للمجال العام أن بعض أشكال النقاش التلفزيوني والصحفي قد لا تتيح مساحة كافية للحوار التحليلي المتعمق، بل قد تكتفي بعرض المواقف المتعارضة من دون توفير الظروف اللازمة لمناقشتها بصورة نقدية.

كذلك لم تعد وسائل الإعلام تقتصر على نقل التقارير المتعلقة بالسياسات والأحداث، بل أصبحت طرفاً فاعلاً في العملية السياسية والاجتماعية، من خلال قدرتها على تحديد الموضوعات التي تحظى بالاهتمام، وطريقة عرضها، ومدى انتشارها وتأثيرها في الجمهور.

وتتيح المناظرات والبرامج التلفزيونية عرض وجهات نظر متعددة، وقد تسهم في التأثير في اتجاهات الجمهور، إلا أن دورها في تشكيل الإرادة العامة يظل مرتبطاً بعوامل عدة، من بينها طبيعة الموضوعات المختارة، وحدود المشاركة المتاحة، وتأثير المصالح التجارية والإعلانية في المحتوى.

أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً مزدوجاً داخل المجال العام؛ فهي تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحوار، لكنها في الوقت نفسه تنقل مواقف السلطة وتوجهاتها إلى الجمهور.

ومع تطور الإعلام الرقمي، تراجعت نسبياً المكانة التي كانت تحتلها الوسائل التقليدية، مثل التلفاز والإذاعة والصحف والمجلات، بوصفها مساحات رئيسية للنقاش العام. وأثار ذلك تساؤلات حول قدرتها على أداء دورها النقدي، ومدى إسهامها في توفير حوار منطقي يتيح مناقشة السياسات والقضايا المشتركة.

ورغم انتشار الخطاب الديمقراطي في الحياة الإعلامية الحديثة، فإن الفجوة بين المبادئ المعلنه والممارسة الفعلية لا تزال موضوعاً للنقاش. فوجود وسائل اتصال واسعة الانتشار لا يعني بالضرورة أنها توفر بيئة متكافئة للنقد والحوار، كما أن ظهور المنصات الرقمية لم يؤد إلى اختفاء مراكز التأثير التقليدية في المجال العام.

دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام

1 الإعلام الرقمي يفتح آفاقاً جديدة لنقل المعلومات وتداولها

2 الأرشفة الإلكترونية تتيح الوصول إلى المعلومات واسترجاعها بسهولة

3 التفاعلية تنقل الجمهور من التلقي إلى المشاركة في صناعة المحتوى

معلومة
ورقم5
مليارات دولار

بدأت شركة «تينسنت» الصينية تسويق سندات مقومة بالدولار واليوان في الأسواق الخارجية، ضمن طرح قد تصل قيمته إلى نحو 5 مليارات دولار.

أرباح «غولدمان ساكس»
تتجاوز التوقعات

أرفعت أرباح بنك «غولدمان ساكس» خلال الربع الثالث، مستفيداً من الأداء القوي لوحدة تداول الأسهم واستمرار نشاط الخدمات المصرفية الاستثمارية، رغم تباطؤ سوق الاندماجات والاستحواذات عالمياً. وأعلن البنك تحقيق صافي ربح بلغ 5.29 مليار دولار، أو 17.01 دولار للسهم، خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر، مقارنة مع 4.10 مليار دولار،

ارتفعت أرباح بنك «غولدمان ساكس» خلال الربع الثالث، مستفيداً من الأداء القوي لوحدة تداول الأسهم واستمرار نشاط الخدمات المصرفية الاستثمارية، رغم تباطؤ سوق الاندماجات والاستحواذات عالمياً. وأعلن البنك تحقيق صافي ربح بلغ 5.29 مليار دولار، أو 17.01 دولار للسهم، خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر، مقارنة مع 4.10 مليار دولار،

تراجع عدد الصفقات بـ 33 % إلى 351 فقط

الكبار يتلعون التمويلات.. و3
مليارات دولار للشركات الناشئة

تمويل متقدمة خلال عامي 2027 و2028. وقالت مديرة قسم الأبحاث في MAGNiTT، فرح النحلاوي، إن قيمة تمويل الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعت بنحو 7 % مقارنة بالعام الماضي، مشيرة إلى وجود تغير واضح في هيكل الصفقات الاستثمارية خلال الفترة الحالية.

جولات التمويل التي تتجاوز 100 مليون دولار على 1.5 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي التمويلات. وباستبعاد هذه الجولات الضخمة، تترجع قيمة التمويلات بنسبة 32 %، فيما انخفض عدد صفقات الشركات في مراحلها المبكرة بنسبة 45 %، ما يثير مخاوف بشأن تراجع عدد الشركات القادرة على الوصول إلى جولات

جمعت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 3 مليارات دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بانخفاض 7 % على أساس سنوي، وفق تقرير مؤسسة MAGNiTT. وتظهر فجوة متزايدة بين الشركات الكبرى والناشئة، إذ تراجع عدد الصفقات بنسبة 33 % إلى 351 صفقة، بينما استحوذت

دردشة اقتصادية

أبحاث نوبل تكشف كيف تتحكم التوقعات بالإنفاق والتوظيف

توقعات الغد تصنع أزمات الاقتصاد اليوم

1 زيادة الرواتب الدائمة تحفز
الاستهلاك قبل صرفها فعلياً2 40 % من استردادات الضرائب الأميركية
ذهبت للاستهلاك المبكر

السياسة النقدية على التأثير في الإنتاج والتوظيف، وليس في مستويات الأسعار وحدها.

كما تركز نماذج وودفورد على الفائدة الحقيقية المتوقعة، التي تعبر بصورة مبسطة عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم المتوقع.

فعندما تبلغ الفائدة الاسمية 5 %، ويصل التضخم المتوقع إلى 2 %، تكون الفائدة الحقيقية التقريبية 3 %.

ولا تتوقف قرارات الاستثمار على هذا المعدل في الوقت الحاضر، بل تتأثر أيضاً بمسار الفائدة المتوقع خلال السنوات المقبلة.

قوة الوعد

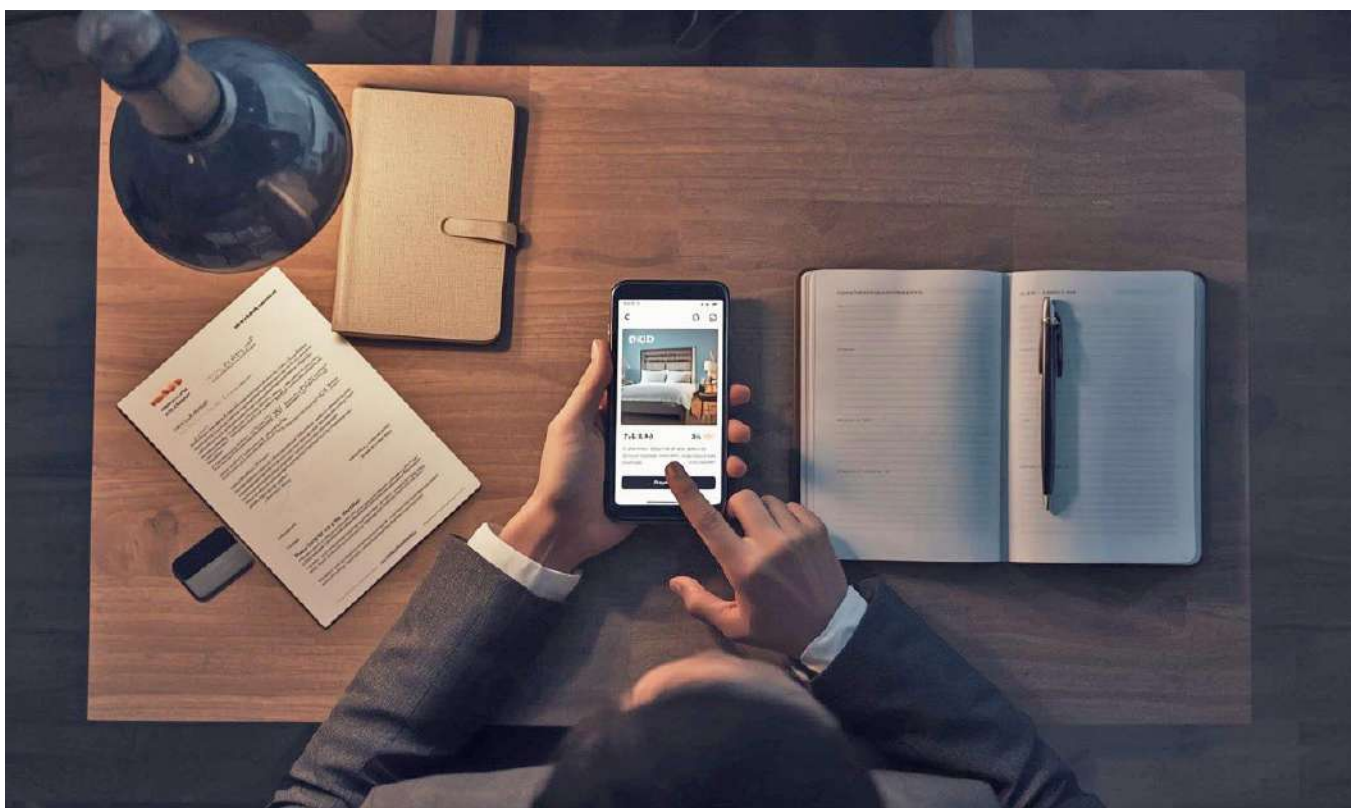
تكتسب التوقعات أهمية أكبر عندما تنخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر، بينما يظل الاقتصاد يعاني ضعف النشاط والاستثمار.

وفي هذه الحالة، تصبح قدرة البنك المركزي على تحفيز الاقتصاد من خلال خفض إضافي للفائدة محدودة، ما يدفعه إلى استخدام أدوات أخرى للتأثير في توقعات المستثمرين والمستهلكين.

ومن أبرز هذه الأدوات «التوجيه المستقبلي»، الذي يعتمد على إعلان البنك المركزي نواياه بشأن مسار السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة.

وفي 9 أغسطس 2011، أبقي الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة ضمن نطاق يتراوح بين صفر و0.25 %، وأشار إلى أن الظروف الاقتصادية قد تبرر استمرارها عند مستويات منخفضة حتى منتصف عام 2013 على الأقل.

وكان الهدف من هذه الرسالة التأثير في توقعات الأسواق بشأن تكلفة التمويل المستقبلية، بما يساعد على تشجيع الإنفاق والاستثمار.



فصاحب مصنع للأثاث يفكر في شراء ماكينة جديدة لا يكتفي بالنظر إلى حجم الطلب الحالي، بل يدرس المبيعات المتوقعة وتكاليف التمويل والأجور وأسعار المواد الأولية خلال العمر التشغيلي للمعدات. وهنا تبرز إسهامات مايكل وودفورد، الذي قدم في كتابه «الفائدة والأسعار» الصادر عام 2003 إطاراً يربط قرارات الأسر والشركات بالسياسة النقدية، مع مراعاة أن الأسعار لا تستجيب دائماً بصورة فورية للتغيرات الاقتصادية.

ويعرف هذا المفهوم باسم «جمود الأسعار»، ويعني أن بعض الشركات تحتفظ بأسعار منتجاتها لفترات محددة، حتى عندما تتغير تكاليف الإنتاج أو ظروف السوق. ويساعد هذا الجمود في تفسير قدرة

قبل زيادة إنفاقها. وأظهرت دراسات عن استردادات الضرائب الأميركية عام 2001 أن الأسر أنفقت ما بين 20 % و 40 % من المبالغ المستردة على سلع غير معمرة خلال ثلاثة أشهر، وكانت الاستجابة أكبر لدى الأسر التي تواجه قيوداً على السيولة.

وتؤكد هذه النتائج أن التوقعات تؤثر في الاستهلاك، لكنها لا تلغي أهمية توفر الأموال والتمويل عند اتخاذ قرارات الشراء.

قرارات الاستثمار

أما الشركات، فتواجه حسابات أكثر تعقيداً عند اتخاذ قرارات التوسع، لأن شراء المعدات وتوظيف العمال والحصول على القروض يرتبط بتوقعات تمتد لسنوات.

على المدى الطويل، وليس فقط بالدخل الذي يحصل عليه الفرد خلال شهر معين. وفي بحث نشره عام 1978، ربط روبرت هال هذه الفرضية بمفهوم التوقعات العقلانية، الذي يقوم على استخدام الأفراد المعلومات المتاحة عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ووفق النموذج، فإن المعلومات المعروفة مسبقاً عن الدخل المستقبلي قد تنعكس على الإنفاق فور الإعلان عنها، بينما تصبح المفاجآت غير المتوقعة العامل الأهم في تفسير التغيرات اللاحقة في الاستهلاك.

لكن هذا التصور يواجه قيوداً عملية، أبرزها عدم قدرة بعض الأسر على الاقتراض أو افتقارها إلى المدخرات، ما يجعلها مضطرة إلى انتظار وصول الأموال فعلياً

قد تبدأ الأزمة الاقتصادية قبل أن تتراجع المبيعات أو تنخفض الرواتب أو تتوقف المصانع عن الإنتاج، إذ يكفي أحياناً أن يتوقع المستهلكون والشركات مستقبلاً أكثر صعوبة حتى تتغير قراراتهم المالية، فتتراجع المشتريات وتتجمد الاستثمارات وتبدأ عمليات تسريح الموظفين. وهذه العلاقة بين توقعات المستقبل والقرارات الاقتصادية الحالية تمثل جوهر الأبحاث التي تناولها الاقتصاديان روبرت هال، الأستاذ بجامعة ستانفورد، ومايكل وودفورد، الأستاذ بجامعة كولومبيا، في أعمالهما المتعلقة بالاستهلاك والسياسة النقدية وتقلبات النشاط الاقتصادي.

وتوضح هذه الأبحاث أن الاقتصاد لا يتحرك استجابة للأموال المتاحة اليوم فقط، بل يتأثر أيضاً بما يتوقع الأفراد والشركات الحصول عليه أو دفعه خلال السنوات المقبلة. ومن هنا، تصبح الثقة في المستقبل عاملاً مؤثراً في قرارات الشراء والتوظيف والاقتراض والاستثمار، حتى قبل حدوث أي تغير فعلي في الدخل أو أسعار الفائدة.

الراتب المنتظر

تخيل موظفاً يتقاضى 20 ألف ريال شهرياً، وأبلغته شركته في أكتوبر أن راتبه سيرتفع بصورة دائمة إلى 22 ألف ريال ابتداءً من يناير. ورغم أن الزيادة لم تدخل حسابة المصرفي بعد، فقد يقرر شراء أثاث جديد بالتقسيط، اعتماداً على تحسن دخله المتوقع خلال السنوات المقبلة.

في المقابل، إذا حصل الموظف نفسه على مكافأة استثنائية تبلغ 12 ألف ريال، فقد يفضل ادخار معظمها بدلاً من زيادة إنفاقه الشهري بصورة دائمة، لأن المكافأة المؤقتة لا توفر المصدر المستمر نفسه للتمويل.

ويعكس هذا المثال ما يعرف اقتصادياً بفرضية الدخل الدائم، التي نفترض أن قرارات الاستهلاك ترتبط بالدخل المتوقع

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com